وزارة التعليـم العالـي والبحث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية

المرجع:.....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

العلاقـات الدبـلوماسيـة الأمـريـكيـة الصيـنيـة: ـ التّحديـات والفرص ـ

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: العلوم السياسية

التخصص: تعاون دولي

إعداد الطالب(ة): عدلي عبد الله فاتح

تحت إشراف الأستاذ(ة): حسان دواجي محمد

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة): عباسي عبد القادر رئيسا

الأستاذ(ة): حسان دواجي محمد مشرفا ومقررا

الأستاذ(ة): فراحي محمد مناقشا

السنة الجامعية: **2025/2024**

نوقشت في: 16-06-2025

Scanné avec CamScanner

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

كلية الحقوق و العلوم السياسية
مصلحة التربصات

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية
في إنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد: عبدلي عبد الوهاب الصفة: طالب سنة ثانية ماستر تخصص تعاون دولي

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 112325019 والصادرة بتاريخ: 16.12.2018

المسجل بكلية: الحقوق والعلوم السياسية قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

العلاقات الدبلوماسية الأمريكية الصينية - التحديات الراهنة -

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 25/06/2023

إمضاء المعني

عبدلي عبد الوهاب

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها

إهداء

□إلي روح والدي تغمده الله برحمته الواسعة

□وإلي أمي الحبيبة حفظها الله وأمد في عمرها

□إلي زوجتي ، شريكة حياتي

□إلي ابني القادم زهرة حياتي المنتظرة

□إلي أساتذتي الكرام و كل من علمني حرفا

إلي الأصدقاء و الأحبة وزملاء العمل

□إلي طلبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية في كل مكان

□أهدي هذا العمل المتواضع

شكر و عرفان

أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلي الأستاذ الكريم حسان دواجي محمد

لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة وعلى توجيهاته العلمية ونصائحه وإرشاداته

كما و أتقدم بالشكر و العرفان إلي جميع الأساتذة الذين قاموا بتدريسي

مقدمـــة

مقدمة

شهد النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة تحولات عميقة على صعيد بنية النظام الدولي، هذ التحولات ما لبثت ان اعادت تشكيل موازين القوة بين الفواعل الدولية ولا تزال لحد اللحظة، كما وانها لا تزال تدفع بشكل مستمر نحو إعادة تحديد حدود الهيمنة الامريكية وتسرع من عملية الانتقال من القطبية الاحادية إلى نظام متعدد الاقطاب. وقد كان من أبرز سمـــــات هذا التحول بروز قوى صاعدة تتحدى التفوق التقليدي للقوة الأمريكية، وفي مقدمتها جمهورية الصين الشعبية التي استطاعت خلال العقود الثلاثة الأخيرة تحقيق قفزات نوعية على المستويين الاقتصادي والعسكري، ما جعلها في صلب اهتمامات الباحثين في الشأن الدولي.

وقد انعكس هذا التحول على طبيعة العلاقات التي تجمع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والتي انتقلت من مرحلة التعايش إلى مرحلة التنافس في مختلف المجالات، والتي من أهمها التجارة العالمية، التكنولوجيا، الموارد الطبيعية... الخ ولم يعد الحديث عن "التعاون المحتمل" بين البلدين يحظى بقبول واسع، بل باتت نبرة الصراع والتصعيد هي السائدة في العلاقات الثنائية بين البلدين، وهذا ما يعكس تعقيد هذه العلاقة وتشابك ملفاتها، فكلما اتجه النظام الدولي نحو نظام متعدد الاقطاب ارتفعت احتماليات التصعيد والتوتر بين البلدين.

إن تأرجح العلاقات الثنائية بين التعاون تارة وتارة اخرى التوتر والصراع بين كل من الولايات المتحدة الامريكية بوصفها القطب المهيمن ودولة الصين الشعبية بوصفها قوة صاعدة أصبحت تمثل أحد أبرز محاور التوتر في النظام العالمي الراهن، وهو ما يطرح إشكالات عميقة تتعلق بمستقبل الاستقرار الدولي، وحدود التعاون، وإمكانات الصدام

المباشر أو غير المباشر بين القوتين. لذا، فإن دراسة هذه العلاقة لم تعد ترفًا أكاديميًا، بل ضرورة تفرضها الاعتبارات المعرفية و التحليلية لفهم مآلات السلم والامن العالميين.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية هذا الموضوع من كونه يتناول إحدى أكثر العلاقات الثنائية تأثيرًا في بنية النظام الدولي الراهن، ألا وهي العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والتي أصبحت في السنوات الأخيرة محورًا لصراع متعدد الأبعاد يُعيد تشكيل ملامح التوازنات الإقليمية والدولية. فالعلاقات الصينية الأمريكية لم تعد تقتصر على التنافس الاقتصادي أو التجاري، بل امتدت إلى قضايا الأمن الإقليمي، والتكنولوجيا، والسيادة الرقمية، والمجال السيبراني، بل وحتى إلى التفاعلات داخل المنظمات الدولية.

وتتجلى الأهمية العلمية لهذه الدراسة في سعيها إلى تقديم قراءة تحليلية شاملة لفهم العلاقة التي تجمع بين كل من الولايات المتحدة والصين في ظل نظام دولي يشهد تحولات متسارعة، وتفكيك التحديات التي تواجه البلدين، كما تحاول ابراز فرص التعاون الممكنة بينهما. أما من الناحية الاستراتيجية، فيكتسب الموضوع اهميته من التأثير المباشر لهذه العلاقة على الأمن والسلم الدوليين، وعلى مستقبل الأقطاب الدولية الجديدة، وعلى الدول النامية التي تجد نفسها مضطرة إلى التكيّف مع هذا الصراع دون الاصطفاف الحتمي لأحد أطرافه.

وعليه، فإن أهمية هذا الموضوع لا تتوقف عند الاعتبارات الاكاديمية فحسب، بل تتجاوزها مكتسبة أهمية سياسية واستراتيجية وجغرافية واقتصادية، تجعل من دراسته ضرورة ملحة لفهم أعمق لواقع الحال واستكشاف مآل العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين بين التعاون الذي يعزز الامن والاستقرار العالميين والصراع الذي يزيد من احتمال التوتر والحرب بما ينعكس سلبا على امن واستقرار النظام الدولي.

الدراسات السابقة:

عرف موضوع العلاقات الصينية الأمريكية اهتمامًا متزايدًا في الأدبيات الأكاديمية، خاصة في ظل التحولات المتسارعة التي عرفها النظام الدولي خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وقد تنوعت الدراسات التي تناولت هذه العلاقة، سواء من زاوية التعاون الاستراتيجي، أو من منظور الصراع والتنافس على النفوذ العالمي.

فمن بين الدراسات التي يمكن الإشارة إليها في السياق العربي:

1. رسالة ماجستير بعنوان "العلاقات الصينية الأمريكية بين التعاون والتنافس بعد الحرب الباردة"، والتي حاولت تقديم قراءة تاريخية وسياسية لتطور العلاقة بين البلدين منذ بداية التسعينيات، مع التركيز على مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. غير أن الدراسة ركّزت بشكل رئيسي على الجانب السياسي دون التوسع الكافي في الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية.
2. كتاب "الصين والولايات المتحدة: صراع الهيمنة واستراتيجيات التموقع الدولي"، الذي عرض لعدد من المحطات المفصلية في مسار العلاقات الثنائية، وبيّن كيف تحاول الصين كسر الطوق الأمريكي في آسيا. إلا أن هذا العمل لم يُعالج بعمق المجالات الناشئة في التنافس مثل المجال السيبراني والتكنولوجيا الفائقة.
3. كما يمكن الإشارة إلى عدد من المقالات والدراسات المنشورة في دوريات متخصصة مثل مجلة السياسة الدولية (مصر) أو دفاتر السياسة والعلاقات الدولية (الجزائر)، والتي ركزت على تطورات الحرب التجارية، أو مواقف البلدين من أزمة تايوان، أو مناخ التوتر في بحر الصين الجنوبي، لكنها غالبًا ما تعاني من المعالجة الجزئية وغير الشاملة.

بناءً على ما سبق، تبرز الفجوة البحثية التي تسعى هذه المذكرة إلى معالجتها في كونها:

1. تقدم مقاربة شاملة ومتكاملة للعلاقات الصينية الأمريكية، تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد التاريخية والاقتصادية والتكنولوجية والاستراتيجية.
2. تعتمد على تأطير نظري ومفاهيمي متين، وتوظف أكثر من منهج ومقاربة تحليلية. تحلل التحديات البنيوية وفرص التعاون ضمن رؤية توازن بين الصراع والانخراط، وتستشرف أثر هذه العلاقة على الاستقرار الدولي، وهو بُعد لم يحظ بالعناية الكافية في معظم الدراسات السابقة.

<u>الإشكالية:</u>

إنّ العلاقات الصينية الأمريكية اليوم تعتبر من بين العلاقات الثنائية الاكثر تعقيدًا وإثارة للجدل في النظام الدولي المعاصر، لما تتضمنه هذه العلاقة من عناصر التعاون والتنافس في آنٍ واحد، ولما تحمله من رهانات تتجاوز العلاقات الثنائية بمختلف ابعادها بين البلدين إلى أبعاد ذات أبعاد كونية سياسية واقتصادية وعسكرية وتكنولوجيا. فالصعود المتسارع للصين، مقابل المحاولات الامريكية لاحتواء هذه القوة الصاعدة والمتحدية للنظام القائم، يدفع بالنظام الدولي ككل نحو احتمالية الانتقال من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية أو على الاقل نظام تكون فيه الولايات المتحدة قطبا اقوى بين مجموعة اقطاب قوية.

وعليه، فإن الإشكالية المركزية التي تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عنها هي:

ما مدى تأثير العلاقات الصينية الأمريكية على الأمن والاستقرار الدوليين في ظل التحديات الاقتصادية والتكنولوجية والجيوسياسية الراهنة؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية التي تضيء مختلف أبعاد الموضوع، وهي:

1. ما هي الأسس التاريخية والاستراتيجية التي قامت عليها العلاقات الصينية الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة؟
2. ما أبرز التحديات البنيوية التي تحكم هذه العلاقة، خاصة في ما يتعلق بالتنافس التجاري والتكنولوجي والتوترات الجيوسياسية؟
3. ما هي فرص التعاون الممكنة بين البلدين؟
4. كيف يمكن إدارة هذا التنافس ضمن آليات تضمن ضبط التوتر وتحييد الصدام، بما يحافظ على حد أدنى من الاستقرار الدولي؟

الفرضيات:

بناءً على الإشكالية المطروحة، فإن هذه الدراسة تنطلق من مجموعة من الفرضيات المبدئية والتي تعتبر كإجابات مؤقتة والتي تسعى هذه الدراسة إلى اختبار صدقها من عدمه ودحضها واستكشاف مدى مطابقتها للواقع وتحليلها وفقا لأدوات منهجية ومقاربات نظرية وتتمثل هذه الفرضيات فيما يلي:

1. إذا واصلت الصين تعزيز نفوذها الاقتصادي والعسكري في محيطها الإقليمي والدولي، فإن الولايات المتحدة ستكثّف سياسات الاحتواء للحفاظ على موقعها القيادي في النظام الدولي.
2. إذا استمرت التحديات البنيوية القائمة بين الطرفين (كالحرب التجارية، والصراع التكنولوجي، والتوترات الجيوسياسية)، فإن ذلك سيزيد من حدة التنافس ويُضعف فرص الاستقرار الدولي.
3. إذا تمّت إدارة التنافس بين البلدين عبر آليات دبلوماسية فعّالة، فإن ذلك سيساهم في ضبط التوتر ويفتح آفاقًا للتعاون في القضايا العالمية المشتركة.

الصعوبات:

نظرًا للطابع المعقد والمتعدد الأبعاد لموضوع العلاقات الصينية الأمريكية، واجه الباحث خلال إنجاز هذه الدراسة جملة من الصعوبات العلمية والمنهجية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

ندرة المراجع العربية المتخصصة في تحليل العلاقات الثنائية بين الصين والولايات المتحدة بشكل معمق، إذ تركز معظم الأدبيات العربية إما على الجانب الأمريكي أو الصيني بشكل منفصل، دون تناول تفاعلهما الثنائي بصورة شاملة ومتوازنة.

طغيان الطابع الإنجليزي للمصادر الحديثة، مما استدعى التعامل مع دراسات ومقالات باللغة الأجنبية، وهو ما شكّل تحديًا إضافيًا من حيث الترجمة الدقيقة وفهم السياقات النظرية والسياسية في النصوص الأصلية.

الطابع المتغير والمتسارع لأحداث العلاقات الدولية، إذ أن موضوع الدراسة يتصل بمستجدات يومية ومتغيرة مثل الحرب التجارية، وتطورات الملف التايواني، والسباق التكنولوجي، مما يستوجب متابعة مستمرة للمستجدات، ويُصعّب تثبيت المعطيات بشكل نهائي.

التداخل الكبير بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية في العلاقة الصينية الأمريكية، مما تطلب جهداً إضافياً في التنسيق المنهجي بين الفصول، لتجنب التكرار وضمان التماسك التحليلي.

أهداف الموضوع:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم قراءة شاملة ومتكاملة للعلاقات الصينية الأمريكية، من خلال الإحاطة بخلفياتها التاريخية، ومظاهر التنافس وفرص التعاون التي تميزها، وذلك من أجل فهم أعمق لطبيعة هذه العلاقة وانعكاساتها على النظام الدولي. ويمكن تلخيص الأهداف الأساسية للبحث فيما يلي:

1. تتبع المسار التاريخي للعلاقات الصينية الأمريكية، لفهم التحولات التي طرأت عليها منذ نهاية الحرب الباردة إلى اليوم.
2. رصد التحديات البنيوية والسياسية والاقتصادية التي تُواجه البلدين، خاصة في ظل تصاعد التنافس الاستراتيجي بينها.
3. استكشاف فرص التعاون الممكنة بين الولايات المتحدة والصين في القضايا العابرة للحدود، مثل البيئة والمناخ.
4. فهم الخلفيات والدوافع العميقة للسياسات الدولية لكل من الصين والولايات المتحدة الامريكية اتجاه بعضهما البعض.

<u>المقاربة المنهجية للدراسة:</u>

تم الاعتماد على مزيج من المقاربات المنهجية وهذا عائد الى طبيعة الموضوع حيث تتميز العلاقات الامريكية بالتعقيد وتعدد الابعاد، مما يسمح لنا بالإحاطة الشاملة بالموضوع من زواياه المتعددة والمختلفة، وتفسير تعقيداته من زوايا تحليلية مختلفة.

أولًا، تم اعتماد المقاربة المنهجية التاريخية بما يتيح لنا تتبع تطور العلاقات بين البلدين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مع التركيز على المحطات التاريخية المفصلية التي شكلت طبيعة العلاقة بين البلدين، بغية فهم افضل فيما بعد لمختلف السياسات والاستراتيجيات المعتمدة من قبل كل من الصين والولايات المتحدة الامريكية.

ثانيًا، لقد قمنا بالاعتماد على المنهج المقارن وذلك لمقارنة وتحليل أوجه التشابه والاختلاف بين الصين والولايات المتحدة، بغية تفسير دوافع كل منهما وأهدافه النهائية.

ثالثًا، قمنا بتوظيف المقاربة التحليلية التفسيرية بغية ضبط المفاهيم المحورية المختلفة والتي تعتبر مدخل مفاهيمي مهم لفهم العلاقة بين كل من الصين والولايات المتحدة الامريكية، مثل، الحروب التجارية والاقتصادية، والتوتر، والهجمات السيبيرانية ...الخ مع محاولة ربطها بسياقاتها النظرية مما يخلق أساس تفسيري متين.

أما على مستوى المقاربات النظرية، فقد تم الاستناد إلى:

1. النظرية الواقعية الجديدة (Neorealism) في تفسير منطق الصراع والتوازن بين قوتين تسعيان إلى تعظيم مكاسبهما الاستراتيجية.
2. والمقاربة الليبرالية في تحليل فرص التعاون الممكن في إطار المؤسسات الدولية والمصالح الاقتصادية المتبادلة.
3. كما أُخذ بعين الاعتبار البعد البنائي في تفسير بعض التمثلات والهويات المتصارعة التي تشكل وعي كل طرف بالآخر.

ويسمح هذا التداخل المنهجي والنظري ببناء تحليل مرن وديناميكي، يأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المتغيرة للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، لا سيما في ظل التحولات التكنولوجية والجيواستراتيجية المتسارعة.

تقسيم الموضوع:

تتوزع بنية هذه المذكرة على ثلاثة فصول رئيسية، يُعالج كل واحد منها جانبًا محوريًا من موضوع العلاقات الصينية الأمريكية، وذلك وفق التدرج المنطقي والتحليل المنهجي التالي:

1. الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للعلاقات الصينية الأمريكية يهدف هذا الفصل إلى تحديد المفاهيم الأساسية المرتبطة بالدبلوماسية والصراع الدولي، وتقديم المقاربات النظرية التي تفسر طبيعة العلاقة بين الصين والولايات المتحدة، إلى جانب عرض بطاقة تعريفية بالخصائص السياسية والاقتصادية والاستراتيجية لكل من الدولتين.
2. الفصل الثاني: العلاقات الأمريكية الصينية: التطور والمحددات، حيث يتناول هذا الفصل مظاهر التنافس والصراع، لا سيما في المجالات الاقتصادية والتجارية، والتكنولوجية والرقمية، والتوترات الجيوسياسية والعسكرية، مع تحليل كيفية تأثير هذه التحديات على توازن القوى العالمي.
3. الفصل الثالث: مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية: التحديات والفرص: يركز هذا الفصل على المجالات التي تشكل أرضية للتعاون الثنائي بين البلدين، مثل قضايا المناخ، والمنظمات الدولية، والأزمات العالمية، إضافة إلى تحليل آليات الدبلوماسية الوقائية وإدارة المنافسة الاستراتيجية، في ظل توازن المصالح وتجنب الانزلاق إلى صدام مباشر.

ويُختتم البحث بخاتمة تُلخّص أهم النتائج، وتقدّم مقترحات مستقبلية لفهم أفضل لمسارات هذه العلاقة وأثرها في استقرار النظام الدولي.

الفصل الأول: الاطار النظري والمفاهيمي للعلاقات الأمريكية الصينية

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي والنظري للعلاقات الامريكية الصينية

تُعد العلاقات الدولية من أبرز الحقول المعرفية التي شهدت تطورًا كبيرًا في مساراتها المفاهيمية والنظرية، لاسيما مع تزايد التفاعلات بين الدول وتنوع أنماط الصراع والتعاون في النظام الدولي. وقد برزت في هذا السياق مفاهيم جديدة مثل الدبلوماسية الاقتصادية، والحرب التجارية، والمجال السيبراني، إلى جانب مفاهيم تقليدية مثل التوتر والقطيعة والشراكة، مما أفرز حاجة ملحة إلى تحديد دقيق لهذه المفاهيم ضمن إطار علمي ممنهج.

وفي مقابل هذا الغنى المفاهيمي، اتسم الحقل النظري للعلاقات الدولية بتعدد المقاربات التحليلية، التي تتراوح بين المنظور الواقعي القائم على مبدأ تعظيم القوة والمصالح، والمنظور الليبرالي الذي يركز على التعاون المؤسساتي والتكامل، وصولًا إلى مقاربات البنائية والنقدية والاعتماد المتبادل التي سعت إلى تفكيك الديناميكيات العميقة للعلاقات بين الدول[1]. لذا، فإن تناول العلاقات الصينية الأمريكية، التي تمثل إحدى أكثر العلاقات الدولية تعقيدًا في القرن الحادي والعشرين، يقتضي تأسيسًا مفاهيميًا ونظريًا دقيقًا يمكّن الباحث من الإحاطة بأبعاد الموضوع وتحليل تطوراته في إطار علمي رصين.

وانطلاقًا من ذلك، يهدف هذا الفصل إلى تأطير موضوع البحث عبر محورين رئيسيين: أولهما مفاهيمي، يعرض أهم المصطلحات المتداولة في أدبيات العلاقات الدولية، وثانيهما نظري، يتناول أبرز المقاربات النظرية التي تفسر تفاعلات القوى الكبرى. كما سيتم في القسم الثاني من الفصل تقديم بطاقة تعريفية لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية،

[1] روبرت جاكسون وجورج سورين، *مدخل إلى العلاقات الدولية: نظريات وتوجهات*، ترجمة: وليد عبد الحي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2007، ص. 131.

من حيث نظاميهما السياسيين، ومكانتهما الدولية، وتوجهاتهما الاستراتيجية، لما لذلك من أهمية في فهم خلفيات العلاقات الثنائية بينهما.

المبحث الأول: تأطير مفاهيمي ونظري للعلاقات الامريكية والصينية

يُشكل الفهم الدقيق للمفاهيم والمقاربات النظرية في ميدان العلاقات الدولية شرطًا أساسيًا لتحليل السياسات الخارجية للدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية. فالعلاقات بين هاتين القوتين لا يمكن الإحاطة بأبعادها المتشابكة دون العودة إلى الإطارين المفاهيمي والنظري اللذين يشكلان الأدوات التفسيرية الأساسية لفهم الديناميكيات الدولية.

إنّ المفاهيم مثل الدبلوماسية والحرب الاقتصادية والقطيعة الدبلوماسية والمجال السيبراني، لم تعد مجرد مصطلحات تداولية، بل أصبحت تعبر عن تحولات جوهرية في نمط تفاعل الدول في النظام العالمي الجديد. كما أن تطور وسائل التأثير والهيمنة، وتنامي الأزمات متعددة الأبعاد، أعاد صياغة مفاهيم قديمة وأفرز أخرى حديثة تستوجب ضبطًا نظريًا دقيقًا.

وفي السياق ذاته، أظهرت النظريات الكبرى في العلاقات الدولية تفاوتًا في قدرتها على تفسير العلاقات بين القوى العظمى. فقد ركزت النظرية الواقعية على الصراع والمنافسة كجوهر للسياسة الدولية، بينما رأت الليبرالية أن المؤسسات الدولية والتعاون قادران على الحد من التوتر. أما النظريات البنائية والنقدية فقد سعتا إلى فهم العلاقات الدولية من خلال البُنى الاجتماعية والهويات والمصالح المتغيرة[1].

[1] ستيفن والت، *الواقعية والليبرالية والبنائية: المدارس الكبرى في العلاقات الدولية*، ترجمة: حسام الدين السيد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2019، ص. 45

لذلك، يسعى هذا المبحث إلى تقديم مدخل مزدوج :مفاهيمي يعرّف بالمصطلحات الأساسية التي تُستعمل لتحليل العلاقات الدولية المعاصرة، ونظري يعرض أبرز المقاربات الفكرية التي يمكن توظيفها لفهم وتحليل العلاقات الصينية الأمريكية، خاصة في ظل السياق الدولي المضطرب.

المطلب الأول: مدخل مفاهيمي للعلاقات الامريكية الصينية

يتطلب أي تحليل علمي للعلاقات الدولية الوقوف أولًا على المفاهيم الأساسية التي تشكل الأدوات الإجرائية لفهم التفاعلات بين الفواعل الدولية[1]. فالتحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، وتزايد التعقيد في العلاقات بين الدول، قد أدّيا إلى بروز مفاهيم جديدة أو إعادة تعريف مفاهيم قديمة في ضوء معطيات معاصرة. وفي هذا الإطار، سنقوم بتحديد مجموعة من المفاهيم المحورية التي تكتسي أهمية خاصة في فهم العلاقات الصينية الأمريكية، لاسيما تلك المرتبطة بالدبلوماسية والصراع الاقتصادي والتكنولوجي.

أولا، تعريف الدبلوماسية: يُقصد بالدبلوماسية تلك الوسائل السلمية التي تعتمدها الدول في إدارة علاقاتها الخارجية، وتمثل أداة للتواصل والتفاوض وحل النزاعات دون اللجوء إلى القوة. ويعرّف الدكتور محمد السيد سليم الدبلوماسية بأنها: "فن إدارة العلاقات بين الدول بواسطة المفاوضات، وهي الوسيلة التي تلجأ إليها الدول للتعامل فيما بينها في حالة السلم، وهي أيضًا أسلوب للتأثير في سلوك الدول والجماعات الأجنبية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية"[2].

ثانيا، تعريف الدبلوماسية الاقتصادية: تشير إلى توظيف الدولة لأدواتها الاقتصادية في خدمة أهدافها السياسية والدبلوماسية. وقد تطورت هذه الممارسة مع تعاظم الترابط بين

[1] أحمد نوري النعيمي، *مفاهيم أساسية في العلاقات الدولية*، دار الشروق، عمّان، 2009، ص. 17.

[2] محمد السيد سليم، *تحليل السياسة الخارجية*، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998، ص 143.

الاقتصاد والسياسة الخارجية، حيث أصبحت التجارة والاستثمار والعقوبات أدوات ضغط وتفاوض. وفي هذا السياق، يرى عبد العزيز بوقرة أن "الدبلوماسية الاقتصادية تعبر عن استخدام أدوات التأثير الاقتصادي كوسيلة لتحقيق المصالح الاستراتيجية للدولة، لاسيما في عالم يتسم بالتنافس على الأسواق والموارد".[1]

ثالثا، الحرب الاقتصادية: تُعرّف الحرب الاقتصادية بأنها استخدام السياسات التجارية والمالية كوسيلة لإضعاف العدو أو التأثير على سلوكياته، من خلال العقوبات أو فرض الرسوم أو المقاطعة. ويذهب محمد حربي إلى اعتبارها "إحدى أشكال الصراع غير المسلح الذي تلجأ إليه الدول للتأثير على قدرات خصومها عبر خنق مصادرهم الاقتصادية"[2].

رابعا، التوتر والقطيعة الدبلوماسية: يشير التوتر إلى حالة من التدهور في العلاقات بين الدول دون الوصول إلى مرحلة القطيعة، وغالبًا ما يُترجم من خلال التصريحات العدائية أو تقليص التمثيل الدبلوماسي. أما القطيعة فهي إيقاف رسمي وكامل للعلاقات الدبلوماسية. ويفرق عبد الفتاح علي البغدادي بينهما قائلاً إن "التوتر يعكس مرحلة أولى من الاحتكاك السياسي، أما القطيعة فهي إعلان لفشل القنوات الدبلوماسية واستحالة استمرار التواصل الرسمي بين الطرفين"[3].

خامسا، التصعيد: هو انتقال في حدة الخلافات بين الدول من المستويات السياسية والدبلوماسية إلى تهديد المصالح الحيوية للطرف الآخر، وقد يتضمن تهديدات عسكرية أو

[1] عبد العزيز بوقرة، *الدبلوماسية الاقتصادية: المفهوم والآليات*، منشورات جامعة الجزائر، الجزائر، 2014، ص 77

[2] محمد حربي، *الحرب الاقتصادية في العلاقات الدولية*، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2016، ص 95

[3] عبد الفتاح علي البغدادي، *مدخل إلى العلاقات الدولية*، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002، ص 201

اقتصادية. ويُعرّف التصعيد على أنه "تحول تدريجي في مستوى الخلاف من الخلاف السياسي إلى المواجهة المحتملة، مع زيادة في الإجراءات العدائية من طرف أو أكثر"[1].

سادسا، المجال السيبيراني والهجمات السيبيرانية: يشير المجال السيبراني إلى الفضاء المعلوماتي المرتبط بشبكات الاتصال والحواسيب، والذي أصبح ساحة جديدة للصراع بين الدول. أما الهجمات السيبيرانية فهي أعمال عدائية تُنفذ باستخدام تقنيات المعلومات بهدف التخريب أو التجسس أو شل البنى التحتية للدولة المستهدفة. ويُعرّف الدكتور عماد الدين الحداد الهجمات السيبيرانية بأنها "أي عمل موجه يُستخدم فيه الفضاء الإلكتروني للإضرار بمصالح الخصم، سواء كانت مصالح عسكرية أو اقتصادية أو معلوماتية"[2].

المطلب الثاني: مدخل نظري للعلاقات الأمريكية الصينية

يُعد توظيف النظريات في حقل العلاقات الدولية من الأسس المنهجية الضرورية لفهم طبيعة التفاعلات بين الدول، واستكشاف منطق سلوك الفواعل الدولية، خاصة في سياقات الصراع أو التعاون. وتُشكّل العلاقات الصينية الأمريكية نموذجًا معقدًا ومركبًا، يستدعي قراءة متأنية من زوايا نظرية متعددة، وذلك بالنظر إلى ما تتضمنه هذه العلاقة من أبعاد اقتصادية واستراتيجية وأيديولوجية متشابكة.

وقد تبلورت في الفكر السياسي الدولي جملة من النظريات الكبرى التي سعت لتفسير الديناميكيات الدولية، وتقديم أطر تحليلية لفهم سلوك الدول، ومن أبرزها:

أولا، المقاربة الواقعية: تُعد المدرسة الواقعية من أقدم وأهم النظريات في العلاقات الدولية، وتفترض أن الدولة هي الفاعل الأساسي في النظام الدولي، وأن هذا النظام تحكمه

[1] خالد وليد محمود، *الصراعات الدولية المعاصرة: الأسباب والمآلات*، دار المجد، عمان، 2017، ص 134.

[2] عماد الدين الحداد، *الأمن السيبراني في العلاقات الدولية*، دار الكتاب الحديث، بيروت، 2020، ص 52.

الفوضى وغياب سلطة مركزية، مما يدفع الدول إلى السعي لتحقيق أمنها ومصالحها القومية من خلال تعظيم قدراتها العسكرية والاقتصادية. ويرى الواقعيون أن العلاقات الدولية هي صراع دائم على النفوذ والقوة. ووفقًا لما يؤكده الدكتور عبد العزيز بن عبد الله الحربي، فإن "الواقعية تقوم على مبدأ أن الدولة، في ظل غياب حكومة عالمية، تسعى لتحقيق أمنها الخاص بكل الوسائل الممكنة، وهو ما يجعل من الصراع ظاهرة بنيوية في النظام الدولي"[1].

ثانيا، المقاربة الليبيرالية: على خلاف الواقعية، ترى الليبرالية أن التعاون بين الدول ممكن ومطلوب، خصوصًا عبر المنظمات الدولية والمؤسسات الاقتصادية. وتُبرز هذه النظرية أهمية القانون الدولي، والمصالح الاقتصادية المشتركة، والديمقراطية كنقاط ارتكاز لتخفيف حدة النزاعات. ويذهب الدكتور أحمد يوسف إلى أن "الليبرالية تعتبر أن العلاقات الدولية ليست محكومة فقط بالمصالح الصراعية، بل أيضًا بإمكانات التعاون التي توفرها التجارة والمؤسسات والتفاهمات العابرة للحدود"[2].

ثالثا، المقاربة البنائية: تُركّز البنائية على أهمية البنى الاجتماعية والثقافية والمعرفية في تشكيل سلوك الدول. فالهويات، والقيم، والمعايير، تلعب أدوارًا محورية في تحديد طبيعة العلاقات الدولية، وليس فقط المصالح المادية. وتبرز البنائية أهمية الخطاب السياسي، والتمثلات الجماعية، والمعايير السائدة في تفسير السياسات الخارجية. ويؤكد الدكتور محمد عبود الزركاني أن "البنائية تعتبر أن النظام الدولي لا يُبنى فقط على القوة والمصالح، بل على الأفكار والرموز التي تُعطي معنى للعلاقات بين الدول"[3].

---

[1] عبد العزيز بن عبد الله الحربي، *النظرية الواقعية في العلاقات الدولية*، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2005، ص 112.

[2] أحمد يوسف، *مدخل إلى العلاقات الدولية: من النظرية إلى الممارسة*، دار الشروق، القاهرة، 2010، ص 88.

[3] محمد عبود الزركاني، *النظرية البنائية في العلاقات الدولية*، دار الصادق، بغداد، 2016، ص 53

رابعا، نظرية الاعتماد المتبادل: وضع هذه النظرية روبرت كيوهان وجوزيف ناي، وتركز على ترابط المصالح بين الدول الحديثة، بما يجعل من الحرب خيارًا غير مربح. وقد اعتمدت بعض الكتابات العربية على هذه النظرية في تحليل العلاقات الاقتصادية بين القوى الكبرى. ووفقًا لما يراه محمد الأطرش فإن "الاعتماد المتبادل يغير من قواعد اللعبة في العلاقات الدولية، ويجعل من التعاون الاقتصادي مدخلاً لتجاوز الصراعات التقليدية"[1].

خامسا، النظرية الجيوبوليتيكية: تنظر هذه النظرية إلى العلاقات الدولية من زاوية الموقع الجغرافي والدور الاستراتيجي للدول. وتُستخدم لفهم التنافس على النفوذ في مناطق محددة مثل بحر الصين الجنوبي أو منطقة آسيا–الهادئ، وتبرز العلاقة بين الجغرافيا والسياسة. ويذهب الدكتور نبيل خليفة إلى أن "الجيوبوليتيكا تُظهر كيف أن السيطرة على مناطق استراتيجية يترجم إلى قوة سياسية واقتصادية في العلاقات الدولية"[2].

ويمكن القول إن العلاقات الصينية الأمريكية تجمع بين مقاربات متعددة؛ إذ تُظهر من جهة منطقًا واقعيًا تنافسيًا في الملفات العسكرية والتكنولوجية، ومن جهة أخرى عناصر من التعاون الليبرالي في مجالات مثل المناخ والتجارة، فضلًا عن حضور البعد البنائي في تشكيل الصور النمطية المتبادلة. لذا، فإن القراءة المتوازنة تقتضي اعتماد مقاربة تحليلية مركّبة، تستند إلى الواقعية الجديدة والاعتماد المتبادل، مع أخذ الجوانب البنائية بعين الاعتبار.

المبحث الثـــاني: بطاقة تقنية بالدولتين محور الدراسة

[1] محمد الأطرش، *الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019، ص 176

[2] نبيل خليفة، *الجيوبوليتيكا: المفهوم والتطبيق في العلاقات الدولية*، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2003، ص 141

يُعتبر فهم البنية الداخلية والخارجية للدول المتنازعة أو المتنافسة شرطًا مسبقًا لتحليل سلوكها الدبلوماسي والاستراتيجي. وفي سياق العلاقات الصينية الأمريكية، فإن التباين الكبير في النظم السياسية، والثقافات الاستراتيجية، والقدرات الاقتصادية، يفرض ضرورة تقديم تعريف تحليلي دقيق بكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية. يهدف هذا المبحث إلى استعراض الخصائص الأساسية لكل دولة من خلال بعدين: سياسي واستراتيجي، بما يسمح بفهم التوجهات التي تحكم سلوك كل طرف في هذه العلاقة الثنائية المعقدة.

المطلب الأول: الخصائص العامة لجمهورية الصين الشعبية

تُعد الصين من الدول ذات الخصوصية الفريدة في النظام الدولي، إذ تجمع بين الإرث التاريخي الإمبراطوري، والتجربة الشيوعية، والانفتاح الاقتصادي ضمن نظام سياسي مركزي. وقد جعلها هذا المزيج قادرة على التكيّف مع التغيرات الدولية مع الحفاظ على استقلال قرارها السيادي، ما مكّنها من احتلال موقع متقدم ضمن القوى العالمية.

النظام السياسي: تتبنى الصين نظامًا سياسيًا شيوعيًا قائمًا على حكم الحزب الواحد، هو الحزب الشيوعي الصيني الذي يُهيمن على مفاصل الدولة والمجتمع. ويقوم النظام على المركزية السياسية والتخطيط الاستراتيجي الطويل المدى، مما يمنح صناع القرار قدرة على تنفيذ سياسات كبرى دون معارضة داخلية فعالة. ويرى الدكتور حسن نافعة أن "النظام السياسي الصيني يتميز بتركيبة معقدة تجمع بين صرامة الحكم المركزي ومرونة السياسات الاقتصادية، مما يمنح القيادة الصينية قدرة استثنائية على إعادة توجيه الدولة وفق تحديات النظام الدولي"[1].

[1] حسن نافعة، *الصين والولايات المتحدة: ملامح صراع الهيمنة*، دار المستقبل العربي، القاهرة، 2019، ص 67

البعد الاقتصادي: عرفت الصين منذ سياسة "الإصلاح والانفتاح" التي أطلقها دنغ شياو بينغ في أواخر السبعينات، تحولات اقتصادية عميقة مكّنتها من التحول إلى ثاني أكبر اقتصاد عالمي. ويعتمد النمو الصيني على التصدير، وتوظيف الاستثمار الأجنبي، والقدرات التصنيعية الكبرى. ويصف الدكتور محمد الأطرش هذا التحول بـــ"النهضة الاقتصادية التي لم تخلخل النظام السياسي بل زادته تماسكًا، حيث استطاعت الصين الحفاظ على هيكلها السلطوي مع دمج آليات السوق والانفتاح المدروس"[1].

الرؤية الاستراتيجية الدولية: تتبع الصين سياسة خارجية تقوم على مبدأ "النهوض السلمي"، أي تحقيق مصالحها دون الاصطدام المباشر مع القوى الكبرى، مع التأكيد على السيادة وعدم التدخل. غير أن مبادرات مثل "الحزام والطريق" تعكس تطلع الصين إلى إعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية العالمية. وفي هذا الإطار، يرى الدكتور عبد الحفيظ بوقرة أن "الصين تسعى إلى بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب يكون لها فيه دور مركزي، مع تفادي الصدام المباشر مع الولايات المتحدة ما أمكن"[2].

المطلب الثاني: الخصائص العامة للولايات المتحدة الامريكية

تُعد الولايات المتحدة الأمريكية الفاعل المحوري في النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ تميزت بقدرات شاملة جمعت بين الهيمنة العسكرية، والسيطرة الاقتصادية، والنفوذ الثقافي والإعلامي. كما أن نظامها السياسي، القائم على الديمقراطية الليبرالية والتعددية المؤسسية، مكّنها من تصدير نموذجها إلى باقي العالم، مما أضفى على حضورها الدولي بعدًا أيديولوجيًا عابرًا للمجالات التقليدية للقوة.

[1] محمد الأطرش، *الاقتصاد السياسي للصين: من الثورة إلى السوق*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص 131

[2] عبد الحفيظ بوقرة، *التحولات الجيوسياسية في آسيا والموقع الصيني*، منشورات جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020، ص 94

النظام السياسي والمؤسسي: يعتمد النظام السياسي الأمريكي على الفصل بين السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتداول السلطة من خلال الانتخابات الحرة. كما تبرز قوة المؤسسات المستقلة كعامل استقرار وتوازن في صنع القرار، خصوصًا فيما يتعلق بالسياسة الخارجية. ويصف الدكتور محمد جمال باروت هذا النظام بأنه "نموذج للديمقراطية الليبرالية المستقرة، حيث تُمنح للكونغرس والسلطة القضائية قدرة على مراقبة وتقييد صلاحيات الرئيس، وهو ما يجعل القرار السياسي محكومًا بتوازن دقيق بين مراكز النفوذ"[1].

البعد الاقتصادي: تُعد الولايات المتحدة القوة الاقتصادية الأولى في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي، وتتحكم في مفاصل النظام المالي العالمي بفضل هيمنة الدولار، ونفوذ الشركات متعددة الجنسيات، ومكانتها في المؤسسات الاقتصادية الدولية. وتصف الدكتورة نادية مصطفى الاقتصاد الأمريكي بأنه "الركيزة الأساسية للهيمنة الأمريكية، ليس فقط بسبب قوته الذاتية، بل لأنّه أداة للنفوذ السياسي والدبلوماسي والعسكري في آن واحد"[2].

الاستراتيجية الدولية وأدوات النفوذ: تنطلق الاستراتيجية الأمريكية من مبدأ الحفاظ على القيادة العالمية من خلال التفوق العسكري، والتحكم في النظام العالمي الليبرالي، واحتواء القوى الصاعدة. وتستخدم الولايات المتحدة أدوات متعددة لذلك، منها القوة الصلبة (العسكرية) والقوة الناعمة (الثقافية، الإعلامية، التكنولوجية). ويذهب الدكتور فتحي التريكي إلى أن "الولايات المتحدة لا تسعى فقط إلى الحفاظ على مصالحها، بل إلى إعادة

[1] محمد جمال باروت، *التحولات السياسية في النظام الأمريكي وتأثيرها في العلاقات الدولية*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 103.

[2] نادية مصطفى، *الهيمنة الأمريكية وتحولات النظام الاقتصادي الدولي*، دار الفكر، دمشق، 2008، ص 71.

تشكيل النظام الدولي وفق تصوراتها الليبرالية، بما يحوّل منافسيها إلى أطراف مندمجة أو قد تم احتواءها ضمن هذه المنظومة"[1].

وقد مثّلت العلاقة مع الصين أبرز تجليات هذا التوجه؛ إذ يجمع بين الاحتواء والمنافسة والانخراط المتبادل. فالولايات المتحدة لا تنظر إلى الصين كمجرد شريك تجاري، بل كمنافس استراتيجي يجب الحد من صعوده، خاصة في مجالات التكنولوجيا والمجال السيبراني، والتأثير في المؤسسات الدولية.

وفي الأخير، لقد سمح هذا الفصل بوضع الأسس النظرية والمفاهيمية الضرورية لفهم العلاقات الصينية الأمريكية، من خلال تقديم تأطير شامل للمفاهيم المحورية التي تحكم سلوك الدول في النظام الدولي المعاصر، مثل الدبلوماسية بأشكالها المختلفة، والحرب الاقتصادية، والمجال السيبراني، والتصعيد، وغيرها من المفاهيم المرتبطة بصراع القوى الكبرى. كما تم استعراض أبرز النظريات التي تؤطر هذا النوع من العلاقات، وعلى رأسها الواقعية والليبرالية والبنائية، مع توضيح كيفية تقاطعها في تفسير الطبيعة المركّبة للعلاقة بين الصين والولايات المتحدة.

وقد تم في القسم الثاني من هذا الفصل تسليط الضوء على الخصائص البنيوية لكل من الصين والولايات المتحدة، من حيث نظاميهما السياسيين، وقوتهما الاقتصادية، واستراتيجيتهما الدولية، وذلك بهدف بناء قاعدة معرفية تساعد في تحليل التوترات الجارية بين القوتين ضمن فصول المذكرة التالية.

وبهذا، يكون هذا الفصل قد شكّل الأرضية المفاهيمية والنظرية الضرورية التي سينبني عليها التحليل اللاحق للعلاقات الصينية الأمريكية، سواء من حيث تحدياتها البنيوية أو آفاق التعاون الممكنة بين الطرفين في ظل النظام العالمي المتحوّل.

[1] فتحي التريكي، *الفكر السياسي الأمريكي واستراتيجية القوة*، دار الطليعة، بيروت، 2004، ص 89

الفصل الثاني: العلاقات الأمريكية الصينية: التطور والمحددات

الفصل الثاني: العلاقات الامريكية الصينية: التطور والمحددات

تُعدّ العلاقات الصينية الأمريكية من أكثر العلاقات الثنائية تأثيرًا في النظام الدولي المعاصر، نظرًا لما تمتلكه كل من الصين والولايات المتحدة من مقومات القوة الشاملة. وقد مرت هذه العلاقة عبر مسارات تاريخية متعرجة، شملت فترات من التعاون، التوتر، الانفتاح الحذر، والتنافس الاستراتيجي. ويهدف هذا الفصل إلى استجلاء الخلفيات التاريخية التي شكّلت قاعدة التفاعل بين الطرفين، مع التركيز على أبرز التحولات البنيوية التي أثّرت في طبيعة العلاقة، ثم تحليل المحددات الاستراتيجية التي وجهت سلوك كل طرف تجاه الآخر. ومن خلال هذا الفصل يمكن فهم المنطلقات التي تحكم صعود الصين، وردود الفعل الأمريكية تجاهه.

المبحث الأول: الإطار التاريخي العلاقات الأمريكية الصينية.

شهدت العلاقات بين الولايات المتحدة والصين تطورًا تدريجيًا من المواجهة المحدودة إلى التفاعل الحذر، مرورًا بمحطات مفصلية شكلت معالم العلاقة الثنائية.[1] فابتداءً من القرن التاسع عشر، كان التفاعل قائمًا على المصالح التجارية والتموضع الجيوسياسي، ليتحول لاحقًا إلى توتر وتباعد في ظل التنافس الإيديولوجي والحرب الباردة. وقد عرف هذا المسار منعطفات حاسمة، أبرزها اعتراف واشنطن ببكين وانفتاحها عليها خلال سبعينيات القرن الماضي، مما مهد لمرحلة جديدة من التوازن الاستراتيجي. يستعرض هذا المبحث هذه المسارات التاريخية في ضوء التحولات الدولية الكبرى، محاولًا تفسير دوافع كل طرف وسلوكياته.

المطلب الأول: نشأة العلاقات من القرن التاسع عشر الى الحرب الباردة

الفرع الأول: الخلفية التاريخية لنشأة العلاقات الأمريكية الصينية

[1] هنري كيسنجر، *عن الصين*، ترجمة: طلعت الشايب، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014، ص. 389.

يعتبر مؤتمر فيينا المنعقد عام 1815 محطة تاريخية مهمة في العلاقات الدولية، وتكتسب هذه الأهمية من أن مخرجات هذا المؤتمر أحدثت تحول عميق في بنية النظام الدولي على مستوى كل من طبيعة الكيانات السياسية ودوافعها وتوزيع القوة في النظام الدولي.[1] وبدخول الدول الأوروبية خاصة الغربية منها مرحلة الثورة الصناعية وما ترتب عنها من نمو الإنتاج الصناعي والزراعي وظهور الرأسمالية الصناعية وتطور النقل والمواصلات واتساع الأسواق الداخلية والخارجية، سرع من هذا التحول.

فعلى مستوى طبيعة الكيانات السياسية ودوافعها فقد انتقلت هذه الكيانات من كيانات إمبراطورية المحكومة بالدين الى الدول ذات السيادة المحكومة بالمصالح الاقتصادية الصناعية، خاصة بعد ان دخلت الدول الأوروبية مرحلة التصنيع والتي أنتجت فائضًا ضخمًا من السلع، ما دفعها في نهاية المطاف للبحث عن أسواق جديدة، وهو ما جعل من التوسع الخارجي ضرورة ملحة لضمان استمرار مستويات عالية من الإنتاج. وبالتوازي، ظهرت مفاهيم جديدة مثل "التفوق الحضاري الأوروبي" و"عبء الرجل الأبيض"، وهي مفاهيم وظّفتها هذه الدول لتبرير تدخلاتها خارج القارة الأوروبية.

إنّ التفاعل غير المتكافئ بين الدول الأوروبية مع الكيانات السياسية التقليدية المتواجدة آنذاك كالصين والدولة العثمانية أدى إلى تفكيكها في نهاية، بفعل الضغوط الاقتصادية والسياسية التي مارستها بوسائل مختلفة منها المعاهدات التجارية، والامتيازات الأجنبية، والتدخلات العسكرية المباشرة.[2]

[1] Baylis, Smith & Owens, *The Globalization of World Politics*, Oxford University Press, 2017, pp. 36–39

[2] إيليا حريق، *العالم والغرب: تاريخ العلاقات الدولية الحديثة*، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2007، ص. 112–115

ويصف الكاتب إيمانويل س. هسو هذه المرحلة بتفكك النظام العالمي التقليدي في آسيا، حيث لاحظ تباين واضح في سياسيات الدول الأوروبية خاصة الغربية منها اتجاه الصين، بين من اعتمد التدخل العسكري المباشر وبين من فضل الوسائل التجارية التفاوضية.[1]

تبنّت الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا، سياسة هجومية صريحة تجاه الصين، تمثلت في تقويض سيادة الصين من خلال الضغط والتلويح باستخدام القوة العسكرية بغية دفعها في نهاية المطاف للتوقيع على جملة من المعاهدات والاتفاقيات الثنائية التي تسمح لبريطانيا في نهاية المطاف بالحصول على امتيازات اقتصادية وتجارية داخل الصين. هذه السياسة الهجومية ترتب عنها فيما بعد ما يعرف تاريخيا بحرب الأفيون الأولى سنة 1839، حيث خاضت بريطانيا الحرب دفاعا عن تجارتها غير المشروعة في الصين والحفاظ على وضعها القائم هناك و الذي يخدم مصالحها الاقتصادية بالدرجة الاولى، و بمجرد انتهاء الحرب اضطرت الصين لتوقيع معاهدة نانكين عام 1842، وهي المعاهدة التي من خلالها قبلت بفتح موانئها أمام التجارة البريطانية، ودفع تعويضات مالية ضخمة، والتنازل عن هونغ كونغ، وبذلك مثّلت ضربة قوية لسيادة الدولة الصينية.[2] وبالتالي فقد مثلت حرب الافيون بداية مرحلة دخلت الصين فيها في دوامة من "المعاهدات غير المتكافئة" مع الدول الاوروبية والتي دخلت هذه الاخيرة بدورها في سباق محموم لاقتسام مناطق النفوذ والامتيازات التجارية والاقتصادية داخل الصين.

بدأت العلاقات الأمريكية الصينية تتشكل على أسس مغايرة تمامًا للمقاربات الأوروبية، حيث انطلقت الولايات المتحدة في تعاملها مع الصين من منطلقات تجارية خالصة. فقد كانت الولايات المتحدة في طور التوسع الاقتصادي الداخلي، وظهرت لديها الحاجة إلى تصريف فائض الإنتاج الصناعي، ما دفعها إلى البحث عن أسواق جديدة دون التورط في

[1] Immanuel C.Y. Hsü, *The Rise of Modern China*, Oxford University Press, 2000, p 176
[2] Warren I. Cohen, America's Response to China: A History of Sino-American Relations, Columbia University Press, New York, 2010, pp. 14

مشاريع استعمارية. ومن هذا المنطلق، كانت الصين – بما تمثله من سوق واسعة وسكان كثيفين – هدفًا تجاريًا مثاليًا للولايات المتحدة كقوة اقتصادية صاعدة، خاصة فيما يتعلق باستيراد الشاي والخزف والحرير، مقابل تصدير القطن الأمريكي وبعض المنتجات المصنعة.[1]

لقد سوقت الولايات المتحدة الامريكية نفسها باعتبارها قوة "صديقة" للصين، وادّعت أنها تسعى لحمايتها من التنافس الاستعماري الأوروبي. غير أن هسو يوضح في تحليله أن هذه السياسة الأمريكية لم تكن نابعة من مبادئ أخلاقية بقدر ما كانت تعكس "ضعف القوة الأمريكية مقارنة بالقوى الأوروبية"، حيث أنها لم تكن قادرة فعليًا على فرض نفسها عسكريًا في آسيا في ذلك الحين.[2]

أما الولايات المتحدة، وعلى الرغم من أنها استفادت من نفس الامتيازات التي حصلت عليها بريطانيا لاحقًا عبر "معاهدة وانغشيا" عام 1844، إلا أنها لم تكن قد شاركت في الحروب التي فُرضت بها هذه الامتيازات. فقد حافظت واشنطن على خطاب دبلوماسي يُظهر احترامًا نسبيًا لسيادة الصين، مما مكّنها من تقديم نفسها كقوة غير استعمارية، تسعى فقط إلى الانفتاح التجاري العادل. وقد تعزز هذا التوجه لاحقًا من خلال ما أصبح يُعرف بـ"سياسة الباب المفتوح" التي أُعلنت سنة 1899، والتي دعت إلى الحفاظ على وحدة الأراضي الصينية، وفتح كل المناطق الصينية أمام التجارة الحرة لجميع الدول، دون تمييز أو احتكار من قبل قوة بعينها.[3]

لكن رغم هذا الطابع "السلمي" للسياسة الأمريكية، إلا أن الصين لم تكن تنظر بعين الارتياح إلى مجمل التدخلات الغربية، سواء أكانت عسكرية أم تجارية. فقد مثلت هذه التدخلات شكلًا من أشكال الإخلال بالسيادة، وساهمت تدريجيًا في زعزعة مكانة الأسرة

[1] Warren I. Cohen, America's Response to China, Op.cit, pp. 08
[2] Immanuel C.Y. Hsü, *The Rise of Modern China*, Op.cit, p 183
[3] Warren I. Cohen, America's Response to China: A History of Sino-American Relations, op.cit, pp. 10-20

الحاكمة وشرعية النظام الإمبراطوري، خاصة مع تنامي الإحساس الشعبي بالمهانة و"الذل القومي". وفي هذا السياق، لا يمكن تجاهل أن الولايات المتحدة، رغم بعدها عن الخيار العسكري، كانت في نهاية المطاف جزءًا من المنظومة الغربية التي ساهمت في إدخال الصين في مرحلة "قرن الإذلال" (Century of Humiliation) ، وهو ما يطرحه كوهين ضمنيًا حين يشير إلى أن واشنطن لم تكن نزيهة تمامًا في نواياها، بل استفادت من الوضع القائم دون أن تتحمل تبعاته المباشرة[1].

من منظور صيني، لم تكن التحولات الدولية التي شهدها القرن التاسع عشر مجرد تطورات خارجية منفصلة عن السياق المحلي، بل كانت بمثابة زلزال سياسي وحضاري ضرب أركان الدولة الإمبراطورية الصينية، وأجبرها على مواجهة واقع دولي لم تكن مستعدة له. ففي كتابه *الصين في القرن العشرين*، يُبرز تشو وانغ كيف أن الصين كانت تعيش حتى منتصف القرن التاسع عشر حالة من "المركزية الثقافية"، حيث كانت تعتبر نفسها مركز العالم المتمدن، وتُطلق على نفسها لقب "مملكة السماء الوسطى"[2].

وقد فاجأ الصين أن القوى الغربية، وعلى رأسها بريطانيا، لم تكتفِ بعلاقات تجارية محدودة، بل فرضت معاهدات غير متكافئة بعد حروب مباشرة، مثل معاهدة نانكين سنة 1842 التي فتحت الموانئ الصينية للتجارة، ومنحت البريطانيين امتيازات واسعة، وأسقطت عمليًا السيادة الصينية على أجزاء كبيرة من أراضيها. وهو ما يصفه وانغ بأنه "انهيار المنظومة التقليدية للعلاقات الخارجية الصينية، وظهور نظام جديد قوامه الإذعان والتجزئة" [3]

[1] Warren I. Cohen, America's Response to China: A History of Sino-American Relations, op.cit, pp. 17

[2] تشو وانغ، *الصين في القرن العشرين*، ترجمة: عبد العزيز حمدي عبد العزيز، دار الفكر، دمشق، 2006، ص 37

[3] نفس المرجع، ص 45.

ويلفت وانغ إلى أن الصين لم تكن ترى في الوجود الغربي مجرد تدخل اقتصادي، بل تهديدًا لثقافتها وقيمها الكونفوشيوسية التي كانت تُشكل روح النظام السياسي والاجتماعي. وبهذا المعنى، كانت الصدمة الحضارية التي أحدثها التوسع الغربي مزدوجة: فهي من جهة أجبرت الصين على إعادة النظر في مفاهيمها التقليدية للسيادة والعلاقات الخارجية، ومن جهة أخرى ولّدت حالة من الذل القومي الذي انعكس لاحقًا في بروز التيارات الإصلاحية والثورية، مثل حركة مائة يوم، وحركة الطلاب، وصولًا إلى سقوط النظام الإمبراطوري ذاته مطلع القرن العشرين.

أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فيشير وانغ إلى أن النخبة الصينية في تلك المرحلة لم تكن تميز كثيرًا بين القوى الغربية، ولكنها لاحظت أن الأمريكيين كانوا أقل تدخلاً عسكريًا، وأكثر حرصًا على الخطاب التفاوضي، خاصة في فترة ما بعد معاهدة وانغشيا. غير أن هذا لم يُغير من حقيقة أن كل القوى الغربية، بما فيها أمريكا، تعاملت مع الصين باعتبارها كيانًا قابلًا للاختراق والابتزاز السياسي.[1]

يتّضح من خلال ما سبق أن القرن التاسع عشر لم يكن مجرد مرحلة من التوسع الغربي في آسيا، بل لحظة مفصلية في تشكل نظام دولي جديد تقاطعت فيه مصالح اقتصادية واستراتيجية وحضارية. فالرؤية الغربية، تظهر ان القوى الاوروبية بالإضافة الى الولايات المتحدة الامريكية انطلقت من دوافع اقتصادية وسياسية متشابهة، قوامها السعي إلى فتح الأسواق وتوسيع النفوذ، لكنهما اختلفت في أدوات التدخل. فقد اتخذت أوروبا، خصوصًا بريطانيا، مسارًا عدوانيًا توسعيًا صريحًا، استند إلى القوة العسكرية والهيمنة المباشرة، بينما اختارت الولايات المتحدة أسلوبًا أكثر حذرًا ونعومة، اتسم بدايةً بالتركيز على التبادل التجاري وعدم السعي إلى السيطرة المباشرة، كما عبّر عنه نهج "الباب المفتوح" لاحقًا.

[1] المرجع السابق، ص 50.

إلا أن هذا التمايز لم يتسم بالوضوح في نظر النخبة الصينية، إذ لم يكن يُنظر إلى التوسع الأمريكي باعتباره أقل تهديدًا من التوسع الأوروبي، بقدر ما كان يُفهم ضمن سياق أوسع من الإذلال القومي والانهيار السيادي الذي فرضه الغرب بأكمله على الصين. فسواء تعلق الأمر بالمعاهدات التجارية أو الامتيازات القانونية للأجانب، فقد رأت الصين نفسها داخل نظام دولي لا يراعي مكانتها الحضارية، ويُلزمها بقبول منطق القوة كشرط وحيد للبقاء فيه.

ويُمكن القول إن هذه التجربة التراكمية خلّفت أثرًا نفسيًا عميقًا في الوعي السياسي الصيني، بل شكّلت لاحقًا أحد الأسس التي قامت عليها سردية "النهضة الوطنية" في العصر الحديث. وهكذا، فإن المقارنة بين التوجهين الأمريكي والأوروبي لا تكتمل إلا حين يُنظر إليها من خلال المنظور الصيني ذاته، الذي رأى في كلاهما أدوات لتفكيك السيادة وإعادة تشكيل العلاقة بين الشرق والغرب وفق معايير لم يشارك في صنعها، بل فُرضت عليه بقوة السلاح والمصالح.

الفرع الثاني: سياسة الباب المفتوح: سياسة لفرض النفوذ عبر الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية

مع اقتراب نهاية القرن التاسع عشر، وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام مشهد دولي معقّد في الصين، حيث كانت القوى الأوروبية الكبرى، وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا، قد رسّخت وجودها في مناطق نفوذ واضحة، من خلال امتيازات سياسية واقتصادية، وقواعد عسكرية، ومعاهدات غير متكافئة[1]. في هذا السياق، لم تكن واشنطن تمتلك القوة العسكرية الكافية لتنافس على اقتسام النفوذ الصيني. ومع ذلك، ظلت المصلحة الاقتصادية الأمريكية، والمتمثلة في ضمان الوصول إلى الأسواق الصينية، قائمة وملحة،

[1] إيمانويل هاك، *الصين والإمبريالية الغربية: من حرب الأفيون إلى سقوط الإمبراطورية*، ترجمة: فريد الزاهي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 2006، ص. 115

وهو ما دفع صناع القرار في الولايات المتحدة إلى البحث عن سياسة بديلة تضمن موطئ قدم في الصين دون صدام مباشر مع القوى الأوروبية.

هنا ظهرت "سياسة الباب المفتوح (Open Door Policy) "التي طُرحت رسميًا سنة 1899 من قِبل وزير الخارجية الأمريكي *جون هاي*، من خلال مذكرة بعث بها إلى القوى الاستعمارية المعنية بالشأن الصيني. وقد دعت هذه السياسة إلى الحفاظ على وحدة الأراضي الصينية، مع ضمان تكافؤ الفرص لجميع الدول في التجارة داخل الصين، ورفض إقامة مناطق حصرية للنفوذ التجاري. ويُفهم من هذا الطرح أن الولايات المتحدة لم تكن تُعارض مبدئيًا وجود النفوذ الأوروبي في الصين، بقدر ما كانت تسعى لضمان عدم استبعادها.

ولفهم الخلفية التاريخية التي أُطلقت فيها سياسة الباب المفتوح، يُشير المؤرخ الأمريكي مايكل هانت إلى أن هذه السياسة لم تكن مجرد استجابة لتطورات اقتصادية ظرفية، بل جاءت كتعبير عن تحوّل في الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تجاه آسيا، إذ سعت الولايات المتحدة إلى فرض نوع من التوازن في مواجهة التغلغل الأوروبي، لا حماية للصين بقدر ما كان ذلك ضماناً لحصتها الخاصة من الكعكة الصينية، كما يصفها المؤلف. ويُبرز هانت أن واشنطن أدركت منذ أواخر القرن التاسع عشر أن تأخرها في دخول مضمار التوسع الاستعماري يتطلب أدوات جديدة، أكثر مرونة وأقل كلفة، وهو ما مثّلته سياسة الباب المفتوح كوسيلة لضبط التنافس بين القوى الكبرى دون التخلي عن الطموح الإمبريالي.[1]

[1] Hichael H. Hunt, The Making of a Special Relationship: The United States and China to 1914, Columbia University Press, New York, 1983, pp. 105–107.

ويوضح وارن كوهين *Warren I. Cohen*، أن هذه السياسة كانت محاولة دبلوماسية أمريكية لتفادي الصراع، لكنها في الوقت ذاته شكلت أسلوبًا غير مباشر للهيمنة.[1]

من جهة أخرى، يبرز الكاتب جون كارفر John W. Garver أن سياسة الباب المفتوح، رغم خطابها الليبرالي، كانت تُخفي تصورًا أمريكيًا خاصًا للنفوذ العالمي، يقوم على فكرة أن السوق الحرة يمكن أن تكون أداة إمبريالية ناعمة، تُحقق السيطرة دون استعمار صريح. وفي هذا السياق، أصبحت الصين في نظر واشنطن مختبرًا لاختبار أطروحة التجارة بدل الاحتلال، ما يجعل هذه السياسة إحدى أوائل تجليات ما سيسمى لاحقًا بـــ "الهيمنة الليبرالية[2]."

يشير برهان غليون إلى أن الولايات المتحدة لم تكن تختلف في أهدافها الجوهرية عن الدول الاستعمارية الأخرى، لكنها سعت إلى انتهاج أسلوب أقل كلفة وأكثر مرونة، يقوم على خلق تبعية اقتصادية متبادلة تُخفي تحتها تفوقًا استراتيجيًا طويل الأمد .وهذا يتقاطع مع أطروحة جون كارفر John W. Garver حول تَوظيف التجارة كوسيلة للنفوذ، دون الدخول في مشروع استعماري صريح، لا سيما في الحالات التي لا تكون فيها الولايات المتحدة قادرة على فرض وجود عسكري مباشر[3]

يرى سمير أمين، في خضم تحليله لبنية النظام الاقتصادي العالمي، مؤكدًا أن العلاقات الاقتصادية التي تقودها الدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، ليست متكافئة بطبيعتها، بل تقوم على إنتاج مركز رأسمالي عالمي يعمل على ضمان التبعية إلى

[1] Cohen, America's Response to China: A History of Sino-American Relations, op.cit, pp. 69

[2] John W. Garver, *China's Quest: The History of the Foreign Relations of the People's Republic of China*, Oxford University Press, Oxford, 2016, p. 27

[3] برهان غليون، *نظام دولي جديد أم فوضى عالمية؟*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019، ص. 95

الأطراف، من خلال التحكم في قواعد السوق الدولية والمؤسسات المالية، وهو ما يجعل التجارة الحرة أداة لتكريس الانقسام الدولي للعمل، وليس لتجاوزه.[1]

بالإضافة الى ما تقدم، فان سياسة الباب المفتوح قد حملت في طياتها بُعدًا أيديولوجيًا حاولت الولايات المتحدة الأمريكية من خلاله أن تقدم نفسها كقوة "أخلاقية" تدافع عن سيادة الصين ووحدة أراضيها في وجه الأطماع الأوروبية. وقد أشار الباحث محمد السيد سليم في كتابه *النظام الدولي المعاصر*، إلى أن الولايات المتحدة، سعت إلى تسويق نفسها كحامٍ "للشرعية الدولية" عبر دعم استقلال الصين، ولكن هذا الخطاب لم يكن بريئًا، بل كان وسيلة لإضفاء الشرعية على تدخلها الاقتصادي في الشؤون الصينية. حيث مثلت هذه السياسة نوعًا من التغلغل الأيديولوجي تحت غطاء المبادئ العالمية، بما يعكس ازدواجية المعايير في السياسة الدولية.[2]

قد لاقت هذه السياسة رفضًا ضمنيًا من النخبة الصينية، ليس فقط لأنها لم تُشاور فيها، بل لأنها لم تُنهِ الامتيازات الأجنبية ولا تضمن فعليًا السيادة الصينية، بل فقط نقلت قواعد اللعبة من الاستعمار المباشر إلى الاستعمار غير المباشر. ولهذا يُشير *تشو وانغ* إلى أن السياسة الأمريكية لم تكن تُحدث فرقًا جوهريًا في الوعي الصيني، الذي ظل يرى في جميع القوى الأجنبية أدوات لتمزيق الصين وابتزازها.[3]

وقد أشار المؤرخ فيليب شورت إلى أن الصين كانت ترى في سياسة الباب المفتوح استمرارًا للضغوط الخارجية التي تقوّض سيادتها، وأن ما قُدّم على أنه دفاع عن وحدة

[1] سمير أمين، التبادل غير المتكافئ: مقالات في الاقتصاد السياسي للتنمية، ترجمة فاضل جتكر، دار ابن خلدون، بيروت، 1981، ص. 64.

[2] محمد السيد سليم، *النظام الدولي المعاصر*، دار الأنجلو المصرية، القاهرة، 2001، ص. 112

[3] تشو وانغ، *الصين في القرن العشرين*، المرجع السابق، ص 58

الصين لم يكن سوى محاولة أمريكية للحصول على نصيب دون الدخول في مغامرات عسكرية مباشرة.[1]

وهكذا، فإن سياسة الباب المفتوح، كانت في نظر كثير من الباحثين تحولًا تكتيكيًا لا استراتيجيا، إذ لم تكن تهدف إلى الدفاع عن الصين أو عن مبدأ السيادة، بل إلى مكانا تحت الشمس للولايات المتحدة في إطار تقسيم المصالح الدولية في شرق آسيا، بأسلوب أكثر نُعومة مما استخدمته القوى الأوروبية.

الفرع الثالث: العلاقات الثنائية خلال الحربين العالميتين: بين التعاون الظرفي وبداية التحول الاستراتيجي

مع بداية القرن العشرين، دخل العالم في طور جديد من التفاعلات الدولية، اتسم بتصاعد النزاعات الكبرى وتزايد التنافس الإمبريالي على مناطق النفوذ، وخاصة في القارة الآسيوية. وقد كانت الصين، في هذا السياق، دولة محورية من حيث موقعها الجغرافي وثقلها السكاني، لكنها في الوقت ذاته دولة ضعيفة سياسيًا وعسكريًا، تعاني من التفكك الداخلي وضغوط القوى الأجنبية. أما الولايات المتحدة، التي كانت قد بدأت لتوها بالخروج من عزلتها التقليدية، فقد أخذت تتلمس طريقها نحو لعب دور أكبر في الشؤون الدولية، مدفوعة بمصالحها الاقتصادية ورغبتها في الوصول إلى الأسواق الآسيوية. ضمن هذا الإطار، جاءت الحرب العالمية الأولى، ثم الحرب العالمية الثانية، لتشكّلا اختبارًا حقيقيًا لطبيعة العلاقات الأمريكية الصينية، حيث وُضعت هذه العلاقة على المحك بين اعتبارات التعاون الظرفي، وضغوط التحولات الجيوسياسية الكبرى. لذلك، فإن دراسة العلاقات الثنائية خلال هاتين الحربين تتيح فهماً معمقاً للأسس التي بُنيت عليها سياسات التقارب أو التباعد لاحقاً، خاصة في ظل غياب استراتيجية أمريكية واضحة تجاه الصين في تلك المرحلة المبكرة.

[1] Philip Short, *Mao: A Life*, Henry Holt & Co., New York, 2000, p. 25

أولًا: العلاقات الأمريكية الصينية خلال الحرب العالمية الأولى (1914-1918)

لم تكن العلاقات الأمريكية الصينية خلال الحرب العالمية الأولى تتسم بالعمق أو التفاعل الاستراتيجي، إذ إن الطرفين كانا يتحركان ضمن أطر وظيفية تخضع لحسابات ظرفية ومحدودة التأثير. كانت الصين في تلك المرحلة تعاني من حالة من التفكك السياسي، بعد سقوط أسرة "تشينغ" الإمبراطورية عام 1911 وبروز النظام الجمهوري الوليد بقيادة صن يات صن، والذي واجه صعوبات كبيرة في بسط سيطرته على كامل الأراضي الصينية، في ظل صراعات داخلية وهيمنة أجنبية متعددة الأطراف، خاصة من قبل اليابان وبريطانيا. أما الولايات المتحدة، فرغم إعلانها سياسة "الباب المفتوح" في الصين منذ نهاية القرن التاسع عشر، إلا أنها لم تتخذ خطوات فاعلة لتعزيز حضورها أو دعم الحكومة الصينية بشكل مباشر خلال الحرب.[1]

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، لم تنخرط الصين عسكريًا في النزاع بشكل مباشر، لكنها انضمت إلى الحلفاء في وقت متأخر، عام 1917، بعد ضغط داخلي وخارجي متزايد، وسعت من خلال ذلك إلى ضمان موقع أفضل لها في مفاوضات ما بعد الحرب. وقد أرسلت آلاف العمال الصينيين لدعم المجهود الحربي للحلفاء، خصوصًا في فرنسا. غير أن الولايات المتحدة لم تُبدِ حماسًا يُذكر تجاه هذه المشاركة، ولم تعترف فعليًا بما كانت تأمله بكين من مكاسب سياسية مقابل دعمها للحرب.[2]

تجلّى هذا التجاهل الأمريكي للمصالح الصينية بوضوح في مؤتمر فرساي سنة 1919، حين وافقت القوى الغربية، بما فيها الولايات المتحدة، على نقل السيادة على إقليم شاندونغ من ألمانيا إلى اليابان، بدلًا من إعادته إلى الصين. هذا الموقف أثار موجة سخط شعبي

[1] نزار عبدالمعطي زيدان، "العلاقات الأمريكية – الصينية: أوجه التقارب وأوجه التباعد"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 132، أبريل 1998، ص15.

[2] المرجع نفسه، ص 16

واسعة داخل الأوساط الصينية، وأسهم في اندلاع "حركة الرابع من مايو"، التي كانت في جوهرها ثورة فكرية وثقافية احتجاجًا على التخاذل الدولي تجاه حقوق الصين القومية. ومنذ تلك اللحظة، بدأت تتكوّن نواة الوعي السياسي الوطني الحديث في الصين، الذي نظر بعين الريبة إلى القوى الغربية، بما فيها الولايات المتحدة، رغم خطابها الظاهري حول دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها.[1]

تُظهر هذه المرحلة المبكرة من العلاقة الثنائية بين الصين والولايات المتحدة أن الأخيرة، رغم ما كانت تبديه من نوايا سلمية وتجارية، لم تكن مستعدة لمواجهة مصالح حلفائها عندما تتعارض مع المبادئ المُعلنة، وهو ما أضعف من صورة الولايات المتحدة لدى النخب الصينية وأدى إلى تآكل الثقة السياسية بين الطرفين، وهو عامل سيلقي بظلاله على العلاقات في العقود التالية.[2]

ثانيًا: العلاقات الأمريكية الصينية خلال الحرب العالمية الثانية (1937/1941–1945)

أحدثت الحرب العالمية الثانية تحوّلًا جوهريًا في شكل العلاقات الأمريكية الصينية، إذ دفعت التطورات الميدانية والسياسية بالقوتين إلى ما يمكن وصفه بتحالف ظرفي فرضته ضرورات المواجهة مع العدو المشترك: الإمبراطورية اليابانية. فقد بدأت اليابان باجتياح مناطق واسعة من الصين منذ عام 1937، قبل دخول الولايات المتحدة رسميًا الحرب في ديسمبر 1941، مما جعل الصين، بقيادة حكومة الكومينتانغ (الحزب الوطني) برئاسة تشيانغ كاي شيك، في طليعة القوى الآسيوية المقاومة للعدوان الياباني[3]. هذا الوضع منح الصين دورًا رمزيًا مبكرًا بين دول الحلفاء، وأسهم في تقارب تكتيكي مع

[1] المرجع السابق، ص 17.

[2] المرجع نفسه، ص 18.

[3] نزار عبدالمعطي زيدان، العلاقات الصينية الأمريكية، مرجع سابق، ص 18

الولايات المتحدة، التي رأت في الصين حاجزًا استراتيجيًا مهمًا لوقف التمدد الياباني في آسيا.[1]

في هذا السياق، كثّفت الولايات المتحدة دعمها العسكري والاقتصادي للصين، من خلال إرسال بعثات عسكرية وتقديم مساعدات مالية وأسلحة، فضلًا عن تسهيل تدريب القوات الصينية. وقد رُوّج حينها لمكانة الصين الجديدة كإحدى "القوى الأربع الكبرى" إلى جانب الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي، وهو ما تجلّى في مؤتمر القاهرة عام 1943، حيث شارك روزفلت شخصيًا إلى جانب تشيانغ كاي شيك.[2] غير أن هذا الاعتراف لم يكن كافيًا لترسيخ الثقة بين الطرفين، إذ بدأت تظهر خلافات جوهرية بين الرؤية الأمريكية للوضع الداخلي الصيني، خاصة في ما يتعلق بمستوى الفساد وغياب الكفاءة لدى قيادة الكومينتانغ، وبين تصورات القادة الصينيين حول الدعم الأمريكي المطلوب.[3]

من جهة أخرى، ورغم هذا التقارب الظرفي، لم تتمكن الولايات المتحدة من بناء علاقة متينة مع القوى الفاعلة الأخرى داخل الصين، وعلى رأسها الحزب الشيوعي بقيادة ماو تسي تونغ، الذي كان يتمدد في المناطق الريفية ويكتسب شعبية متزايدة. وقد تجاهلت واشنطن لفترة طويلة هذا التيار، بل وراهنَت على بقاء حكومة تشيانغ، رغم هشاشتها السياسية والعسكرية.[4]

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية وانتصار الحلفاء، بدأت ملامح الخلاف تظهر بحدة أكبر،

[1] *فرانسوا غودمو، العلاقات الصينية–الأميركية، مرجع سابق، ص 6.*

[2] المرجع نفسه، ص 7

[3] *نزار عبدالمعطي زيدان، مرجع سابق، ص 19*

[4] *المرجع نفسه، ص 20*

خاصة بعد استئناف الحرب الأهلية الصينية، التي أفضت في عام 1949 إلى قيام جمهورية الصين الشعبية، وانسحاب الحكومة القومية إلى جزيرة تايوان.[1]

هذا التحول الجذري أدى إلى قطيعة دبلوماسية بين بكين وواشنطن استمرت لأكثر من عقدين، وأسست لمرحلة جديدة من التوتر في إطار الحرب الباردة. ومنه نستخلص أن التحالف الأمريكي الصيني خلال الحرب العالمية الثانية لم يكن سوى تحالف مصلحي مؤقت فرضته حسابات المواجهة مع اليابان، دون أن ينجح في تجاوز الهوة الأيديولوجية والثقافية والسياسية بين الطرفين. وقد ساهمت نتائج الحرب في تسريع الانقسام الداخلي في الصين، وعكست حدود النفوذ الأمريكي في إعادة تشكيل النظام السياسي الصيني، رغم التفوق العسكري والاقتصادي الذي كانت تتمتع به واشنطن آنذاك.[2]

المطلب الثاني: العلاقات خلال الحرب الباردة: التأثيرات السياسية والاقتصادية

الفرع الأول: القطيعة الدبلوماسية وبداية التوتر (1949–1971)

شكلت نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945 نقطة تحول حاسمة في بنية النظام الدولي، إذ شهد العالم صعود كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي كقوتين عظيمتين تتنازعان قيادة العالم، عرف فيما بعد في أدبيات العلاقات الدولية بالحرب الباردة. وبانتصار الثورة الشيوعية في الصين عام 1949، وقيام جمهورية الصين الشعبية بقيادة ماو تسي تونغ، دخلت الصين فورًا في قلب هذا الصراع الإيديولوجي، بعدما أن اصطفت في المعسكر الاشتراكي المناهض للهيمنة الأمريكية. وفي المقابل، تمسكت الولايات المتحدة باعترافها بالحكومة القومية المنهزمة التي لجأت إلى تايوان، معتبرة إياها بديلا شرعيا للصين الشيوعية. هذه الوضع اتسم بقطيعة دبلوماسية غير مسبوقة بين

[1] *فرانسوا غودمو، مرجع سابق، ص 8*

[2] *نزار عبدالمعطي زيدان، مرجع سابق، ص 21*

القوتين، استمرت لأكثر من عقدين. وقد كان لهذه القطيعة أثر مباشر على التفاعلات الاقتصادية والثقافية بين البلدين طوال فترة الحرب الباردة.

في هذا الإطار، سعت الولايات المتحدة لعزل الصين الجديدة دبلوماسيًا، ومنعها من الحصول على مقعد لها في الأمم المتحدة، بالرغم من أنها كانت الدولة الأكثر سكانًا في العالم. ومع اندلاع الحرب الكورية (1950–1953) بلغت القطيعة مداها، بانخراط القوات الصينية في مواجهة مباشرة مع القوات الأمريكية، دعمًا لكوريا الشمالية. وقد ساهمت هذه المواجهة في ترسيخ صورة الصين لدى دوائر صناعة القرار الامريكية باعتبارها دولة عدائية، متمردة على النظام الدولي، وحليفة للاتحاد السوفياتي الذي مثل التهديد الشيوعي الذي لطالما سعت الولايات المتحدة الامريكية لاحتوائه، لا سيما بعد التوقيع على معاهدة التحالف الصينية–السوفييتية عام 1950.[1]

أمام هذا الواقع، اتبعت واشنطن سياسة "الاحتواء المزدوج"، فوسّعت تحالفاتها في شرق آسيا من خلال دعم اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، وزادت من تمركزها العسكري في المنطقة. أما بكين، فقد رأت في الولايات المتحدة رأس الحربة في مخططات "الإمبريالية الغربية"، وردّت على ذلك بخطاب تعبوي داخلي، عزز من موقع الحزب الشيوعي، وربط شرعيته السياسية بمقاومة الهيمنة الأمريكية. هذه الثنائية في التصورات، بين من يرى في الآخر تهديدًا مباشرًا لوجوده السياسي والأيديولوجي، أسست إلى قطيعة استراتيجية متكاملة.[2]

تُظهر هذه المرحلة أن العلاقات الأمريكية الصينية لم تكن ضحية اختلاف سياسي عرضي، بل نتيجة تراكمات عميقة عززتها طبيعة النظام الدولي الثنائي القطبية، وحدّة

[1] العلاقات الأمريكية الصينية: آفاق الصراع والتعاون، المركز الديمقراطي العربي، 2019، ص 6

[2] *العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي، المركز الديمقراطي العربي، 2020، ص 22–23*

الانقسامات الأيديولوجية. فقد تعاملت كل من بكين وواشنطن مع الأخرى بوصفها نقيضًا وجوديًا، لا يمكن التعايش معه في نظام دولي موحد.[1]

الفرع الثاني: التحولات الدولية وبداية الانفتاح الحذر (1971–1979)

مثّلت الفترة الممتدة من سنة 1971 إلى سنة 1979 نقطة تحول فارقة في السياسة الخارجية الصينية، تجسدت في انتقال مدروس من العزلة الإيديولوجية إلى الانخراط البراغماتي في النظام الدولي. هذا التحول لم يكن وليد ظروف محلية فقط، بل جاء استجابة لتطورات دولية معقدة، لعبت فيها الحرب الباردة، والصراع الصيني السوفيتي، والدور الأمريكي المتغير، دورًا حاسمًا. وقد شهدت هذه المرحلة عدة تحولات كبرى داخلية وخارجية، تمثلت في إعادة تقييم الخطاب السياسي الصيني، وتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة، والانفتاح التدريجي على النظام الدولي، دون التنازل عن الثوابت السيادية.

أولًا: الاعتراف الدولي بالصين ودخولها الأمم المتحدة (1971)

يرى هنري كيسنجر أن دخول جمهورية الصين الشعبية إلى الأمم المتحدة عام 1971 لم يكن مجرد تتويج دبلوماسي، بل كان "عودة إلى التاريخ"، كما وصفها. فقد رفضت بكين أي صيغة مزدوجة للتمثيل، ونجحت، بدعم من الكتلة الآسيوية والإفريقية، في طرد تايوان من مقعدها وإحلال نفسها مكانها في مجلس الأمن. وكان هذا التغيير مدفوعًا أيضًا بإعادة تقييم أمريكي استراتيجي لوضع الصين في إطار توازن القوى أمام الاتحاد السوفيتي.[2]

[1] المرجع نفسه، ص 23.

[2] Henry Kissinger, *On China*, Penguin Books, New York, 2012, p. 233

وقد دعم هذا التحليل ما أشار إليه الباحث ستيفن ماكينون، حيث أكد أن المسعى الصيني كان جزءًا من عملية طويلة لإعادة بناء موقع الصين في النظام الدولي بعيدًا عن الأطر الثورية المعزولة. كما يذهب الباحث في المرجع العربي إلى أن دخول الصين الأمم المتحدة أسس لموقع دبلوماسي جديد مكنها من تطوير علاقاتها الثنائية مع العديد من الدول، وأدى إلى انكماش الحضور التايواني دوليًا.[1]

ثانيًا: التقارب مع الولايات المتحدة وزيارة نيكسون 1972

مثّلت زيارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون إلى بكين في فبراير 1972 نقطة انعطاف غير مسبوقة في العلاقات بين البلدين. وقد مهّد هنري كيسنجر لهذه الزيارة من خلال مفاوضات سرية مع رئيس الوزراء الصيني تشو إنلاي، اتسمت، حسب وصفه، بعمق استراتيجي غير معتاد. فالصين والولايات المتحدة الأمريكية كانتا تسعيان كلّ من موقعها إلى خلق توازن مع الاتحاد السوفيتي، دون أن تكون هناك نية لتحالف أيديولوجي، هذا من جهة، أما من جهة أخرى فقد سعت الولايات المتحدة إلى فصل الصين عن الاتحاد السوفييتي لاعتبارات استراتيجية.[2]

ويؤكد المؤرخ جيمس مان في كتابه *التحول: تاريخ العلاقة الغربية بين أمريكا والصين من نيكسون إلى كلينتون* أن هذه الزيارة كانت إحدى أكثر المناورات الجيوسياسية تعقيدًا في القرن العشرين، لأنها مزجت بين الرمزية السياسية والاعتبارات الأمنية الباردة.[3] كما

[1] بوبقرة حسين، العلاقات الصينية الامريكية بين التعاون والصراع، رسالة لنيل شهادة ماستر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة عبد الحميد بن بديس مستغانم، 2022، ص41

[2] هنري كسنجر، عن الصين، المرجع السابق ص 244

[3] James Mann, *About Face: A History of America's Curious Relationship with China, from Nixon to Clinton*, Vintage Books, New York, 2000, p. 89.

أن هذه الزيارة كانت بمثابة تدشين لمرحلة جديدة من التطبيع السياسي والاقتصادي، ظهرت بوادرها في التبادل الدبلوماسي والاقتصادي، خاصة بعد بيان شنغهاي.[1]

ثالثًا: الانفتاح الحذر على العالم

يرى كيسنجر أن السياسة الصينية بعد 1972 لم تكن انفتاحًا كاملًا بقدر ما كانت محاولة "مدروسة" لتطبيع العلاقات الدولية، مع الحفاظ على الاستقلالية الاستراتيجية والاقتصادية. وهو ما يظهر جليًا في "بيان شنغهاي"، الذي أقر بالاختلافات لكنه مهّد للتعاون المرحلي.[2]

وقد دعّم هذا التصور الباحث فريدريك واكمان، حيث اعتبر أن "الانفتاح الصيني كان مبنيًا على حسابات دقيقة توازن بين الحاجة إلى التحديث والحذر من الارتهان للقوى العظمى".[3] كما أن هذا الانفتاح لم يكن مجرد خطوة نحو الغرب، بل جزءًا من استراتيجية أوسع لتحسين شروط اندماج الصين في النظام الدولي دون الخضوع له، مستفيدًا من التنافس السوفيتي الأمريكي لإعادة صياغة دورها العالمي.[4]

المطلب الثالث: مرحلة ما بعد الحرب الباردة

يُعد مفهوم "التحول في النظام الدولي" من المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية، ويقصد به الانتقال من وضع الى وضع او من حالة الى حالة اخرى او التغير الجوهري في قواعد سير النظام الدولي، من حيث توزيع القوة، وتأثير الفواعل وحجم هذا التأثير، وطبيعة التحالفات. ويحدث هذا التحول عادةً نتيجة لتغيرات بنيوية كبرى

[1] بوبقرة حسين، العلاقات الصينية الامريكية بين التعاون والصراع، المرجع السابق، ص 44-45

[2] كيسنجر، *عن الصين*، المرجع السابق، ص. 257

[3] Frederic Wakeman, "China and Cautious Opening: Between Modernization and Strategic Reserve", *Modern China*, University of California Press, Vol. 15, No. 3, 1989, p.214

[4] بوبقرة حسين، العلاقات الصينية الامريكية بين التعاون والصراع، المرجع السابق، ص 47

كالحروب العالمية، أو انهيار أحد القوى وما ينتـــــــج عنه من اختلال في ميـــــــزان القوى الدولي، أو التحولات الاقتصادية العميقة. ويتميز التحول بكونه لا يقتصر على البنية السياسية، بل يشمل المجالات الاقتصادية والأمنية والتقنية، ويُعيد رسم التفاعلات الدولية بما يتجاوز معادلات القوة التقليدية[1].

لقد شكلت نهاية الحرب الباردة لحظة تحول استثنائية في بنية النظام الدولي، حيث انهار أحد قطبيه الأساسيين، وهو الاتحاد السوفيتي، مما أنهى حالة التوازن الثنائي التي حكمت العلاقات الدولية لأكثر من أربعة عقود (الثنائية القطبية). وبرز على إثر ذلك واقع جديد اتسم بسطوة الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها القطب الواحد وغياب اقطاب اخرى تقوم بدور الموازن، وتزايد دور الفواعل غير التقليدية، إضافة إلى تعمق ظاهرة العولمة في مختلف أبعادها. هذا الواقع أعاد ترتيب أولويات الدول، وخلق ما يشبه "الانكشاف الاستراتيجي" الذي دفع القوى الصاعدة، وعلى رأسها الصين، إلى إعادة تموقعها ضمن نظام دولي أكثر مرونة، لكنه أكثر تقلبًا أيضًا[2].

وتشير الدراسات الصينية إلى أن ما بعد 1991 اتسم بانتقال "مؤقت" إلى عالم أحادي القطب، تقوده الولايات المتحدة بشكل شبه مطلق في المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية، خاصة بعد غياب التوازن الاستراتيجي الذي كان يفرضه الاتحاد السوفيتي. وقد خلصت التحليلات إلى أن هذا الوضع لا يمكن له أن يدوم، لأن بنية النظام الدولي

[1] محمد بشير عون، *مفاهيم في العلاقات الدولية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص. 97–100

[2] رمزي العزوزي، *النظام الدولي الجديد: مقاربات في التحول والإشكاليات*، دار الأيام، عمان، 2020، ص. 45–48

أكثر تعقيدًا من أن تستوعب هيمنة أحادية مستدامة، خاصة في ظل صعود قوى إقليمية على غرار الصين والهند.[1]

ولم تنظر الصين إلى هذا التحول بوصفه تهديدًا فقط، بل تعاملت معه كفرصة لتعزيز حضورها السياسي والاقتصادي على الساحة الدولية. وقد عبّرت عن هذا التوجه عبر الخطابات الرسمية، التي شددت على ضرورة إقامة "نظام دولي أكثر عدالة وتعددية"، وتوقعت أن الأحادية الأمريكية ستقود إلى احتكاكات متزايدة مع قوى أخرى، ما يستدعي توازنًا دوليًا جديدًا أكثر شمولًا.[2]

اتجهت الصين نحو استراتيجية "الصعود السلمي"، وهي سياسة تقوم على تعزيز القوة الاقتصادية، والانخراط المنضبط في المؤسسات الدولية، دون تحدٍ مباشر للهيمنة الأمريكية. فبدلًا من المواجهة، تبنت الصين سياسة توسيع النفوذ الناعم وتعزيز الشراكات المتعددة، بما يسمح لها بتحقيق مكاسب تدريجية دون إثارة ردود فعل قوية من الولايات المتحدة.[3]

في أعقاب الحرب الباردة، تبنّت الولايات المتحدة رؤية تقوم على ترسيخ هيمنتها كقوة أحادية القطب، مستفيدة من تفوقها العسكري والاقتصادي. بالمقابل، رأت الصين أن النظام الدولي الجديد يجب أن يتسم بالتعددية والتوازن، معتبرة أن الهيمنة الأمريكية قد تؤدي إلى

[1] حذفاني نجيم، العلاقات الصينية الامريكية بين التنافس والتعاون: فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الأسيوية، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، ،2011، ص 13

[2] المرجع نفسه، ص 15

[3] حذفاني نجيم، العلاقات الصينية الامريكية بين التنافس والتعاون: فترة ما بعد الحرب الباردة، المرجع السابق، ص 19-18

اضطرابات وعدم استقرار. هذا التباين في الرؤى أسهم في تشكيل ديناميات التفاعل بين البلدين في العقود التالية.[1]

وقد عززت حرب الخليج الثانية من قناعة الصين بأن التفوق العسكري الأمريكي، القائم على التكنولوجيا العالية والقدرة على نشر القوات عبر العالم، يشكل تهديدًا استراتيجيًا حقيقيًا لتوازن القوى في النظام الدولي. هذا الوعي الصيني الجديد لم يترجم إلى سباق تسلح مباشر، بل إلى سياسة إعادة هيكلة تدريجية للجيش الصيني، من حيث القدرات ونوعية التسليح وتكنولوجيا المعلومات. وقد بدأت الصين، بعد 1991، في توجيه مواردها نحو ما يسمى بـــ "الثورة في الشؤون العسكرية"، مستفيدة من دروس العمليات الأمريكية في العراق، وكوسوفو لاحقًا.[2]

في السياق نفسه، سعت الصين إلى تعزيز علاقاتها الدفاعية مع دول تعتبرها شريكة في مشروع مقاومة الأحادية الأمريكية، وعلى رأسها روسيا، وهو ما تجلى في إحياء منظمة شنغهاي للتعاون وتوسيع آليات التعاون الأمني الإقليمي. وقد اعتبر العديد من المحللين أن هذا الاتجاه ينبع من قناعة صينية متزايدة بأن مواجهة التفوق الأمريكي تتطلب تكتلًا جيوسياسيًا أوسع، وليس مجرد إصلاح داخلي.[3]

بالمقابل، أعادت الولايات المتحدة النظر في علاقتها بالصين من زاوية أكثر استراتيجية، خصوصًا بعد أن بدأت بكين في توسيع نفوذها الإقليمي والاقتصادي عالميًا. وقد عبّر عدد من الباحثين في العلاقات الدولية، مثل غراهام أليسون (Graham Allison) ، عن هذا

[1] *محمد السعيد إدريس، المرجع السابق، ص. 23*

[2] Griffo, J., The First Gulf War and Its Impact Upon Chinese Strategy, Bellarmine University, 2016, p. 5-7

[3] Intellectual Policy Digest. "How to Understand China's Post-Cold War Ascent." *Intellectual Policy Digest*, vol. 12, no. 3, 2023, pp. 41–55.

القلق من خلال مفهوم "فخ ثيوسيديديس"، الذي يرى أن صعود قوة جديدة مثل الصين سيؤدي حتمًا إلى صراع مع القوة المهيمنة، ما لم تُدار العلاقة بحذر استثنائي.[1]

وفي هذا الإطار، أكدت الأكاديمية بوني غلاسر "Bonnie Glaser" من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية أن الولايات المتحدة، منذ بداية الألفية، بدأت تنظر إلى الصين باعتبارها التحدي الاستراتيجي الأكثر أهمية على المدى البعيد، وهو ما دفعها إلى إعادة تموضع عسكري في آسيا، وزيادة التنسيق مع حلفاء إقليميين مثل اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا.[2]

بناءً على هذه التحولات، لم تعد العلاقة الصينية الأمريكية مجرد علاقة بين شريكين اقتصاديين متكاملين، بل أصبحت علاقة قائمة على الاعتماد المتبادل المحفوف بالتنافس البنيوي .هذا التنافس لا يقتصر على الجوانب الأمنية، بل يشمل الفضاء السيبراني، والابتكار التكنولوجي، والتموقع في المؤسسات الدولية. ووفقًا لتحليل يان إكسيتونـــــغ "Yan Xuetong"، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة تسينغهوا، فإن الصين تتبنى في هذه المرحلة "استراتيجية الردع غير المباشر"، أي العمل على موازنة الولايات المتحدة دون الدخول في مواجهة صريحة.[3]

المبحث الثـــاني: المحددات السياسية والاستراتيجية للعلاقات الصينية الامريكية

لا تكتمل دراسة العلاقات الصينية الأمريكية دون التوقف عند المرتكزات الاستراتيجية التي تحكم إدراك كل طرف لموقعه ودوره في النظام الدولي. ففي حين تسعى الصين إلى تعزيز صعودها وفق ما تسميه "الصعود السلمي" ومبادئ السيادة والمجال الحيوي، تنظر

[1] Graham Allison, Destined for War: Can America and China Escape Thucydides's Trap?, Houghton Mifflin Harcourt, 2017, p. 31

[2] Glaser, Bonnie S. 2018. *"U.S.–China Strategic Competition."* CSIS Brief no. 70. Center for Strategic and International Studies, Washington, DC, 2018.

[3] Xuetong, Yan. "The Age of Uneasy Peace." *Foreign Affairs* 98, no. 1 (January/February 2019: 20–29.

الولايات المتحدة إلى هذا الصعود بوصفه تحديًا لهيمنتها العالمية ونموذجها الليبرالي. يتناول هذا المبحث الأُسس التي تبني عليها الصين والولايات المتحدة سياستهما الخارجية، من خلال تحليل تصورهما للسلطة، القوة، النظام الدولي، والاستراتيجية الدفاعية والهجومية، مع التركيز على تفاعلات ما بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول: المرتكزات السياسية والاستراتيجية في الرؤية الصينية

لطالما ادركت الصين موقعها الجيوسياسي من خلال منظور استراتيجي مركّب يجمع بين عمقها التاريخي وطموحها المستقبلي في لعب دور فاعل في النظام الدولي. وقد تشكّلت هذه الرؤية انطلاقًا من موقعها في آسيا كقوة مركزية محاطة بعدد من التهديدات التاريخية، وتطلعاتها إلى الخروج من الإرث الاستعماري الذي طالها في القرن التاسع عشر. وفقًا لذلك، تقوم الاستراتيجية الصينية على الحفاظ على الاستقرار الداخلي، وتأمين المحيط الإقليمي، ثم التوسع التدريجي نحو تحقيق مكانة دولية كبرى دون التصادم المباشر مع القوى العظمى.[1]

في هذا الإطار، قد أعلن الرئيس السابق "هو جينتاو" أن "الصين لن تسعى إلى الهيمنة أبدًا، حتى عندما تصبح أكثر قوة"، في إشارة واضحة إلى رفض بكين لمنطق القوة المهيمنة.[2]

[1] *محمد السعيد إدريس، الصين والعالم: صعود القوة وتأثيراتها على النظام الدولي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2013، ص. 29.*

[2] Hu, Jintao. *"China's Development Is an Opportunity for Asia."* Speech delivered at the Opening Ceremony of the Boao Forum for Asia Annual Conference, Boao, Hainan, China, April 24, 2004. Published in *China Daily*, April 17, 2004; English transcript available via Embassy of the People's Republic of China. accessed via government sources.

من أبرز المرتكزات الجيوسياسية كذلك، حرص الصين على تأمين "المجال الحيوي" المحيط بها، وخصوصًا ما يُعرف بـــ"المجال البحري الأول" الذي يشمل بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي. هذا المجال يُعد حيويًا بالنسبة للمصالح الاقتصادية والأمنية الصينية، وهو ما يفسّر تشبث بكين بتايوان، وتوسيع وجودها العسكري في الجزر المتنازع عليها، وبناء قواعد بحرية استراتيجية[1]

كما تُعتبر مسألة السيادة والوحدة الوطنية من الثوابت الكبرى في الاستراتيجية الصينية. وترى بكين أن أي دعم خارجي لتايوان أو التبت أو هونغ كونغ يُعدّ تدخلاً في الشؤون الداخلية، ويجـــب مقاومتـــــــــه بكل الوسائل. ويلاحظ الباحث الأمريكي دفيـــد شامبوت "David Shambaugh" أنّ الصين رغم انفتاحها، تضع السيادة في مرتبة تعلو على كل الاعتبارات الأخرى، وهو ما يفسر حساسيتها المفرطة تجاه المسائل المتعلقة بحدودها ومجالها التاريخي.[2]

وترتبط الرؤية الصينية للعلاقات الدولية أيضًا برغبتها في إعادة توازن النظام العالمي . فعوض القبول بالأحادية القطبية الأمريكية، تعمل الصين على بناء علاقات متعددة الأطراف، وتعزيز دورها داخل الأمم المتحدة ومجموعة "بريكس"، ومنظمة شنغهاي، وغيرها من الأطر البديلة، وهو ما يمثل محاولة واضحة لتشكيل نظام أكثر تعددية وعدالة.[3]

من المرتكزات في الاستراتيجية الصينية، اعتمادها على الدبلوماسية الاقتصادية كوسيلة لتوسيع نفوذها الدولي بهدوء، بعيدًا عن المقاربات العسكرية التقليدية. فقد أدركت بكين أن

---

[1] *إدريس لكريني، الجغرافيا السياسية للقوة الصينية،"صعود الصين وتحديات النظام الدولي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019، ص. 112*

[2] *David Shambaugh, China Goes Global: The Partial Power, Oxford University Press, 2013, p. 78*

[3] *بوزيد لعرابة، السياسة الخارجية الصينية في ظل التحولات الدولية الراهنة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة 3، 2017، ص. 43*

النفوذ لا يُبنى فقط عبر القوة الصلبة، بل من خلال الاستثمار، والتجارة، وربط الدول بشبكات من الاعتماد المتبادل. ويبرز هذا التوجه من خلال مبادرة "الحزام والطريق" التي أطلقتها الصين سنة 2013، والتي تهدف إلى ربط آسيا بأوروبا وإفريقيا عبر مشاريع بنية تحتية وتجارية ضخمة. هذه المبادرة لم تكن مجرد مشروع اقتصادي، بل تُترجم ما وصفه الباحث زاو مينغاو "Zhao Minghao" بأنه "جغرافيا استراتيجية مغلّفة بلغة التنمية "[1]

وقد اعتبر عدد من الباحثين أن هذه المبادرة تمثل جزءًا من "الهيمنة الناعمة" الصينية، إذ تسعى بكين إلى كسب النفوذ من خلال ربط الاقتصادات المحلية بالاقتصاد الصيني، بما يجعل من الصين مركزًا اقتصاديًا عالميًا لا يمكن تجاوزه. كما تسعى من خلالها إلى تعزيز تواجدها السياسي والدبلوماسي في مناطق كانت تقليديًا تحت النفوذ الغربي، مثل شرق إفريقيا، والشرق الأوسط، وأوروبا الشرقية.[2]

كما يتجلى هذا التوجه في دعم الصين لمفهوم "العولمة ذات الخصوصية الصينية"، أي عولمة تقوم على تبادل المصالح دون فرض القيم الغربية. وقد عبّر الرئيس "شي جين بينغ" عن هذا الموقف خلال خطابه في منتدى دافوس 2017، حيث قال: "الانغلاق يعني التخلف، أما الانفتاح فهو طريق التقدم... نحن لا نسعى لتوسيع النفوذ، بل لتوسيع التعاون"، وهي عبارة تعكس مبدأ الصين في "الربح المشترك" مقابل منطق "الربح على حساب الآخر" الذي تتهم به واشنطن.[3]

---

[1] *Zhao Minghao, "China's Belt and Road Initiative and Its Geostrategic Implications," China International Strategy Review, Springer, 2018, p. 123.*

[2] *محمد العربي ولد خليفة، التمدد الصيني في إفريقيا: بين الشراكة والنفوذ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 458، 2017، ص. 101*

[3] Xi, Jinping. *"Jointly Shoulder Responsibility of Our Times, Promote Global Growth."* Speech delivered at the World Economic Forum Annual Meeting, Davos, Switzerland, January 17, 2017. Published by the Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China. Accessed via: https://www.fmprc.gov.cn

تشكّل هذه المرتكزات مجتمعة الإطار الذي تنظر من خلاله الصين إلى الولايات المتحدة، ليس فقط كقوة منافسة، بل كعاملٍ حاسم في تحديد مسارات الصعود الصيني ذاته. فبكين، وإن كانت ترفض منطق المواجهة المباشرة، تدرك أن واشنطن تظل العقبة الكبرى أمام تحقق رؤيتها لنظام دولي أكثر توازنًا. لذلك تتعامل الصين مع أمريكا بمنطق مزدوج : الاحترام الحذر والمزاحمة الاستراتيجية .من جهة، لا تتوانى عن التعاون معها في الملفات التجارية والبيئية والدولية، ومن جهة أخرى تعمل على بناء قوة ردع شاملة، وتعزيز تحالفاتها الإقليمية والدولية، وتحقيق "الاكتفاء الاستراتيجي" في مجالات حيوية مثل الأمن الغذائي، والتكنولوجيات المتقدمة، والطاقة.[1]

كما أن هذا الحذر الاستراتيجي يتغذى من سردية تاريخية راسخة في العقل السياسي الصيني، تُبرز كيف تمّ إضعاف الصين في الماضي من قبل قوى خارجية، وهو ما يجعل من استعادة الكرامة الوطنية ركيزة مركزية في فهم كل علاقة بالصين، خاصة إذا تعلّق الأمر بقوة عظمى مثل الولايات المتحدة. ولهذا السبب، تتسم العلاقات الصينية الأمريكية في التصور الصيني بالتعقيد الطويل المدى، إذ لا يمكن اختزالها في مجرد صراع تجاري أو منافسة تكنولوجية، بل هي صراع بين رؤيتين للعالم، وحدودهما مفتوحة.[2]

المطلب الثاني: المرتكزات السياسية والاستراتيجية في الرؤية الأمريكية

مثّلت نهاية الحرب الباردة لحظة فارقة في الرؤية الاستراتيجية الأمريكية لموقعها في النظام الدولي. بانهيار الاتحاد السوفيتي، وجدت الولايات المتحدة نفسها القطب الأوحد بلا منازع، وهو وضع استثنائي في تاريخ العلاقات الدولية. ووفقًا لتحليل وليام وولفورث،

[1] *Yan Xuetong, "From Keeping a Low Profile to Striving for Achievement," The Chinese Journal of International Politics, Vol. 7, No. 2, 2014, pp. 153–184*

[2] *Chen Dingding & Wang Jianwei, "Will China Rise Peacefully? The Rise of a Realist School of International Relations in China," The Chinese Journal of International Politics, Vol. 4, 2011, p. 34*

فإن هذا التفرد بالهيمنة دفع الولايات المتحدة إلى تبني سياسة خارجية قائمة على الحفاظ على النظام الدولي الليبرالي المفتوح، الذي كانت هي صانعته ومهيمِنة عليه.[1]

في هذا السياق، لم تعد واشنطن تنظر إلى القوى الأخرى كشركاء متساويين، بل كفواعل يجب دمجهم ضمن منظومة الهيمنة الليبرالية القائمة. وكما يوضح جون ميرشايمر، فإن الولايات المتحدة، كقوة واقعية كبرى، سعت إلى منع أي قوى منافسة ــ سواء الصين أو روسيا أو الاتحاد الأوروبي ــ من تهديد وضعها المتفوق.[2] وقد تكرّس هذا التصور الأمريكي من خلال استراتيجيات رسمية مثل "استراتيجية الأمن القومي لعام 2002"، التي أعلنت صراحة أن الولايات المتحدة ستمنع ظهور أي قوة منافسة يمكن أن تهدد تفوقها، سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي.[3]

إلى جانب البعد الأمني، اعتبرت الولايات المتحدة أن تفوقها الاقتصادي والتكنولوجي ركيزة أساسية لترسيخ قيادتها الدولية. وهو ما دفعها إلى حماية تفوقها في القطاعات الاستراتيجية كالطاقة، الابتكار التكنولوجي، والقدرات العسكرية. ووفقًا لتحليل مايكل بيليسبري، فإن الهيمنة الأمريكية لم تكن مجرد نتاج للقوة التقليدية، بل كانت نتيجة حشد شامل لكل أدوات القوة الوطنية.[4]

في هذا الإطار، ترى دراسات عربية حديثة أن الولايات المتحدة اعتبرت أن تصدّرها للنظام الدولي بعد الحرب الباردة ليس وضعًا مؤقتًا بل حالة ينبغي الدفاع عنها وتعزيزها ضد أي تحديات قادمة، خاصة مع صعود الصين كقوة اقتصادية واستراتيجية ناشئة.[5]

---

[1] *William Wohlforth, "The Stability of a Unipolar World", International Security, Vol. 24, No. 1, 1999, p. 5.*
[2] *John J. Mearsheimer, The Tragedy of Great Power Politics, W. W. Norton & Company, 2001, p. 401*
[3] *The National Security Strategy of the United States of America, The White House, September 2002, p. 1*
[4] *Michael Pillsbury, The Hundred-Year Marathon: China's Secret Strategy to Replace America as the Global Superpower, Henry Holt and Company, 2022, p. 67*
[5] *علي محمد عبد الله، الصعود الصيني وتغير معادلة الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد 228، 2022، ص. 104*

مع بداية التسعينيات، واجهت الولايات المتحدة معضلة استراتيجية جديدة: صعود الصين بوتيرة متسارعة في المجالين الاقتصادي والعسكري. في البداية، اتبعت واشنطن سياسة مزدوجة تعرف باسم" الارتباط والاحتواء المزدوج .(Engagement and Hedging) " فمن جهة، سعت إلى دمج الصين في النظام الدولي القائم عبر تشجيعها على الانضمام إلى المؤسسات الاقتصادية العالمية مثل منظمة التجارة العالمية في 2001، أملاً في أن يؤدي الاندماج إلى تحول داخلي نحو الليبرالية.[1]

لكن في المقابل، لم تتخل الولايات المتحدة عن سياسة الاحتواء غير المعلن، إذ عززت وجودها العسكري في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وعمّقت تحالفاتها مع اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا. هذا التوازن بين الاحتواء والارتباط عبّر عنه بوضوح تقرير استراتيجية الأمن القومي الأمريكية لعام 1997، الذي أشار إلى ضرورة دعم دمج الصين ضمن النظام الدولي مع الاحتفاظ بقدرة الردع الكافية لأي سلوك عدائي محتمل.[2]

وقد أشار هنري كيسنجر إلى أن الولايات المتحدة كانت تتعامل مع الصين وفق منطق "الفرصة والخطر"، معتبرًا أن صعودها قد يشكل فرصة لتعزيز الاقتصاد العالمي، لكنه قد يمثل في ذات الوقت تحديًا لتوازن القوى التقليدي.[3]

وفي إطار هذا التصور، اعتمدت واشنطن على سلسلة من المبادرات الاقتصادية والسياسية لدفع الصين نحو الانخراط الإيجابي، مثل دعم عضويتها في منظمة التجارة العالمية (WTO) ، وتوسيع الحوار الاستراتيجي الثنائي. ومع ذلك، كانت الولايات

[1] *Robert Sutter, U.S.-Chinese Relations: Perilous Past, Pragmatic Present, Rowman & Littlefield, 2018, p. 109*
[2] *The National Security Strategy of the United States of America, The White House, 1997, p. 32*
[3] *Henry Kissinger, On China, Penguin Books, 2011, p. 489.*

المتحدة حريصة على إبقاء هامش مناورة مفتوح تحسبًا لأي انحراف صيني عن المسار المتوقع.[1]

تؤكد دراسات عربية حديثة أن هذا النهج الأمريكي المزدوج كشف عن قلق بنيوي دفين من احتمال تحوّل الصين من "شريك اقتصادي" إلى "منافس استراتيجي" لا يمكن احتواؤه بسهولة، وهو ما بدأ يتبلور مع نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.[2]

مع وصول إدارة الرئيس دونالد ترامب إلى الحكم سنة 2017، شهدت الاستراتيجية الأمريكية تجاه الصين تحولًا جذريًا، حيث انتقلت من مزيج الارتباط والاحتواء إلى تبني سياسة المواجهة المفتوحة .فوفق تقرير "استراتيجية الأمن القومي الأمريكية" لعام 2017، تم تصنيف الصين رسميًا كـــ"قوة مراجِعة" تسعى إلى إعادة تشكيل النظام الدولي بما يخدم مصالحها ويتناقض مع القيم والمصالح الأمريكية.[3]

في هذا الإطار، شنت إدارة ترامب حربًا تجارية واسعة على الصين، فرضت خلالها تعريفات جمركية على مئات المليارات من الدولارات من البضائع الصينية، مبررة ذلك بممارسات تجارية غير عادلة، وسرقة حقوق الملكية الفكرية، ونقل التكنولوجيا القسري.[4]

لكن أبعاد المواجهة لم تقتصر على الجانب التجاري، بل امتدت إلى المجالات التكنولوجية والأمنية. فقد وضعت واشنطن قيودًا صارمة على شركات التكنولوجيا الصينية الكبرى مثل "هواوي" و"زد تي إي"، ومنعت استخدامها في البنى التحتية الحساسة مثل شبكات

---

[1] *جراهام أليسون، مقدرون للحرب: هل تستطيع أمريكا والصين تفادي فخ ثيوسيديدس؟، ترجمة محمد فتحي خضر، دار التنوير، بيروت، 2020، ص. 45*

[2] *بوزيد لعرابة، السياسة الخارجية الصينية في ظل التحولات الدولية الراهنة، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 3، 2017، ص. 58.*

[3] *The National Security Strategy of the United States of America, The White House, December 2017, p. 25.*

[4] *Hal Brands and Michael Beckley, Danger Zone: The Coming Conflict with China, W. W. Norton & Company, 2022, p. 112*

الجيل الخامس (G 5) هذا التوجّه عكس قناعة أمريكية متزايدة بأن التفوق التكنولوجي بات ميدانًا رئيسيًا في التنافس الاستراتيجي بين القوتين.[1]

سياسيًا، عملت الولايات المتحدة على تعزيز تحالفاتها مع الدول الآسيوية عبر إطلاق مبادرات جديدة مثل الحوار الأمني الرباعي مع اليابان وأستراليا والهند، ودعم الحضور الأمريكي في بحر الصين الجنوبي عبر عمليات "حرية الملاحة"، في رسالة واضحة إلى بكين بأن واشنطن لن تسمح بتحويل المنطقة إلى "بحيرة صينية.[2] وترى بعض الدراسات الأكاديمية العربية أن هذا التحول في الاستراتيجية الأمريكية ينبع من إدراك عميق بأن الصين لم تعد مجرد منافس اقتصادي محتمل، بل أصبحت تمثل تهديدًا استراتيجيًا لطموحات الولايات المتحدة في الحفاظ على ريادتها العالمية.[3]

مع تصاعد التوترات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين، بدأت مراكز التفكير وصنّاع القرار الأمريكيين في رسم تصورات جديدة لكيفية إدارة هذا الصراع دون الانزلاق إلى مواجهة عسكرية مباشرة .وتُجمع معظم المقاربات الأمريكية الحديثة على أن العلاقة مع الصين دخلت مرحلة ما يُعرف بـــ"المنافسة الاستراتيجية الطويلة الأمد"، التي تتطلب مقاربة شاملة تشمل الاقتصاد، التكنولوجيا، الدبلوماسية، والأمن، دون الاعتماد على المواجهة الصدامية.[4]

يرى البعض أن ما تسعى إليه الولايات المتحدة ليس بالضرورة احتواء الصين بشكل كامل، بل "إعادة تشكيل بيئة صعودها"، من خلال تطويق النفوذ الصيني في المناطق الحيوية مثل بحر الصين الجنوبي، ومنعها من تحقيق اختراقات مؤسسية في النظام الدولي

[1] *Ali Wyne, America's Great-Power Opportunity, Polity Press, 2022, p. 78.*

[2] *Jude Blanchette and Bonny Lin, "U.S.-China Competition: Evolution, Prospects, and Principles for the Future", Center for Strategic and International Studies, 2023, p. 15.*

[3] *علي محمد عبد الله، المرجع السابق، ص. 115.*

[4] Glaser, Bonnie S. *"U.S.–China Strategic Competition."* CSIS Brief, Center for Strategic and International Studies, May 2018. Accessed May 24, 2025. https://www.csis.org/analysis/us-china-strategic-competition

قد تمكّنها من إعادة صياغته على أسس مغايرة للهيمنة الليبرالية.[1] في هذا السياق، بدأت تظهر توجهات أمريكية نحو اعتماد "استراتيجية الردع بالتحالفات"، عبر تعزيز البُعد الجماعي في مواجهة الصين بدلًا من التفرّد بالمواجهة، وذلك من خلال صيغ مثل والتحالف الأمني الجديد بين الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا. وهذه التحالفات تهدف إلى حفظ التوازن الإقليمي، وتأكيد التزام واشنطن بالأمن الجماعي في مواجهة النفوذ الصيني المتوسع.[2]

وترى دراسات عربية أن الولايات المتحدة تسعى من خلال هذه التصورات المستقبلية إلى الحفاظ على القيادة العالمية ولكن بأقل تكلفة ممكنة، خصوصًا بعد الإرهاق الجيوسياسي الناتج عن الحروب في الشرق الأوسط. لذا فهي تعتمد على أدوات الحرب غير المباشرة: العقوبات، الضغط التكنولوجي، المواجهة الاقتصادية، وسباق النفوذ في المنظمات الدولية.[3]

إن مجمل المرتكزات الجيوسياسية والاستراتيجية التي اعتمدتها الولايات المتحدة في تعاملها مع الصين تكشف عن تحولٍ بنيوي في الرؤية الأمريكية للعالم؛ فمنذ نهاية الحرب الباردة، ارتكز السلوك الأمريكي على فرضية مفادها أن الحفاظ على "النظام الليبرالي الدولي" يتطلب منع أي قوة كبرى من زعزعة هيمنة واشنطن. وقد تراوحت هذه الرؤية بين محاولات دمج الصين داخل المنظومة العالمية وفق شروط أمريكية، وبين سياسة الردع والاحتواء الاستراتيجي مع تصاعد قوة بكين. ويمثّل هذا التحول، بحسب غراهام أليسون، أحد أبرز نماذج "فخ ثيوسيديدس "في العلاقات الدولية، حيث يؤدي صعود قوة

[1] Wyne, Ali. *America's Great-Power Opportunity: Revitalizing U.S. Foreign Policy to Meet the Challenges of Strategic Competition*. Cambridge, UK: Polity Press, 2022, p. 132.

[2] Brands, Hal, and Michael Beckley. *Danger Zone: The Coming Conflict with China*. New York: W. W. Norton & Company, 2022, p. 155.

[3] *سامي خليفة، الاستراتيجية الأمريكية تجاه الصين بعد الحرب الباردة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 489، 2023، ص. 74*

ناشئة إلى إثارة المخاوف لدى القوة المهيمنة ودفعها إلى ردود فعل وقائية قد تُفضي إلى صراع واسع.[1]

وبالنظر إلى الطابع المتعدد الأبعاد للتنافس الصيني الأمريكي، فإن الولايات المتحدة لم تعد تراهن فقط على أدوات الردع التقليدية، بل أصبحت تعتمد على "مزيج استراتيجي مركّب "يشمل الهيمنة التكنولوجية، وشبكات التحالف، والحرب التجارية، والدبلوماسية الوقائية، وذلك ضمن تصور عام يحافظ على القيادة الأمريكية دون انزلاق إلى مواجهة مباشرة. وتشير تحليلات معهد كارنيغي إلى أن الولايات المتحدة تواجه "لحظة اختبار حقيقية لمصداقية هيمنتها"، إذ إن نجاحها في احتواء الصين أو التعايش معها سيحدد مستقبل النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين.[2]

تكشف المرتكزات الاستراتيجية والسياسية التي تعتمدها كل من الصين والولايات المتحدة في رؤيتهما للعالم عن طبيعة العلاقة المعقدة التي تجمعهما. فالصين، المنطلقة من مشروع صعود سلمي متعدد الأبعاد، تسعى لإعادة تموضعها داخل النظام الدولي بما يعكس قوتها التاريخية والمعاصرة، دون الدخول في صدام مباشر. في المقابل، تدير الولايات المتحدة استراتيجيتها تجاه بكين من منطلق الحفاظ على نظام الهيمنة الليبرالية، عبر مزيج من السياسات: الاندماج، الردع، الاحتواء، والمنافسة المفتوحة. وقد أصبحت هذه العلاقة اليوم نموذجًا للتنافس البنيوي الذي يتجاوز مجرد الخلافات السياسية إلى صراع تصورات حول المستقبل الدولي. إن فهم هذه الأسس يمهّد للانتقال إلى تحليل أكثر عمقًا للعلاقات الصينية الأمريكية، من خلال استكشاف التحديات والفرص التي طبعت مسار هذه العلاقة في

[1] *Graham Allison, Destined for War: Can America and China Escape Thucydides's Trap?, Houghton Mifflin Harcourt, 2017, p. 91*

[2] Carnegie Endowment for International Peace. *"U.S.–China Relations in Global Perspective."* Event transcript, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, September 12, 2023. Accessed May 24, 2025. https://carnegieendowment.org/2023/09/12/u.s.-china-relations-in-global-perspective-event-8164

السياق المعاصر، وهو ما سيتناوله الفصل الثاني من هذه الدراسة باعتباره امتدادًا تحليليًا للمرتكزات التاريخية والاستراتيجية التي تم التأسيس لها في هذا الفصل.

الفصل الثالث: مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية: التحديات والفرص

الفصل الثالث: مستقبل العلاقات الامريكية الصينية: التحديات والفرص

تُعدّ العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين من أكثر العلاقات الثنائية تعقيدًا وتشابكًا في النظام الدولي المعاصر، حيث يجتمع فيها البعد التنافسي الحاد مع ضرورات التعاون. فبعد أن تناول الفصل الأول الأسس التاريخية والاستراتيجية التي شكّلت خلفية هذا التفاعل، يسعى هذا الفصل إلى تحليل الواقع الراهن للعلاقات الصينية الأمريكية من خلال تسليط الضوء على أبرز التحديات البنيوية التي تواجه الطرفين، وفي المقابل، رصد فرص التعاون ومجالات التقاطع التي تفرضها المصالح المتبادلة والإكراهات الدولية.

ويتوزع هذا الفصل على مبحثين رئيسيين، يتناول الأول مظاهر التوتر والتنافس التي اتخذت أبعادًا اقتصادية، تكنولوجية، وجيوسياسية، خاصة مع تصاعد الحروب التجارية واشتداد النزاع حول تايوان والمجال البحري في شرق آسيا. أما المبحث الثاني، فيركّز على فرص التعاون الممكنة بين واشنطن وبكين في ملفات عابرة للحدود كقضايا المناخ، والأمن الصحي، والدبلوماسية متعددة الأطراف، في محاولة لفهم كيف يمكن لطرفين متنافسين إدارة خلافاتهما دون انزلاق إلى مواجهة مفتوحة.

المبحث الأول: التحديات البنيوية في العلاقات الأمريكية الصينية

يشهد النسق الدولي المعاصر تصاعدًا ملحوظًا في حدة التوترات البنيوية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة التحولات العميقة في موازين القوى الاقتصادية والتكنولوجية والجيوسياسية. فقد خرجت العلاقات الثنائية بين القوتين من مرحلة التعاون الحذر إلى طور تنافسي مفتوح يطال عدة مجالات استراتيجية، بما يعكس ملامح "حرب باردة جديدة" بأبعاد متعددة. وفي هذا السياق، يبرز الطابع البنيوي للصراع

بوصفه ناتجًا عن تفاعل مركب بين ثلاث دوائر أساسية: أولها، دائرة التنافس الاقتصادي والتجاري، التي تحوّلت من شراكة براغماتية إلى حرب تجارية مكشوفة بفعل السياسات الحمائية والعقوبات المتبادلة. ثانيها، دائرة الصراع التكنولوجي والرقمي، والتي تعكس سباقًا محمومًا على الهيمنة المستقبلية في قطاعات الذكاء الاصطناعي، وشبكات الجيل الخامس، وسلاسل التوريد العالمية. أما الدائرة الثالثة، والأكثر خطورة من حيث الأبعاد الأمنية، فتتجسد في التوترات الجيوسياسية والعسكرية في مناطق حساسة كتايوان وبحر الصين الجنوبي، حيث تتقاطع استراتيجيات الردع والسيطرة والنفوذ البحري. وتكشف هذه الميادين الثلاثة، في مجموعها، عن طبيعة التحديات البنيوية التي تواجه العلاقات الصينية الأمريكية، كما تعكس حدود التعاون واشتراطات التصادم المحتمل بين قوة مهيمنة وأخرى صاعدة.

المطلب الأول: التنافس الاقتصادي والتجاري: من الشراكة إلى الحرب التجارية

تمثل العلاقات الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة إحدى أبرز ساحات التفاعل الاستراتيجي المعاصر، حيث انتقلت خلال العقود الأخيرة من الشراكة الاقتصادية القائمة على الاعتماد المتبادل، إلى حرب تجارية مفتوحة تعكس تحوّلات في موازين القوى والتصورات الجيوسياسية.

ويُقصد بـــالشراكة الاقتصادية "شكل من أشكال التعاون الدولي يقوم على تبادل المصالح في مجالات التجارة والاستثمار والإنتاج، ويهدف إلى تحقيق المنافع المتبادلة ضمن إطار من التفاهم السياسي والالتزام بالقواعد الاقتصادية العالمية".[1]

[1] *يونس حمدان، "الشراكة الاقتصادية وأثرها في تعزيز الأمن الإقليمي"، مجلة العلوم السياسية، العدد 39، جامعة بغداد، 2017، ص. 54*

أما الحرب التجارية، فهي "سياسة اقتصادية تتخذها دولة ما تجاه دولة أخرى، تقوم على فرض قيود تجارية مثل الرسوم الجمركية والعقوبات والتعريفات الانتقائية بهدف تقليل الواردات أو الضغط السياسي، وغالبًا ما تكون رد فعل على سياسات تُعتبر غير عادلة أو تهديدًا للمصالح الوطنية".[1]

وتندرج ضمن هذا الإطار ما يُعرف بـــالسياسات الحمائية، وهي "جملة التدابير التي تتخذها الدولة لحماية صناعاتها المحلية من المنافسة الأجنبية، وتتضمن فرض قيود على الاستيراد، وتقديم دعم مباشر للشركات الوطنية، واستخدام أدوات نقدية ومالية للحد من تغوّل البضائع المستوردة.[2]

في ضوء ذلك، يسعى هذا المطلب إلى تحليل التحول في العلاقات الاقتصادية بين بكين وواشنطن من الشراكة إلى المواجهة، مع دراسة أسباب الحرب التجارية وآثارها على التوازنات الدولية.

أولا، من الشراكة إلى التوتر

عرفت العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين منذ نهاية الحرب الباردة وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين نمطًا من "الاعتماد المتبادل"، حيث رأت واشنطن أن دمج الصين في الاقتصاد العالمي، خصوصًا من خلال انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية سنة 2001، سيكون وسيلة لتحويلها إلى شريك ليبرالي مسؤول داخل النظام الدولي.[3] حيث كان الرهان يتمثل في أن الانخراط الاقتصادي سيؤدي إلى تحولات سياسية داخلية

[1] *أحمد قنديل، "الحرب التجارية في العلاقات الدولية: الأبعاد والآثار"، مجلة السياسة الدولية، العدد 213، 2018، ص، 33*

[2] *صباح هلال، "السياسة الحمائية في التجارة الدولية: بين الشرعية والانتقائية"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، المجلد 31، العدد 2، 2019، ص. 76*

[3] Navarro, Peter, and Greg Autry. *Death by China: Confronting the Dragon – A Global Call to Action*. Boston: Pearson Education, 2011, p. 15.

تدريجية، تجعل من الصين دولة "شريكة مسؤولة" تلتزم بقواعد النظام القائم. وكما عبّر الرئيس بيل كلينتون عند دعم انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001، فإن "انفتاح الاقتصاد الصيني سيقود إلى انفتاح المجتمع الصيني[1]" وقد اتسمت هذه المرحلة بتصاعد سريع في المبادلات التجارية، حتى أصبحت الصين بحلول 2010 ثاني أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة، مستفيدة من وفرة اليد العاملة وتوسيع سلاسل التوريد العالمية[2].

لكن سرعان ما بدأت واشنطن تدرك أن هذا الانخراط لا يحدّ من طموحات الصين بل يُعزّزها.[3] فبمرور الوقت، استغلت الصين هذا الانخراط دون تغيير بنيتها السياسية أو تبني قواعد المنافسة الليبرالية مستفيدة من تدفقات الاستثمار الأجنبي وسلاسل التوريد لتصبح "مصنع العالم"، بينما حافظت على سياسات صناعية حمائية صارمة، مثل إجبار الشركات الأجنبية على نقل التكنولوجيا إلى نظيرتها الصينية كشرط للاستثمار.[4] وبذلك حققت الصين فائضا تجاريا دفع صناع القرار الامريكيين خاصة خلال ولاية ترامب الاولى بالاضافة الى سياسة الصين الصناعية الحمائية، واتّهامها بسرقة الملكية الفكرية، ، إلى إعادة تعريف العلاقة على أساس "المنافسة الاستراتيجية" بدل "الشراكة الاقتصادية.[5]

ثانيا، أسباب اندلاع الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين

مع تولي الرئيس دونالد ترامب للسلطة سنة 2017، تغيّر التوجه الاستراتيجي الأمريكي تجاه الصين بشكل جذري، حيث أعلن أن العجز التجاري الكبير مع الصين يشكّل تهديدًا

[1] Clinton, Bill. *"Remarks on China Trade Bill."* Speech delivered at the White House, Washington, DC, March 9, 2000. The American Presidency Project. https://www.presidency.ucsb.edu/documents/remarks-china-trade-bill.

[2] Navarro, Peter, and Greg Autry. *Death by China: Confronting the Dragon – A Global Call to Action.* Boston: Pearson Education, 2011, p. 15.

[3] Kissinger, Henry. *On China.* London: Penguin Books, 2012, p. 522.

[4] Navarro & Autry, *Death by China,* 2011, p. 22

[5] *Henry Kissinger, On China, Penguin Books, 2012, p. 522*

للأمن القومي الأمريكي. وفي عام 2018، بدأت الإدارة الأمريكية في فرض رسوم جمركية تصاعدية على ما يزيد عن 360 مليار دولار من السلع الصينية، وقد بلغت بداية عام 2025 بعد فوز دونالد ترامب الانتخابات الأمريكية لولاية ثانية إلى 145%، وشملت قطاعات أساسية مثل الألمنيوم، الصلب، والإلكترونيات. ولم تقتصر هذه الحرب على الصين، بل شملت أيضًا دولًا حليفة مثل كندا والاتحاد الأوروبي1. هذه الحرب لم تكن اقتصادية بحتة، بل عبّرت عن صراع أوسع على قيادة الاقتصاد العالمي والتحكم في سلاسل الإنتاج والتكنولوجيا المستقبلية.[2]

وردّت الصين بفرض رسوم جمركية انتقامية بلغت 125%على واردات أمريكية، خاصة في قطاعات الزراعة والطاقة، مما أثار قلقًا واسعًا في صفوف المزارعين الأمريكيين الذين يعتمدون على السوق الصينية كمصدر أساسي. وأعلنت بكين حينها أن "التجارة لا يجب أن تكون ساحة صراع، بل أداة لتحقيق التعاون[3]"

تعود جذور هذا التصعيد إلى ما تعتبره الولايات المتحدة "ممارسات تجارية غير عادلة"، تشمل الدعم الحكومي المكثف للشركات الصينية، إجبار الشركات الأجنبية على نقل التكنولوجيا، وغياب الشفافية في النظام المالي الصيني. في المقابل، ترى الصين أن السياسات الأمريكية تمثل نوعًا من "الحمائية التنموية الجديدة" التي تهدف إلى كبح صعودها الاقتصادي وتدوير الهيمنة الغربية.[4]

ثالثا، تأثرات الحرب التجارية على الاقتصاد العالمي

---

[1] إلهام بشكر، "أثر الحرب التجارية الأمريكية الصينية على الاقتصاد العالمي"، *مجلة جامعة سيدي بلعباس*، المجلد 7، العدد 3، 2021، ص. 20–37.

[2] *ياسمينة بوسنينة، "مسار عولمة التجارة في ظل الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة"، مجلة اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، جامعة جيجل، 2024، ص. 95*

[3] إلهام بشكر، مرجع سابق، ص. 17

[4] *حذفاني نجيم، مرجع سابق، ص. 127*

كان للحرب التجارية آثار سلبية مباشرة على الاقتصاد العالمي، إذ تسببت في اضطراب سلاسل التوريد، وزيادة التكاليف على المستهلكين، وتباطؤ التجارة الدولية. فقد أشارت منظمة التجارة العالمية إلى أن النزاع التجاري بين بكين وواشنطن أدى إلى خفض نمو التجارة العالمية بنسبة 0.8% في عام 2019 وحده.[1]

ومع ذلك، لم تُنهِ هذه الحرب الاعتماد المتبادل العميق بين الاقتصادين، بل أظهرت هشاشة هذا الاعتماد.2 بدأت الشركات الأمريكية في نقل أنشطتها الصناعية خارج الصين نحو بلدان أخرى مثل فيتنام والمكسيك لتقليل المخاطر الجمركية، بينما عملت بكين على توسيع مبادرة "الحزام والطريق" لتقليل الاعتماد على السوق الأمريكية، وفتح أسواق بديلة في أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية.[3]

رابعا، تحول الرؤية الأمريكية، أمننة التنافس التجاري مع الصين

أثبتت الأزمة أن الاقتصاد لم يعد محايدًا، بل بات أداة في الصراع الجيوسياسي. إذ انتقلت العلاقات الاقتصادية إلى مستوى "الأمننة"، أي التعامل مع الملفات الاقتصادية على أنها تهديدات أمنية، وهو ما تجلّى في القيود على صادرات التكنولوجيا المتقدمة، والضغط الأمريكي على حلفائها لحظر شركات صينية مثل "هواوي" و"تيك توك."

وقد برز في المقابل اتجاه أمريكي جديد يسعى إلى إعادة توطين الصناعات الاستراتيجية داخل الولايات المتحدة، خاصة في مجالات أشباه الموصلات، والبطاريات، والتكنولوجيا النظيفة، في إطار ما يسمى بـــ "تقليص الاعتماد (Decoupling) "أو "إعادة التموقع الاقتصادي"[4]

[1] World Trade Organization. *Annual Report 2020*. Geneva: WTO Publications, 2020, p. 12.

[2] حداد، سليم" .جغرافيا سلاسل القيمة في ظل الحرب التجارية"، *مجلة الاقتصاد العالمي*، العدد 45، 2023، ص. 60.

[3] نفس المرجع، ص. 64

[4] Navarro, Death by China, p. 115

ومنذ سنة 2020، بات يُنظر إلى التفوق التكنولوجي والقدرة الصناعية الصينية كتهديد مباشر للمصالح الاستراتيجية الأمريكية. وقد أشار تقرير مجلس الأمن القومي الأمريكي لعام 2021 إلى أن "الاعتماد الاقتصادي على الصين في قطاعات حساسة هو نقطة ضعف استراتيجية يجب معالجتها.[1] وبدأت في بناء تحالفات اقتصادية بديلة مثل الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ في محاولة لإعادة تشكيل البيئة الاقتصادية بعيدًا عن السيطرة الصينية.[2]

في الأخير، تُظهر الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة أنها ليست مجرد نزاع جمركي، بل صراع بنيوي متعدد الأبعاد يعكس تحوّلًا في ميزان القوى العالمي. فقد تراجعت فكرة "الشراكة الاقتصادية" لصالح منطق "الصراع الاستراتيجي"، وأصبحت التجارة ساحة مفتوحة لمعارك النفوذ والهيمنة. وهذا ما يجعل العلاقة الاقتصادية بين الطرفين ليست فقط ساحة للتبادل، بل جبهة للتنافس الذي قد يتصاعد أو يتكيّف وفقًا لمتغيرات النظام الدولي.

المطلب الثاني: الصراع التكنولوجي والرقمي: الهيمنة على المستقبل

لم يعد التنافس بين الصين والولايات المتحدة محصورًا في المجالات التجارية أو الجيوسياسية التقليدية، بل امتد إلى الفضاء التكنولوجي والرقمي الذي أصبح اليوم ميدانًا استراتيجيًا يُحدد مَن يحكم العالم في المستقبل. فـــالتفوق التكنولوجي يُقصد به "امتلاك القدرة على إنتاج، تطوير، والتحكم في التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، الحوسبة الكمية، وأشباه الموصلات، وهو يُعد من أهم عناصر القوة الوطنية الحديثة".[3] أما السيادة

[1] White House. *National Security Strategy of the United States of America*. Washington, DC: The White House, 2021, p. 14.

[2] *Peter Navarro, Death by China, 2011, p. 103*

[3] *رندة حيدر، "التحول في مفهوم القوة: التكنولوجيا بوصفها أداة للهيمنة"، مجلة المستقبل العربي، عدد 486، 2020، ص. 29*

الرقمية، فتشير إلى "قدرة الدولة على السيطرة على فضائها السيبيراني، بما يشمل البيانات، الشبكات، ومراكز المعالجة، وضمان أمنها واستقلالها الرقمي بعيدًا عن الاختراق أو التبعية التكنولوجية.[1]

وفي هذا السياق، أصبحت الحروب السيبيرانية أداة مركزية في التنافس الأمريكي الصيني، وهي تشير إلى "استخدام الهجمات الإلكترونية الممنهجة لتعطيل البنى التحتية الرقمية، أو سرقة المعلومات الحساسة، أو حتى التأثير في السياسات عبر الفضاء الإلكتروني.[2]

في ضوء هذه التحولات، يتناول هذا المطلب أبعاد الصراع التكنولوجي والرقمي بين القوتين، مركّزًا على المجالات الحرجة مثل الذكاء الاصطناعي، شبكات الجيل الخامس، الحروب السيبيرانية، والسيادة على سلاسل التوريد التكنولوجية.

أولا، الذكاء الاصطناعي والسباق نحو الهيمنة

تُعد الصين والولايات المتحدة أبرز دولتين تتنافسان على قيادة سباق الذكاء الاصطناعي (AI)، الذي بات يُمثّل المحور الأهم في الثورة الصناعية الرابعة. وقد أعلنت الصين في عام 2017 "استراتيجيتها الوطنية للذكاء الاصطناعي" بهدف أن تصبح القوة العالمية الرائدة في هذا المجال بحلول 2030 .في المقابل، وضعت الولايات المتحدة منذ إدارة أوباما ثم ترامب وبايدن استراتيجيات وطنية متقدمة للاستثمار في البحوث وتقييد وصول الصين إلى بعض التقنيات الحاسمة.

[1] *فتحي العيادي، "السيادة الرقمية في العالم المتغير"، مجلة أبحاث دولية، العدد 25، 2022، ص. 103*

[2] سفيان حشيش، الهجمات السيبرانية وتداعياتها على الأمن القومي، *مجلة الأمن الرقمي*، العدد 17، 2021، ص. 19.

وقد أشار تقرير صادر عن "مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي" سنة 2021 إلى أن من يتحكم بالذكاء الاصطناعي سيتحكم في مجالات الدفاع، الاقتصاد، والمعلومات، مما يجعل السباق حوله مسألة "أمن قومي" وليس فقط "تطور صناعي".[1]

ثانيا، حرب التكنولوجيا المتقدمة

ركّزت الولايات المتحدة جهودها على تقييد وصول الصين إلى التقنيات الحساسة، أبرزها أشباه الموصلات (semiconductors)، التي تُعد القلب النابض لجميع التطبيقات التكنولوجية. وقد فرضت واشنطن قيودًا على تصدير الرقائق الدقيقة، ومنعت شركات مثل ASML و NVIDIA من تزويد الصين بأجيال متقدمة من تلك الشرائح.

كما استهدفت الولايات المتحدة شركات صينية كبرى، وعلى رأسها "هواوي"، بحظر تكنولوجي واسع، ومنعت التعامل معها في العديد من الدول الحليفة تحت ذريعة تهديد الأمن السيبيراني. وردّت الصين بتسريع مشاريعها في "الاستقلال التكنولوجي" وتطوير صناعة الرقائق محليًا، إلى جانب رفع دعاوى دولية ضد ما وصفته بـــ"الحرب التقنية العدائية.[2]

ثالثا، الصراع في الفضاء السيبيراني

برز البُعد السيبيراني كواحد من أخطر مجالات الصراع غير التقليدية بين الصين والولايات المتحدة. ففي السنوات الأخيرة، تبادلت القوتان الاتهامات بشن هجمات سيبيرانية متطورة استهدفت بنى تحتية حيوية، قواعد بيانات حكومية، وشركات تكنولوجيا.

[1] National Intelligence Council. *Global Trends 2040: A More Contested World*. Washington, DC: Office of the Director of National Intelligence, March 2021.

[2] The Guardian. "Huawei Hits Back over Trump's National Emergency on Telecoms 'Threat'." *The Guardian*, May 16, 2019. https://www.theguardian.com/technology/2019/may/16/huawei-trump-national-emergency-telecoms-threat-china-response

تشير التقارير إلى أن الولايات المتحدة تكبّدت خسائر تُقدَّر بأكثر من 02 مليار دولار بسبب عمليات اختراق إلكترونية منسوبة إلى الصين استهدفت برامج عسكرية مثل مقاتلات .F-35 وردّت واشنطن بالإعلان عن استراتيجيات جديدة للرد السيبيراني، تشمل استخدام "قوة موازية" في حال تعرّض الأمن القومي الرقمي للتهديد.[1]

وفي المقابل، تتهم الصين الولايات المتحدة بأنها تستخدم الإنترنت كأداة تجسس واختراق، خاصة بعد تسريبات إدوارد سنودن، وتدعو إلى إنشاء "نظام إنترنت بديل" أكثر عدالة، وهو ما يفسّر اهتمام بكين بتوسيع نفوذها الرقمي عالميًا عبر مبادرة "طريق الحرير الرقمي."

رابعا، حرب البيانات والسيطرة على الفضاء الرقمي

يرى العديد من الأكاديميين أن التنافس الأمريكي الصيني تجاوز حدود التقنية ليُصبح تنافسًا على من يصوغ المعايير العالمية للرقمنة. فالمعايير المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، الخصوصية، وأمن البيانات ستحدّد ما إذا كان النموذج الأمريكي الليبرالي أو النموذج الصيني القائم على الرقابة والتحكم هو من سيقود العالم الرقمي.

وقد أشار مارتن جاك *Martin Jacques* "في كتابه عندما تحكم الصين العالم "*When China Rules the World*" إلى أن التحكم في البيانات سيكون أكثر تأثيرًا من التحكم في النفط، لأن من يملك البيانات سيتحكم في السوق، والرأي العام، وحتى في مستقبل الديمقراطية.[2]

[1] Center for Security Studies, ETH Zurich. *"China has engaged more extensively in cyber espionage than any other country… Chinese hackers entered the servers of the Pentagon and gained access to some fifty terabytes of data containing the designs and blueprints of U.S. stealth fighters, as well as other critical information."* ETH Swiss Federal Institute for Research, 2023

[2] Jacques, Martin. *When China Rules the World: The End of the Western World and the Birth of a New Global Order*. 2nd ed. New York: Penguin Press, 2012.

تُبرز الحرب التكنولوجية والرقمية بين الصين والولايات المتحدة وجهًا جديدًا للتنافس الدولي، يتجاوز المنطق العسكري أو التجاري نحو السيطرة على أدوات المستقبل. ولم تعد الحروب تُخاض بالسلاح التقليدي، بل بالأكواد والشبكات والمعايير. وإذا كان القرن العشرين قد حُكم بمنطق القوة الصلبة، فإن القرن الحادي والعشرين سيُحكم بمن يمتلك التفوق التكنولوجي والسيادة السيبيرانية، وهذا ما يجعل التنافس الأمريكي الصيني في هذا المجال ليس خيارًا، بل حتمية استراتيجية طويلة الأمد.

المطلب الثالث: التوترات الجيوسياسية والعسكرية في تايوان وبحر الصين الجنوبي

تعتبر تايوان وبحر الصين الجنوبي أحد أبرز ساحات الصراع الاستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة، نظرًا للاعتبارات الاستراتيجية حيث تمس مصالح كل منهما السيادة الوطنية، الأمن القومي، وتوازنات القوى الإقليمية والدولية.

أولا، تايوان – خط التماس الأكثر حساسية:

تحتل تايوان موقعًا رمزيًا واستراتيجيًا محوريًا في الفكر السياسي الصيني، حيث يُنظر إلى استعادتها على أنها تتويج لمسار "النهضة الوطنية" وإنهاء لما يُعرف في الخطاب الصيني بـــ "قرن الإذلال" (1839–1949)، الذي شهدت فيه الصين تدخلات استعمارية وفقداناً لأراضٍ اعتبرتها جزءًا من سيادتها التاريخية. وبالنسبة للحزب الشيوعي الصيني، فإن ضم تايوان يُعدّ شرطًا أساسيًا لتحقيق وحدة الأراضي الصينية واستكمال مشروع "الصين العظمى". ويرى كل من الكاتبين بوني كلاسر وماثيو فونايول أن تايوان بالنسبة للصين ليست "مجرد مقاطعة منشقة، بل هي القطعة الأخيرة في مشروع إعادة التوحيد

الوطني، والخاتمة الرمزية لقرن من الإذلال على يد القوى الأجنبية. إن استعادة تايوان مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بشرعية الحزب الشيوعي الصيني ورؤيته لنهضة الصين[1]".

هذا البُعد الرمزي يُضاف إليه بُعد استراتيجيا، فتايوان تقع على "السلسلة الأولى من الجزر" التي تشكل حاجزًا طبيعيًا أمام تمدد الصين نحو المحيط الهادئ، وبالتالي فإن السيطرة عليها تُمكّن بكين من كسر هذا الطوق وتعزيز قدرتها على بسط نفوذها البحري.[2]

أما بالنسبة للولايات المتحدة فتعد تايوان ركيزة أساسية ضمن استراتيجيتها لاحتواء صعود الصين، ومرتكزًا من مرتكزات ضمان التوازن العسكري في منطقة شرق آسيا–المحيط الهادئ. حيث انها بمثابة الحاجز الذي تمنع به من تمدد الصين نحو المحيط الهادئ. وقد شبّه الجنرال الأمريكي دوغلاس ماك آرثر تايوان بـــ"حاملة طائرات لا يمكن إغراقها"، ما يعكس إدراك بكين لخطورتها إذا بقيت خارج سيطرتها.[3]

أما من الناحية الاقتصادية، فتتمتع الجزيرة بأهمية حيوية نظرًا لدورها في تصنيع أشباه الموصلات، حيث تحتكر شركة TSMC التايوانية نسبة كبيرة من الإنتاج العالمي للرقائق الدقيقة، مما يمنح تايوان بعدًا استراتيجيًا في الصناعات التكنولوجية المتقدمة. كما أن فقدان تايوان لصالح الصين سيُنظر إليه كدليل على تراجع النفوذ الأمريكي في المنطقة، مما يهدد مصداقية واشنطن أمام حلفائها الإقليميين، ويُحدث تحولًا عميقًا في ميزان القوى

[1] Bonnie S. Glaser and Matthew P. Funaiole, *Perspectives on Taiwan: Insights from the 2019 Taiwan-U.S. Policy Program* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2020, p. 3.

[2] "First island chain," *Wikipedia*, last modified May 2025, https://en.wikipedia.org/wiki/First_island_chain.

[3] شريفة كلاع، المنظور الاستراتيجي الصيني تجاه قضية تايوان، مجلة الاستراتجيا، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، العدد 17، 2022، ص 40–42

العالمي.[1] علاوة على ذلك، تُعد تايوان نموذجًا ديمقراطيًا ليبراليًا تدعمه واشنطن كجزء من صراعها القيمي مع الأنظمة السلطوية.[2]

وقد تصاعد التوتر سنة 2022 مع زيارة رئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي إلى تايبيه، وهو ما ردّت عليه الصين بإجراء مناورات عسكرية غير مسبوقة حاصرت الجزيرة، ورفعت منسوب احتمال الصدام العسكري. هذا التحرك الصيني اعتُبر رسالة مباشرة إلى واشنطن بأن المساس بـــ"وحدة الصين" يُقابل برد عسكري إن لزم الأمر.[3]

ثانيا، بحر الصين الجنوبي – السيادة البحرية في مواجهة حرية الملاحة:

تمثل منطقة بحر الصين الجنوبي ثاني بؤرة خطيرة للتوتر، حيث تطالب الصين بسيادة شبه كاملة على الممر المائي الحيوي الذي تمر منه قرابة ثلث التجارة البحرية العالمية. وقد بنت بكين جزرًا اصطناعية ومرافق عسكرية، ما اعتبرته الولايات المتحدة تهديدًا لحرية الملاحة ومخالفة لقانون البحار الدولي.

وردّت واشنطن بتكثيف الدوريات البحرية في المنطقة تحت شعار **"حرية الملاحة"**، كما عززت تعاونها مع دول مجاورة مثل الفلبين، فيتنام، وإندونيسيا. ويعتبر هذا التصعيد ترجمة عملية لسياسة الاحتواء الجيوسياسي، كما يمثل اختبارًا لإرادة بكين في فرض وقائع استراتيجية بالقوة.[4]

يرى جون ميرشهايمر المنظر الأمريكي أن القوى الكبرى تسعى بطبيعتها إلى تعظيم قوتها الإقليمية ومنع الآخرين من تقاسم النفوذ في نطاقها الحيوي. في هذا السياق، تعمل

---

[1] Hal Brands & Michael Beckley, *Danger Zone: The Coming Conflict with China*, W. W. Norton & Company, 2022, pp. 110–113

[2] شريفة كلاع، تأثير قضية تايوان على العلاقات الصينية – الأمريكية، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة الجزائر 3، العدد 1، 2022، ص 52–55

[3] *ليو شيه تشنغ، لي شي دونغ، "الصين والولايات المتحدة الأمريكية: خصمان أم شريكان؟"، ترجمة عبد العزيز حمدي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2020، ص. 113*

[4] Reuters, "Philippines, U.S. hold joint maritime drills for seventh time," June 5, 2025, https://www.reuters.com.

الصين على فرض هيمنتها في محيطها القريب باعتباره امتدادًا لمجالها الاستراتيجي، مستندة إلى تصعيد تدريجي في بحر الصين الجنوبي عبر بناء جزر اصطناعية وتوسيع انتشارها العسكري. هذا السلوك يعكس مسعى صينيًا للهيمنة الإقليمية ينسجم مع افتراضات الواقعية الهجومية، التي تعتبر أن النظام الدولي القائم على الفوضى يدفع الدول الكبرى نحو تعظيم قوتها الإقليمية كوسيلة لضمان بقائها في المدى الطويل.[1]

بالمقابل، تتعامل الولايات المتحدة مع هذا التوسع الصيني بوصفه تهديدًا مباشرًا لتوازن القوى في منطقة آسيا–الهادئ، فتعمل على تعزيز تحالفاتها الإقليمية مع كل من اليابان، الفلبين، وأستراليا، إضافة إلى تكثيف مرور السفن الحربية في المضائق الحيوية باسم "حرية الملاحة". هذا التفاعل الأميركي لا يخرج بدوره عن منطق الواقعية الهجومية، حيث تحاول قوة عظمى قائمة الحفاظ على وضعها المهيمن، ومنع منافس صاعد من إعادة تشكيل النظام الإقليمي بما يتعارض مع مصالحها الاستراتيجية. ومن هذا المنطلق، فإن أزمة تايوان، بوصفها نقطة الاشتعال الأكثر حساسية، تمثل ميدان اختبار محتمل لصراع الإرادات بين الطرفين، وقد تكون نقطة انزلاق نحو مواجهة غير مقصودة بسبب سوء التقدير أو الغموض الاستراتيجي.[2]

ومنه، بحسب جون ميرشهايمر يمكن فهم أي تحرك صيني نحو غزو تايوان كخطوة استراتيجية تهدف إلى تحييد تهديد أمريكي محتمل في خاصرة الصين البحرية، وكوسيلة لتثبيت الهيمنة على نطاقها الجغرافي المباشر. فتايوان، بموقعها الجيوستراتيجي الحيوي، تمثل نقطة ضعف بالنسبة للصين إذا بقيت ضمن دائرة النفوذ الأمريكي، لا سيما في ظل الدعم العسكري المتزايد الذي توفره واشنطن للجزيرة، والتلميحات المتكررة عن إمكانية الدفاع عنها في حال وقوع هجوم. لذلك، فإن الواقعية الهجومية تقدم تفسيرًا منطقيًا

[1] John Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics*, W. W. Norton & Company, New York, 2001, p. 29.

[2] John J. Mearsheimer, "The Gathering Storm: China's Challenge to US Power in Asia", *The Chinese Journal of International Politics*, Vol. 3, No. 4, 2010, p. 382

لمحاولة بكين حسم هذا الملف بالقوة إن اقتضت الضرورة، لتأمين "مجالها الحيوي" كما فعلت القوى الكبرى تاريخيًا، معتبرة أن السيطرة الكاملة على تايوان ستمنحها حرية المناورة في غرب المحيط الهادئ وتحدّ من قدرة الولايات المتحدة على تطويقها استراتيجيًا.[1]

ثالثا، التكتلات والتحالفات الأمنية:

استجابة لتوسع النفوذ الصيني، عمدت الولايات المتحدة إلى إعادة تفعيل تحالفاتها الإقليمية في آسيا، خصوصًا من خلال التكتل الرباعي الذي يضم كل من الولايات المتحدة، اليابان، أستراليا، والهند، والشراكة الأمنية مع بريطانيا وأستراليا، والتي تشمل تبادل تكنولوجيا الغواصات النووية.

وتُفسّر الصين هذه التكتلات بأنها محاولة لاحتوائها استراتيجيًا، بل وتعتبره امتدادًا لحرب باردة جديدة. بينما ترى واشنطن أن هذه التحالفات ضرورية لحماية التوازن في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، خاصة في ظل تنامي القدرات البحرية الصينية، وتحديث جيش التحرير الشعبي.[2]

وعليه يتضح للملاحظ والمتابع لملف العلاقات الأمريكية الصينية أن الصراع بينهما يتجاوز المجالات الاقتصادية أو التكنولوجية، ليصل إلى صميم السيادة والسيطرة الإقليمية. وتشير القرائن إلى أن تايوان وبحر الصين الجنوبي قد يشكلان شرارة أي صدام عسكري مباشر بين الطرفين، في حال فشلت الدبلوماسية في احتواء التصعيد. وهذا ما يجعل البُعد الجيوسياسي أحد أخطر أبعاد التنافس القائم، وأكثرها قابلية للانفجار.

خلاصة القول، إن المبحث الأول قد كشف عن الأبعاد البنيوية للصراع بين الصين والولايات المتحدة، والتي تمتد من المجال الاقتصادي والتجاري إلى التقني والعسكري،

[1] John J. Mearsheimer, "Taiwan's Dire Straits", *Foreign Affairs*, Vol. 94, No. 3, 2015, p. 49

[2] Zhong Yin. "U.S. Alliances Set Up a New Cold War." *China-US Focus*. Last modified July 2022. https://www.chinausfocus.com/peace-security/us-alliances-set-up-a-new-cold-war

بما يعكس تداخلاً عضويًا بين أدوات القوة الصلبة والناعمة في رسم ملامح التنافس بين القوتين. فالصين، بوصفها قوة صاعدة، تسعى إلى إعادة تشكيل النظام الدولي بما ينسجم مع مصالحها وتصوراتها، بينما تعمل الولايات المتحدة على الحفاظ على موقعها المهيمن عبر سياسات الاحتواء والموازنة. وقد أظهر تحليل المظاهر الثلاثة للتوتر (الاقتصادي، التكنولوجي، الجيوسياسي) أن العلاقات الصينية الأمريكية دخلت مرحلة "الشك الاستراتيجي المتبادل"، حيث تتقاطع الحسابات القومية بالمصالح العالمية، ويغيب فيها الحد الأدنى من الثقة الضرورية للتعاون البنّاء. ومن هذا المنطلق، يفرض هذا الواقع الصدامي طرح تساؤل جوهري حول ما إذا كانت هناك فرص حقيقية للتعاون بين القوتين رغم عمق الخلافات، وهو ما سيكون موضوع المبحث الثاني من هذا الفصل.

المبحث الثاني: فرص التعاون بين الولايات المتحدة الامريكية والصين

رغم حدة التوترات والصراعات التي تطبع العلاقات الصينية الأمريكية، فإن المشهد الدولي لا يخلو من مؤشرات على إمكانية بناء مساحات للتعاون المشترك بين القوتين، انطلاقًا من تشابك مصالحهما في قضايا عالمية تتجاوز حدود التنافس التقليدي. فالعولمة، بما أنتجته من ترابط اقتصادي وبيئي وتكنولوجي، فرضت على بكين وواشنطن التعامل مع بعضهما البعض ليس فقط كخصمين استراتيجيين، بل أيضًا كشريكين محتملين في إدارة التحديات الكونية. من هذا المنطلق، يسعى هذا المبحث إلى استكشاف مجالات التقاطع والتعاون الممكنة في السياسات الثنائية، من خلال التركيز على ثلاث قضايا مركزية: أولها، التعاون في مجال المناخ والبيئة، حيث تشكل أزمة التغير المناخي تحديًا مشتركًا للقوتين لا يمكن تجاوزه بدون تنسيق متعدد الأطراف. ثانيها، التنسيق داخل المنظمات الدولية وإدارة الأزمات العالمية، باعتبار أن استقرار النظام الدولي يمرّ عبر توافقات كبرى بين أبرز فاعليه. وثالثها، إمكانية تفعيل أدوات الدبلوماسية الوقائية وآليات

إدارة المنافسة الاستراتيجية، بما يمنع تحولها إلى صدام مفتوح. فهل تملك القوتان من الواقعية السياسية ما يكفي لتغليب التعايش على التصادم؟ هذا ما سيُعالجه هذا المبحث عبر تحليل منضبط لفرص التعاون المتاحة.

المطلب الأول: التعاون في قضايا المناخ

تُعد قضايا التغير المناخي والتدهور البيئي من أبرز التحديات العابرة للحدود في النظام الدولي المعاصر، إذ باتت تهدد ليس فقط استدامة النمو الاقتصادي، بل أيضًا أمن الشعوب واستقرار الدول. وفي هذا السياق، تبرز كل من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية بوصفهما أكبر اقتصادين وأكبر دولتين مصدرَتين لانبعاثات الغازات الدفيئة على المستوى العالمي، مما يجعل تعاونهما في هذا المجال ضرورة استراتيجية لا مجرد خيار سياسي.

يتطلب تحليل أفق التعاون بين البلدين فهماً لمفاهيم مركزية مثل "الدبلوماسية المناخية"، و"العدالة البيئية"، و"المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة"، وهي المفاهيم التي أفرزتها المؤتمرات الدولية المعنية بالمناخ، وعلى رأسها اتفاق باريس 2015. وتطرح هذه القضايا معضلة التوازن بين النمو الاقتصادي السريع الذي تطمح إليه الصين، والضغوط البيئية العالمية التي تقودها قوى غربية تتقدمها واشنطن. كما أن تَشابك المصالح الاقتصادية – كالتجارة في الطاقة النظيفة والتكنولوجيا البيئية – يجعل من هذا الملف ساحة ممكنة للتعاون المرحلي، رغم التوترات الاستراتيجية في ملفات أخرى. فإلى أي مدى يمكن للبعد البيئي أن يشكل مدخلًا لتخفيف حدة التوتر بين الصين والولايات المتحدة؟ وهل يُمكن لقضايا المناخ أن تتحول من مجال للتنافس إلى قاعدة للتعاون المستدام؟ تلك هي الأسئلة التي سنعالجها في هذا المطلب.

رغم التوترات الجيوسياسية القائمة، يُجمع أغلب الباحثين على أن ملف المناخ يظل أحد المساحـــــات القليـــلة التي لا تزال تسمح بالتنسيـــق بين واشنطن وبكين.[1] فهاتان القوتان

مسؤولتان معًا عن أكثر من 40% من الانبعاثات الكربونية العالمية، مما يمنحهما دورًا محوريًا لا غنى عنه في أية جهود جماعية تهدف إلى كبح الاحتباس الحراري. وقد انعكس هذا الوعي في توقيع اتفاق باريس عام 2015، الذي كان ثمرة محادثات سرية سابقة بين الجانبين، وأدى إلى التزام مشترك بتقليص الانبعاثات وفق جداول زمنية محددة. ويُعد هذا الاتفاق مثالًا على إمكانية تجاوز الحسابات الاستراتيجية الضيقة لصالح القضايا العالمية ذات الأولوية، خاصة وأن تداعيات التغير المناخي لا تعترف بالحدود ولا تستثني أحدًا من الخطر.[2]

ورغم ما يبدو من التقاء المصالح المناخية بين الصين والولايات المتحدة، فإن التعاون البيئي بينهما يظل محفوفًا بجملة من التحديات الهيكلية والسياسية. فمن جهة، تختلف رؤيتا البلدين للمسؤولية المناخية، حيث تؤكد الصين على مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة"، معتبرة أن الدول الصناعية الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، تتحمل عبئًا تاريخيًا أكبر بسبب عقود طويلة من التنمية الملوثة. في المقابل، ترفض واشنطن أي صيغ تلزمها وحدها بتقديم الدعم المالي أو التخفيضات الإلزامية، وتطالب بمزيد من الشفافية في الإجراءات الصينية. ومن جهة أخرى، ترتبط بيئة الاستثمار في الطاقات المتجددة ومجال التكنولوجيا الخضراء بالتنافس الصناعي، حيث تخشى الولايات المتحدة من استخدام الصين لملف المناخ لتعزيز مكانتها التكنولوجية عالميًا عبر احتكار سلاسل إنتاج الألواح الشمسية والبطاريات الكهربائية. وهكذا، فإن منطق التنافس الإستراتيجي يتسلل حتى إلى

[1] Joanna Lewis, *"Climate Change: The US–China Relationship's Saving Grace?"*, in: Scott Kennedy (ed.), *US–China Relations in the Era of Strategic Competition*, Center for Strategic and International Studies (CSIS), Washington D.C., 2021, p. 57.

[2] Robert Falkner, *Environmentalism and Global International Society*, Cambridge University Press, 2021, pp. 147–149

القضايا التي يُفترض أنها محل توافق، ما يفرغ الدبلوماسية البيئية من مضمونها التعاوني في أحيان كثيرة.[1]

رغم التباينات الجوهرية في المقاربات السياسية والاقتصادية بين بكين وواشنطن، فإن الحاجة الموضوعية للتصدي لظاهرة التغير المناخي قد تدفع الجانبين إلى تجاوز الخلافات عبر بناء تعاون وظيفي انتقائي، يقوم على تقاطعات المصالح لا على التفاهمات الشاملة. وقد ظهرت مؤشرات إيجابية في هذا الاتجاه خلال قمة المناخ في غلاسكو 2021، حيث أعلن الطرفان بياناً مشتركًا حول التزامهما بخفض الانبعاثات الميثانية، وتوسيع التعاون في مجالات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة. غير أن استدامة هذا التعاون تظل رهينة بثلاثة شروط رئيسية: أولها، إبعاد القضايا المناخية عن ساحة التنافس الجيوسياسي، خاصة في ما يتعلق بتايوان وبحر الصين الجنوبي. ثانيها، تعزيز الثقة من خلال آليات للشفافية والتقارير المشتركة. وثالثها، إقرار نظام عالمي عادل للمناخ يأخذ بعين الاعتبار الفجوات التنموية بين الشمال والجنوب. فإذا توفرت هذه الشروط، يمكن أن يشكل ملف المناخ نقطة انطلاق نحو تخفيف التوترات وإرساء شراكة جزئية تُبنى عليها تفاهمات أوسع في المستقبل.[2]

رغم الخلافات الاستراتيجية العميقة، شهدت العلاقات الصينية الأمريكية فترات من الانفراج المناخي الجزئي، تمثلت في مبادرات ثنائية محددة هدفت إلى بناء جسور تعاون وظيفي في المجال البيئي. من أبرز هذه المبادرات مشروع "المدينة النظيفة "الذي أُطلق في عام 2011، والذي هدف إلى تطوير شراكات بين مدن أمريكية وصينية لتبادل أفضل الممارسات في مجالات النقل المستدام، وكفاءة الطاقة، وتدوير النفايات. وقد مثّل هذا المشروع نموذجًا للتعاون المحلي–الدولي، حيث تجاوز الحكومات المركزية ووصل إلى

[1] Joanna Lewis, "China’s Strategic Climate Moment", *Foreign Affairs*, Vol. 100, No. 6, 2021, pp. 67–70
[2] Michael T. Klare, *All Hell Breaking Loose: The Pentagon's Perspective on Climate Change*, Metropolitan Books, 2019, pp. 182–186

مستويات البلديات والشركات. كما برزت في السنوات الأخيرة آلية الحوار بين جون كيري، المبعوث الأمريكي الخاص لشؤون المناخ، ونظيره الصيني شي تشنهوا، والتي أعادت إحياء الاتصالات المناخية الرسمية بين الطرفين، وأسفرت عن إصدار بيانات مشتركة في قمتي غلاسكو (2021) وشرم الشيخ (2022)، تضمنت التزامات أولية بالعمل المشترك حول خفض الانبعاثات الميثانية والتعاون في الطاقة النظيفة. هذه الحالات تؤكد أن منطق البراغماتية لا يزال يجد منفذًا في ملف المناخ، رغم الانقسام الاستراتيجي العام.[1]

إن تدهور الثقة بين بكين وواشنطن لا تقتصر آثاره على توازنات القوى الكبرى، بل تمتد إلى دول الجنوب العالمي التي تجد نفسها ضحية المنافسة بين الطرفين في ملف المناخ. فالبلدان الإفريقية والآسيوية التي تعاني من هشاشة مناخية واقتصادية، كانت تعتمد على وعود التمويل الأخضر ونقل التكنولوجيا من القوى الكبرى لتتمكن من تنفيذ التزاماتها المناخية. غير أن الصراع الصيني الأمريكي حول قيادة التكنولوجيا النظيفة وتحديد شروط التمويل المناخي أضعف مصداقية الآليات متعددة الأطراف، مثل "صندوق المناخ الأخضر". كما أن توظيف الملف البيئي ضمن لعبة النفوذ الجيوسياسي جعل المساعدات المناخية عرضة للاعتبارات السياسية، حيث باتت بعض الدول تُجبر على الانحياز في خريطة الاصطفاف الدولي للحصول على دعم بيئي أو تمويلي. هذا التسييس للمناخ أفرغ مفهوم "العدالة المناخية" من مضمونه، وكرّس الفجوة بين الشمال والجنوب حتى في القضايا المشتركة.[2]

رغم انسداد الأفق في العلاقات الرسمية بين الصين والولايات المتحدة، فإن الفواعل غير الحكومية – من شركات متعددة الجنسيات، ومنظمات بيئية، ومراكز بحثية – لعبت دورًا

[1] Joanna I. Lewis, *Green Innovation in China*, Columbia University Press, 2013, pp. 102–105؛ United Nations Climate Change Conference – COP26 & COP27 Reports, 2021–2022

[2] Mohamed Adow, "Climate Finance Is Failing the Global South", *Nature*, Vol. 598, 2021, pp. 400–402

محوريًا في إبقاء التواصل البيئي قائمًا. فشركات التكنولوجيا النظيفة، مثل تسلا الأمريكية و BYD الصينية، تتعاون بشكل غير مباشر في تطوير بطاريات الليثيوم ومنظومات الطاقة المتجددة، وهو ما يُسهم في خلق تكامل اقتصادي بيئي رغم صراع الدولتين. كما أن منظمات غير حكومية مثل Greenpeace East Asia أو Natural Resources Defense Council * تُشارك في برامج توعية وتبادل خبرات في كفاءة الطاقة ومعايير البناء المستدام، خاصة في المدن الكبرى كشنغهاي ولوس أنجلوس. وتُظهر هذه المبادرات أن المجتمع المدني والقطاع الخاص يمكن أن يشكلا "جسرًا بيئيًا "يسبق ويتجاوز التفاهمات الرسمية، بل ويضغط أحيانًا على صناع القرار لتبني سياسات أكثر مرونة تجاه التعاون المناخي.[1]

ختامًا، يمكن القول إن قضية المناخ تمثل إحدى أبرز المساحات التي لا تزال تسمح بحد أدنى من التعاون بين الصين والولايات المتحدة، رغم التوترات الجيوسياسية والتنافس الاقتصادي المتصاعد بينهما. فقد أظهر تحليل المبادرات المشتركة والمواقف الرسمية والمجالات التكنولوجية أن الطرفين يدركان خطورة التغير المناخي وضرورة التنسيق في مواجهته، لكن هذا الإدراك لا يترجم دائمًا إلى التزامات ثابتة، بسبب تضارب المصالح ونقص الثقة والرهانات الجيوسياسية الأوسع. كما أن آثار هذا التوتر لا تقتصر على العلاقة الثنائية، بل تمتد إلى إرباك جهود المناخ في دول الجنوب وتقويض مسار العدالة البيئية العالمية. وفي المقابل، تبرز أدوار الفواعل غير الحكومية كمجالات واعدة لتجسير

[1] Hale, Thomas. *Beyond Gridlock*. Cambridge: Polity Press, 2020, pp. 88–92.

*Greenpeace East Asia : هي فرع من منظمة السلام الأخضر الدولية(Greenpeace) ، تعمل في منطقة شرق آسيا، وتشمل أنشطتها الصين واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان. تُعنى بالقضايا البيئية، مثل تغير المناخ، التلوث الصناعي، الطاقة النظيفة، وحماية التنوع البيولوجي، وتُمارس ضغطًا على الحكومات والشركات لتحقيق تغييرات بيئية مستدامة.

Natural Resources Defense Council : هي منظمة بيئية أمريكية غير حكومية تأسست عام 1970، تُركز على الدفاع عن حقوق الإنسان في بيئة صحية، ومكافحة التغير المناخي، وحماية الموارد الطبيعية، والترويج لسياسات الطاقة النظيفة. وتُعد من أبرز المنظمات التي تؤثر في السياسات البيئية داخل الولايات المتحدة وعلى المستوى الدولي.

الفجوة وتعزيز التعاون البيئي بعيدًا عن الحسابات السياسية المباشرة. غير أن سؤال المستقبل يظل معلقًا: هل سيبقى التعاون المناخي استثناءً مؤقتًا في مسار تنافسي طويل الأمد، أم يمكن أن يتحول إلى مدخل استراتيجي لإعادة صياغة العلاقة؟ في انتظار الإجابة، ننتقل في المطلب التالي إلى دراسة مجال آخر من مجالات التقاطع الممكن بين القوتين، وهو التنسيق في المنظمات الدولية والأزمات العالمية.

المطلب الثـــاني: التنسيق في المنظمات الدولية والأزمات العالمية

يمثل النظام الدولي المعاصر شبكة معقدة من المؤسسات والمنظمات متعددة الأطراف التي تضطلع بأدوار محورية في إدارة التفاعلات العالمية، بدءًا من الأمن والسلم الدوليين، مرورًا بالتجارة والتنمية، وصولًا إلى الصحة والطاقة. وفي هذا الإطار، تحتل كل من الصين والولايات المتحدة مكانة مركزية، ليس فقط كأعضاء دائمين في مجلس الأمن، بل أيضًا كأكبر مساهمين ومؤثرين في مؤسسات مثل منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الصحة العالمية. ورغم ما يطبع علاقتهما من تنافس وصراع على النفوذ داخل هذه المنظمات، فإن التنسيق بينهما ظل ممكنًا – بل ضروريًا – في لحظات الأزمات الكبرى، كما حصل في أزمة جائحة كوفيد–19، أو في قضايا تمويل التنمية وتغير المناخ.

غير أن هذا التنسيق لا يخلو من حسابات استراتيجية دقيقة، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ على هندسة مؤسسات ما بعد الحرب العالمية الثانية، في حين تعمل الصين على تعديل هذه البنية بما يعكس صعودها المتنامي، عبر المطالبة بإصلاحات في التمثيل والتصويت، أو عبر خلق مؤسسات بديلة مثل "البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية". يهدف هذا المطلب إلى دراسة التفاعلات الصينية الأمريكية داخل المنظمات الدولية، مع التركيز على دوافع التنسيق، وحدوده، وأثره على النظام متعدد الأطراف، خصوصًا في

فترات الأزمات الكبرى التي تفرض على القوى الكبرى تجاوز خلافاتها الظرفية لخدمة الاستقرار العالمي.

يشكل التنسيق بين الصين والولايات المتحدة أحد أعمدة استقرار النظام الدولي متعدد الأطراف، نظرًا لما تمثله الدولتان من وزن سياسي واقتصادي ومؤسسي داخل المنظمات العالمية. ففي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، على سبيل المثال، تُعدّ الدولتان من الأعضاء الدائمين ذوي حق النقض، مما يجعل توافقهما شرطًا أساسيًا لإقرار أي قرار دولي ملزم، خاصة في ملفات حساسة مثل البرنامج النووي الكوري الشمالي أو الأزمات الإنسانية في الشرق الأوسط. كما تبرز أهميتهما في المنظمات الاقتصادية، حيث تملك واشنطن النفوذ الأكبر في مؤسسات "بريتون وودز"، في حين تسعى بكين إلى زيادة تمثيل الدول النامية بما يعكس التحولات في ميزان القوى العالمي. ورغم التباينات الأيديولوجية، فإن التجربة أثبتت أن التعاون بين الجانبين، حتى وإن كان انتقائيًا أو ظرفيًا، يضفي فعالية أكبر على قرارات المنظمات، ويعزز شرعيتها في مواجهة الأزمات الدولية. وقد ظهرت أهمية هذا التعاون بوضوح خلال الأزمة المالية العالمية 2008، حين شاركت بكين وواشنطن بفاعلية في إنقاذ النظام المالي العالمي ضمن إطار مجموعة العشرين(G20) ، مما يؤكد أن التنافس لا يلغي إمكانية التنسيق في لحظات الحسم.[1]

ويرى ريتشارد غوان، في كتابه "الصين، الولايات المتحدة، ومستقبل التعددية"، "إن قدرة الولايات المتحدة والصين على التنسيق داخل المؤسسات متعددة الأطراف غالبًا ما تُحدد ما إذا كانت هذه الهيئات قادرة على الاستجابة الفعالة للأزمات العالمية. فتعونهما – أو غيابه – يُحدد النبرة التي يتبناها بقية المجتمع الدولي[2]".

[1] Ikenberry, G. John, *Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order*, Princeton University Press, 2011, pp. 262–265

[2] Richard Gowan, "China, the United States, and the Future of Multilateralism", *United Nations University Centre for Policy Research*, 2020, p. 4.

في الوقت الذي تُدرك فيه الصين والولايات المتحدة أهمية التنسيق داخل المنظمات متعددة الأطراف، إلا أن هذا التنسيق يُخفي صراعًا أعمق على قيادة النظام الدولي وتحديد قواعده. فمنذ مطلع القرن الحادي والعشرين، شرعت الصين في الدفع باتجاه إعادة هيكلة المؤسسات الدولية الكبرى بما يعكس صعودها الاقتصادي والسياسي، معتبرة أن البنية الحالية التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية تُكرّس هيمنة غربية لا تُراعي مصالح الدول النامية. وقد تجلّى ذلك في مطالبة بكين بتوسيع حقوق التصويت داخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتعزيز تمثيل البلدان الآسيوية والإفريقية. بالمقابل، تسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ على النظام القائم وموازنة الطموحات الصينية، خصوصًا في ما يتعلّق بتعيين قادة المنظمات، وتمويل أنشطتها، وتحديد أجنداتها[1].

وقد تحوّل هذا التنافس إلى صراع رمزي على الشرعية، كما ظهر في منظمة الصحة العالمية أثناء جائحة كوفيد–19، حيث اتهمت واشنطن المنظمة بالخضوع للنفوذ الصيني وقررت الانسحاب منها مؤقتًا في عهد إدارة ترامب، في حين قدّمت الصين نفسها كمدافع عن التعددية والتضامن الصحي العالمي. كما ظهرت استراتيجية الصين البديلة من خلال إنشاء مؤسسات جديدة موازية مثل "البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية" و"مبادرة الحزام والطريق"، وهي كيانات تهدف إلى إعادة تشكيل قواعد التمويل والتنمية بعيدًا عن المنظومة الغربية التقليدية. وهذا التوجه الصيني يعكس مساعيها للتحول من "فاعل متلقٍ" في النظام الدولي إلى "فاعل مُشكلٍ" له، بما يُنذر بإعادة رسم ملامح التعددية العالمية وفق ميزان قوى جديد[2].

[1] Stewart M. Patrick, *The Sovereignty Wars: Reconciling America with the World*, Brookings Institution Press, Washington D.C., 2017, pp. 134–137.

[2] Stephen G. Brooks and William C. Wohlforth, *World Out of Balance: International Relations and the Challenge of American Primacy*, Princeton University Press, 2008, pp. 184–188

رغم التنافس الحاد بين الصين والولايات المتحدة في الساحة الدولية، شهدت بعض المحطات أوجهًا من التنسيق بين الطرفين في مواجهة أزمات عالمية لا يمكن لطرف واحد احتواؤها بمفرده. ولعلّ أبرز مثال على ذلك ما جرى خلال جائحة كوفيد–19، حيث، ورغم التوترات السياسية والاتهامات المتبادلة، اضطرت الدولتان إلى التنسيق غير المباشر عبر منظمة الصحة العالمية وآليات مجموعة العشرين لضمان تبادل المعلومات، ودعم جهود تطوير اللقاحات، وتنسيق سلاسل الإمداد الخاصة بالمستلزمات الطبية. كما دعمت كل من بكين وواشنطن – بدرجات متفاوتة – مبادرات التمويل الصحي العالمي، مثل برنامج "كوفاكس" لتوزيع اللقاحات، ما يعكس إدراكًا متبادلاً بأن تسييس الأزمة قد يفاقمها عالميًا ويُهدد الاقتصاد الكوني بأسره.

أما في مجال التغير المناخي، فقد مثّل إعلان البيان المشترك في قمتي غلاسكو (2021) وشرم الشيخ (2022) لحظة دبلوماسية نادرة تُظهر القدرة على الاتفاق المرحلي رغم الخلافات. حيث تعهدت الدولتان بتكثيف التعاون في خفض انبعاثات الميثان، وتعزيز الابتكار في الطاقة المتجددة، وإعادة تفعيل آليات المراقبة المناخية المشتركة. وتُظهر هذه النماذج أن الاستجابة الفعالة للأزمات الكبرى – الصحية أو البيئية – تظل رهينة بإرادة سياسية فوق التنافس، تسمح بتفعيل أدوات التنسيق في اللحظات الحرجة، حتى في سياق من الصراع الاستراتيجي المتصاعد[1].

ختامًا، يظهر من خلال تحليل التفاعلات الصينية الأمريكية داخل المنظمات الدولية أن العلاقة بين الطرفين تتأرجح بين التنسيق المرحلي والتنافس البنيوي على قيادة النظام العالمي. فبينما يُعدّ التعاون بينهما شرطًا ضروريًا لاستجابة فعّالة للأزمات الكبرى كجائحة كوفيد–19 والتغير المناخي، فإن الخلافات حول طبيعة النظام الدولي، ومعايير

[1] Kristina Spohr, "Multilateralism in Crisis: US-China Rivalry and Global Governance", *Survival*, Vol. 64, No. 1, 2022, pp. 45–48

التمثيل، وهيكلية المؤسسات متعددة الأطراف، تُقوّض فرص الإصلاح الحقيقي وتُكرّس منطق الاستقطاب داخل هذه الهيئات. ومع ذلك، تؤكد بعض المحطات المفصلية أن إمكانية بناء تفاهمات مرنة تظل قائمة، خصوصًا في سياق الأزمات العالمية التي تتجاوز حدود الجغرافيا والمصالح القومية الضيقة. ويبقى السؤال مطروحًا حول ما إذا كان هذا التعاون الانتقائي قابلًا للتحول إلى نمط مستقر، أم أنه سيظل رهينة لحسابات الصراع الاستراتيجي الأوسع. وفي ضوء هذا الواقع، يكتسب البحث في أدوات "الدبلوماسية الوقائية" وآليات "إدارة المنافسة الاستراتيجية" أهمية خاصة، وهو ما سيتم تناوله في المطلب الثالث.

المطلب الثـــــالث: آليات ضبط التوتر وخفض التصعيد في العلاقات الصينية الأمريكية

في ظل تصاعد التوترات البنيوية بين الصين والولايات المتحدة، باتت العلاقات الثنائية محكومة بمنطق التنافس الهيكلي طويل الأمد، مع غياب آليات فعالة لضبطه ومنع انزلاقه إلى صدام مباشر. ومن هذا المنطلق، تبرز الدبلوماسية الوقائية كأداة مركزية لتفادي النزاعات عبر تعزيز الحوار، والإنذار المبكر، وبناء الثقة المتبادلة، في حين تمثل إدارة التنافس الاستراتيجي مقاربة أكثر واقعية، تقوم على الاعتراف المتبادل بالخلافات، والسعي لتحديد "قواعد اشتباك" واضحة تضمن عدم تجاوز خطوط حمراء قد تؤدي إلى تفجير الوضع الإقليمي أو الدولي.

وتُعد هذه المقاربة ضرورية في سياق التفاعل المعقّد بين الطرفين في ملفات حساسة مثل تايوان، بحر الصين الجنوبي، والسباق التكنولوجي، حيث تتقاطع المصالح الأمنية والرمزية والاقتصادية. لذلك، يبحث هذا المطلب في أدوات الدبلوماسية الوقائية التي اعتمدها الطرفان – سواء عبر قنوات خلفية أو آليات تنسيق عسكري – كما يناقش مفاهيم مثل "إدارة المخاطر"، و"الاستقرار الاستراتيجي"، و"الفصل بين مجالات التنافس". فالهدف

ليس إنهاء المنافسة، بل تجنّب تحوّلها إلى مواجهة مدمّرة، وهو ما يتطلب إرادة سياسية وتفاهمات دقيقة حول طبيعة وحدود كل طرف في النظام الدولي المتغير.

أولا، الدبلوماسية الوقائية كآلية لتفادي التصعيد في العلاقات الأمريكية الصينية:

مع تزايد مؤشرات الاحتكاك الاستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة، أصبحت الدبلوماسية الوقائية أداة حيوية لتفادي الانزلاق إلى مواجهات مفتوحة، خاصة في الملفات الحساسة مثل تايوان وبحر الصين الجنوبي. وتتمثل هذه الدبلوماسية في بناء قنوات اتصال موثوقة، وتفعيل آليات الإنذار المبكر، وتبادل التطمينات، بما يخفف من مخاطر سوء الفهم أو التقدير. وقد شهدت السنوات الأخيرة فترات انقطاع في هذه القنوات، مثلما حصل عقب إعلان الصين وقف التنسيق الأمني والعسكري مع الولايات المتحدة على خلفية زيارة نانسي بيلوسي إلى تايوان، وهو ما عدّه بعض الباحثين تصعيدًا خطيرًا يهدد منظومة إدارة الأزمات ويزيد من احتمالات الصدام العرضي بين الطرفين. وفي المقابل، استؤنفت بعض المحادثات لاحقًا بشكل غير رسمي أو عبر وسطاء دوليين، ما يُظهر إدراكًا متبادلًا لأهمية إبقاء خطوط التواصل مفتوحة ولو في الحد الأدنى، خاصة في ظل عالم متعدد الأقطاب يتسم بترابط غير مسبوق بين الأزمات.[1]

ثانيا، إدارة الصراع كآلية لخفض التصعيد والتوتر بين الولايات المتحدة والصين:

في ظل استحالة العودة إلى شراكة متكاملة بين الصين والولايات المتحدة، ظهرت مقاربة إدارة الصراع كبديل واقعي للتعايش دون الذهاب لاحتمالية تفجره. هذه المقاربة لا تسعى إلى نفي التنافس بين القوتين، بل تهدف إلى تنظيمه عبر تحديد خطوط حمراء واضحة واتخاذ منظمات للحركة تعمل دائما على خفض التصعيد ومستويات التوتر خلال

[1] أحمد مبروك، *المنظور الاستراتيجي الصيني تجاه قضية تايوان*، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 1، 2022، ص 55–57

الازمات، كما وتقوم على تحديد المجالات التي يمكن فيها ضبط الاحتكاك أو عزله عن الملفات الأكثر حساسية. وقد شهدت العلاقات الثنائية في هذا الإطار محاولات غير مكتملة لوضع ما يشبه "قواعد الاشتباك" (Rules of Engagement)، لا سيما في بحر الصين الجنوبي والهجمات السيبيرانية، غير أن غياب الثقة، واستمرار الخطاب العدائي المتبادل، جعلا هذه القواعد إما هشّة أو غير فعّالة في أحيان كثيرة. وتشير بعض التحليلات إلى أن استقرار العلاقات الدولية في العقود المقبلة لن يتحقق من خلال إنهاء التنافس، بل السبيل الوحيد لتحقيقه سيكون عبر ضبطه مؤسساتيا وذلك بأنشاء مؤسسات ثنائية أو متعددة الأطراف، قادرة على الفصل بين التنافس المشروع والسلوكيات العدائية الخطيرة التي تهدد المصالح الحيوية والقيم العليا للدولة لكلا الطرفين، وفي مقدمتها الأمن الإقليمي والتهديدات العسكرية.[1]

تشكل قضية تايوان الميدان الأشد حساسية في اختبار قدرة كل من الصين والولايات المتحدة على تطبيق أدوات الدبلوماسية الوقائية وإدارة المنافسة الاستراتيجية. إذ تُعد الجزيرة، بالنسبة للصين، قضية سيادة لا تقبل التنازل، وترتبط مباشرة بشرعية النظام السياسي ووحدة الدولة، بينما تعتبرها الولايات المتحدة ركيزة استراتيجية في شبكة تحالفاتها بشرق آسيا، وورقة ضغط حاسمة في توازن القوى الإقليمي. وقد أدى تصاعد الزيارات الرسمية الأمريكية إلى تايوان، وتزايد مبيعات الأسلحة، إلى استثارة ردود فعل عسكرية صينية متزايدة، شملت مناورات تطويق للجزيرة ومحاكاة عمليات اجتياح محتملة. هذه الديناميكية التصعيدية تُضعف فعالية أي آلية وقائية، لأنها تجعل القرارات رهينة للرأي العام القومي في كلا البلدين، وتُدخل أطرافًا ثالثة في المعادلة، مثل اليابان وأستراليا.

[1] شريفة كلاع، المرجع السابق، ص 56–57

وعلى الرغم من ذلك، تُظهر بعض التقييمات أن الحفاظ على "الغموض الاستراتيجي" في السياسة الأمريكية تجاه تايوان، واستمرار سياسة "صين واحدة" بشكل مرن، لا يزالان يشكلان أرضية ضمنية لإدارة التوتر، حتى وإن لم تُترجم إلى تفاهمات رسمية. ومن ثمّ، فإن مستقبل الاستقرار في مضيق تايوان سيكون المؤشر الأبرز على مدى قدرة الطرفين على تحويل المنافسة من صدام محتوم إلى توازن استراتيجي مدروس.[1]

في المجمل، يُبرز تحليل أدوات الدبلوماسية الوقائية وإدارة المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة أن العلاقات بين القوتين، وإن كانت تتسم بطابع تنافسي حاد، لا تزال تحتوي على إمكانيات لتفادي التصعيد والانزلاق إلى صراع مباشر. وقد أظهرت التجارب الأخيرة، لا سيما في أزمة تايوان، أن غياب آليات موثوقة للتواصل والتنسيق يمكن أن يُسرّع من وتيرة التدهور، بينما توفر القنوات الخلفية وقواعد الاشتباك والاعتراف المتبادل بمصالح الطرف الآخر أدوات فعالة لكبح الانفجار. ومع ذلك، فإن تفعيل هذه الأدوات يظل مرهونًا بمدى التزام الطرفين بتغليب منطق التعايش على منطق الهيمنة، وباستعدادهما لتفكيك الروايات القومية التصعيدية لصالح بناء نموذج توازني طويل الأمد. وعليه، فإن نجاح هذا النمط من الإدارة التنافسية لا يتوقف فقط على قدرات الردع أو التفاهمات التكتيكية، بل أيضًا على توفر الإرادة السياسية لإرساء استقرار استراتيجي في بنية النظام الدولي المتحوّل.

أما في ضوء ما تم تحليله في هذا المبحث، يتضح أن العلاقات الصينية الأمريكية، رغم ما يطبعها من توتر وصراع في عدة مستويات، ليست مغلقة أمام فرص التعاون والتقاطع. فقد كشف المطلب الأول أن قضايا المناخ والبيئة، بحكم طابعها الكوني والطارئ، تُمثل مجالًا مرنًا يمكن للطرفين من خلاله بناء تفاهمات مرحلية ذات أثر عالمي. أما في

[1] أحمد مبروك، *المرجع السابق*، ص 60–62

المطلب الثاني، فبرزت مفارقة جوهرية مفادها أن التنسيق داخل المنظمات الدولية قد يكون شرطًا لحل الأزمات، لكنه في الوقت نفسه ميدان لصراع رمزي على قيادة النظام الدولي وإعادة تشكيله. بينما سلّط المطلب الثالث الضوء على أهمية الدبلوماسية الوقائية وإدارة التنافس كأدوات لضبط العلاقات وتفادي الانزلاق إلى مواجهة مفتوحة، خاصة في ظل الأزمات الحساسة كتايوان. وعليه، فإن مستقبل الاستقرار الدولي لا يتوقف فقط على موازين القوة، بل على قدرة القوى الكبرى على بناء منظومة توازن استراتيجي قائم على التعايش والاعتراف المتبادل، دون وهم الهيمنة الكاملة أو الإقصاء المتبادل.

الخاتمة

الخاتمة:

لقد حاولت هذه الدراسة الإحاطة بجوانب العلاقات الصينية الأمريكية من منظور أكاديمي يجمع بين التحليل المفاهيمي والتفسير الواقعي لمسار هذه العلاقة الثنائية المعقدة. فمن خلال تتبع الخلفيات التاريخية والتطورات الاستراتيجية التي ألقت بظلالها على العلاقات بين بكين وواشنطن، تبيّن أن هذه العلاقة لم تكن يومًا بسيطة أو أحادية الاتجاه، بل مثّلت دومًا فضاءً متغيرًا يجمع بين الشراكة والصراع، والتعاون والمنافسة.

وقد بيّن الفصل الأول أن فهم هذه العلاقة يقتضي العودة إلى المفاهيم أساسية مثل الدبلوماسية والحرب الاقتصادية، والتوتر، والمجال السيبراني، إلى جانب استحضار النظريات الكبرى في العلاقات الدولية، وفي مقدمتها الواقعية والليبرالية، وهو ما أتاح وضع أساسا نظريًا متينًا لتحليل السياق العام للعلاقة.

أما الفصل الثاني فقد كشف عن عمق التحديات البنيوية التي تحكم العلاقات الصينية الأمريكية، لا سيما التنافس الاقتصادي والتجاري، والصراع التكنولوجي، والتوترات الجيوسياسية، وهي تحديات تشكل تهديدًا فعليًا للاستقرار الدولي، خاصة مع تراجع فاعلية المؤسسات المتعددة الأطراف، وصعود منطق الصراعات المفتوحة.

وفي المقابل، أظهر الفصل الثالث أن هناك هامشًا من فرص التعاون لا يزال قائمًا، خصوصًا في الملفات ذات الطابع الكوني، مثل قضايا المناخ، والأزمات الصحية، والحوكمة العالمية، وهي فرص يُمكن أن تُوظَّف لتقليل حدة الصراع، شرط توافر الإرادة السياسية، وآليات دبلوماسية مرنة، وشبكات تواصل مؤسسي فعّالة بين الطرفين.

وانطلاقًا مما سبق، يمكن القول إن العلاقات الصينية الأمريكية تُشكّل أحد المداخل الجوهرية لفهم طبيعة النظام الدولي الحالي، ومالاته المستقبلية. فهي علاقة لا تُدار بمنطق

الصدام المباشر ولا بمنطق الانفراج الكامل، بل تخضع لمنطق "المنافسة الاستراتيجية"، أي صراع مضبوط بأدوات دبلوماسية، وتوازن هش بين المكاسب والمخاطر.

في ختام هذه الدراسة، وبعد تحليل شامل لمختلف أبعاد العلاقات الصينية الأمريكية، من السياق التاريخي والاستراتيجي إلى التحديات الجيوسياسية والفرص المحتملة للتعاون، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج التي تُعبر عن طبيعة هذه العلاقة المركبة وأثرها العميق في صياغة النظام الدولي الراهن. وقد استندت هذه النتائج إلى جملة من المعطيات النظرية والتحليلية التي تم تناولها طيلة فصول المذكرة، والتي تعكس في مجملها حجم الرهانات التي يفرضها هذا التنافس بين قوتين عظيمتين في مرحلة انتقالية حساسة من تاريخ النظام العالمي.

1. أن العلاقات بين الصين والولايات المتحدة لم تعد مجرد علاقة ثنائية محكومة بالتنافس التقليدي، بل أصبحت تشكّل أحد المحاور الأساسية لفهم إعادة تشكل النظام العالمي. فقد بات التفاعل بين الطرفين يؤثر مباشرة في استقرار النظام الدولي، سواء من خلال التوترات الجيوسياسية أو من خلال إعادة توزيع موازين القوى الاقتصادية والتكنولوجية.
2. أن غياب آليات فعّالة لإدارة التوترات بين البلدين، سواء داخل المنظمات الدولية أو عبر قنوات الاتصال الثنائية، يساهم في تأجيج النزاعات وزيادة حدة الاستقطاب الدولي. ويُعد هذا القصور عاملًا رئيسيًا في تعميق الأزمة البنيوية للنظام العالمي، ويفتح المجال أمام سيناريوهات محتملة لتفكك قواعد العمل المتعدد الأطراف.
3. بيّنت المعطيات أن العلاقات الصينية الأمريكية لا تتسم فقط بالتنافس، بل تنطوي على فرص للتعاون المشروط في ملفات دولية كبرى مثل المناخ، والأوبئة، وأمن الفضاء السيبراني. غير أن هذا التعاون يظل هشًّا وغير مؤسَّس، مما يحدّ من أثره على تهدئة التوترات طويلة الأمد.

4. أن استمرار كل طرف في فرض رؤيته الخاصة على النظام العالمي، خاصة من جانب الولايات المتحدة، يُضعف من فرص الانتقال السلمي نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب. كما أن سعي الصين إلى تعديل قواعد النظام الدولي بما يعكس صعودها، يقابل بمقاومة غربية، ما يزيد من احتمالات التصادم.
5. تُشير نتائج التحليل إلى أن تبني نهج عقلاني لإدارة التنافس، يقوم على الاعتراف المتبادل بالمصالح وتحييد الملفات الصدامية عبر التفاوض، يمكن أن يشكّل مخرجًا واقعيًا يحفظ مصالح الطرفين، ويساهم في إعادة صياغة نظام عالمي أكثر توازنًا، يسمح بتعايش القوى الكبرى دون انزلاق إلى صراع مفتوح.

استنادًا إلى نتائج الدراسة، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات التي قد تساهم في تقليص التوتر وتعزيز فرص التعايش الاستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة، بما يخدم استقرار النظام الدولي:

1. تعزيز قنوات الحوار الاستراتيجي بين بكين وواشنطن، من خلال آليات دائمة ومؤسسية تسمح بإدارة الأزمات قبل تفاقمها، خاصة في الملفات العسكرية والاقتصادية.
2. إعادة تفعيل دور المنظمات الدولية متعددة الأطراف وتوسيع تمثيل الدول الصاعدة داخلها، بما يُتيح صياغة نظام أكثر توازنًا يعكس التغيرات الجارية في ميزان القوة العالمي.
3. دعم المبادرات الثنائية والمتعددة بشأن قضايا عابرة للحدود مثل التغير المناخي، الأمن السيبراني، ومكافحة الأوبئة، باعتبارها ساحات للتعاون الممكن وبناء الثقة المتبادلة.
4. تشجيع الأبحاث والدراسات الأكاديمية المستقلة التي تتناول العلاقات الصينية الأمريكية خارج ثنائية الهيمنة، من أجل تجاوز القراءات المؤدلجة والصدامية.

5. تبني نهج يوازن بين حماية المصالح الحيوية لكل طرف، وتجنّب الانزلاق نحو مواجهات عسكرية مفتوحة، لا سيما في النقاط الساخنة مثل تايوان وبحر الصين الجنوبي.

في المحصلة، تُظهر هذه الدراسة أن العلاقات الصينية الأمريكية أصبحت المحرك الرئيسي لتحولات النظام الدولي، حيث تتقاطع فيها اعتبارات القوة، والتاريخ، والاستراتيجية، والمصالح الاقتصادية. وبينما يحمل هذا التنافس في طياته مخاطر متزايدة على الأمن والاستقرار العالميين، فإنه لا يخلو من إمكانيات للتعاون المشروط في حال توفرت الإرادة السياسية والعقلانية الاستراتيجية. ومن ثم، فإن مستقبل العلاقات بين القوتين العظميين سيبقى رهينًا بمدى قدرة الطرفين على إدارة خلافاتهما بآليات متوازنة، تقود إلى نظام دولي أكثر شمولًا وعدالة، يُراعي المصالح المشتركة ويحد من التهديدات العابرة للحدود.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1/ المراجع باللغة العربية

أ/ الكتب

1. روبرت جاكسون وجورج سورين، *مدخل إلى العلاقات الدولية: نظريات وتوجهات*، ترجمة: وليد عبد الحي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2007
2. ستيفن والت، *الواقعية والليبرالية والبنائية: المدارس الكبرى في العلاقات الدولية*، ترجمة: حسام الدين السيد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2019
3. أحمد نوري النعيمي، *مفاهيم أساسية في العلاقات الدولية*، دار الشروق، عمّان، 2009
4. محمد السيد سليم، *تحليل السياسة الخارجية*، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998
5. عبد العزيز بوقرة، *الدبلوماسية الاقتصادية: المفهوم والآليات*، منشورات جامعة الجزائر، الجزائر، 2014
6. محمد حربي، *الحرب الاقتصادية في العلاقات الدولية*، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2016
7. عبد الفتاح علي البغدادي، *مدخل إلى العلاقات الدولية*، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002
8. خالد وليد محمود، *الصراعات الدولية المعاصرة: الأسباب والمآلات*، دار المجد، عمان، 2017
9. عماد الدين الحداد، *الأمن السيبراني في العلاقات الدولية*، دار الكتاب الحديث، بيروت، 2020
10. عبد العزيز بن عبد الله الحربي، *النظرية الواقعية في العلاقات الدولية*، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2005
11. أحمد يوسف، *مدخل إلى العلاقات الدولية: من النظرية إلى الممارسة*، دار الشروق، القاهرة، 2010
12. محمد عبود الزركاني، *النظرية البنائية في العلاقات الدولية*، دار الصادق، بغداد، 2016
13. محمد الأطرش، *الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019
14. نبيل خليفة، *الجيوبوليتيكا: المفهوم والتطبيق في العلاقات الدولية*، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2003
15. حسن نافعة، *الصين والولايات المتحدة: ملامح صراع الهيمنة*، دار المستقبل العربي، القاهرة، 2019
16. محمد الأطرش، *الاقتصاد السياسي للصين: من الثورة إلى السوق*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012
17. عبد الحفيظ بوقرة، *التحولات الجيوسياسية في آسيا والموقع الصيني*، منشورات جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020
18. محمد جمال باروت، *التحولات السياسية في النظام الأمريكي وتأثيرها في العلاقات الدولية*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010
19. نادية مصطفى، *الهيمنة الأمريكية وتحولات النظام الاقتصادي الدولي*، دار الفكر، دمشق، 2008
20. فتحي التريكي، *الفكر السياسي الأمريكي واستراتيجية القوة*، دار الطليعة، بيروت، 2004

21. هنري كيسنجر، *عن الصين*، ترجمة: طلعت الشايب، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014
22. إيليا حريق، *العالم والغرب: تاريخ العلاقات الدولية الحديثة*، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2007
23. تشو وانغ، *الصين في القرن العشرين*، ترجمة: عبد العزيز حمدي عبد العزيز، دار الفكر، دمشق، 2006
24. إيمانويل هاك، *الصين والإمبريالية الغربية: من حرب الأفيون إلى سقوط الإمبراطورية*، ترجمة: فريد الزاهي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 2006
25. برهان غليون، *نظام دولي جديد أم فوضى عالمية؟*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019
26. سمير أمين، التبادل غير المتكافئ: مقالات في الاقتصاد السياسي للتنمية، ترجمة فاضل جتكر، دار ابن خلدون، بيروت، 1981
27. محمد السيد سليم، *النظام الدولي المعاصر*، دار الأنجلو المصرية، القاهرة، 2001
28. نزار عبدالمعطي زيدان، "العلاقات الأمريكية – الصينية: أوجه التقارب وأوجه التباعد"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 132، أبريل 1998
29. العلاقات الأمريكية الصينية: آفاق الصراع والتعاون، المركز الديمقراطي العربي، 2019
30. *العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي، المركز الديمقراطي العربي، 2020*
31. محمد بشير عون، *مفاهيم في العلاقات الدولية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008
32. رمزي العزوزي، *النظام الدولي الجديد: مقاربات في التحول والإشكاليات*، دار الأيام، عمان، 2020
33. *محمد السعيد إدريس، الصين والعالم: صعود القوة وتأثيراتها على النظام الدولي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2013*
34. *إدريس لكريني، الجغرافيا السياسية للقوة الصينية،"صعود الصين وتحديات النظام الدولي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019*
35. *جراهام أليسون، مقدرون للحرب: هل تستطيع أمريكا والصين تفادي فخ ثيوسيديدس؟، ترجمة محمد فتحي خضر، دار التنوير، بيروت، 2020*
36. *ليو شيه تشنغ، لي شي دونغ، "الصين والولايات المتحدة الأمريكية: خصمان أم شريكان؟"، ترجمة عبد العزيز حمدي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2020*

ب/ الرسائل الجامعية

1. بوبقرة حسين، العلاقات الصينية الامريكية بين التعاون والصراع، رسالة لنيل شهادة ماستر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة عبد الحميد بن بديس مستغانم، 2022، ص41
2. حذفاني نجيم، العلاقات الصينية الامريكية بين التنافس والتعاون: فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الأسيوية، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2011،

3. *بوزيد لعرابة، السياسة الخارجية الصينية في ظل التحولات الدولية الراهنة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة 3، 2017*
4. *بوزيد لعرابة، السياسة الخارجية الصينية في ظل التحولات الدولية الراهنة، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 3، 2017*

ج/ المقالات والمجلات العلمية:

1. *محمد العربي ولد خليفة، التمدد الصيني في إفريقيا: بين الشراكة والنفوذ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 458، 2017*
2. *علي محمد عبد الله، الصعود الصيني وتغير معادلة الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد 228، 2022*
3. *سامي خليفة، الاستراتيجية الأمريكية تجاه الصين بعد الحرب الباردة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 489، 2023*
4. *يونس حمدان، "الشراكة الاقتصادية وأثرها في تعزيز الأمن الإقليمي"، مجلة العلوم السياسية، العدد 39، جامعة بغداد، 2017*
5. *أحمد قنديل، "الحرب التجارية في العلاقات الدولية: الأبعاد والآثار"، مجلة السياسة الدولية، العدد 213، 2018*
6. *صباح هلال، "السياسة الحمائية في التجارة الدولية: بين الشرعية والانتقائية"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، المجلد 31، العدد 2، 2019*
7. إلهام بشكر، "أثر الحرب التجارية الأمريكية الصينية على الاقتصاد العالمي"، *مجلة جامعة سيدي بلعباس*، المجلد 7، العدد 3، 2021
8. *ياسمينة بوسنينة، "مسار عولمة التجارة في ظل الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة"، مجلة اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، جامعة جيجل، 2024*
9. حداد، سليم" .جغرافيا سلاسل القيمة في ظل الحرب التجارية"، *مجلة الاقتصاد العالمي*، العدد 45، 2023
10. *رندة حيدر، "التحول في مفهوم القوة: التكنولوجيا بوصفها أداة للهيمنة"، مجلة المستقبل العربي، عدد 486، 2020*
11. *فتحي العيادي، "السيادة الرقمية في العالم المتغير"، مجلة أبحاث دولية، العدد 25، 2022*
12. *سفيان حشيش، الهجمات السيبرانية وتداعياتها على الأمن القومي،* مجلة الأمن الرقمي، *العدد 17، 2021*
13. شريفة كلاع، المنظور الاستراتيجي الصيني تجاه قضية تايوان، مجلة الاستراتجيا، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، العدد 17، 2022
14. شريفة كلاع، تأثير قضية تايوان على العلاقات الصينية – الأمريكية، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة الجزائر 3، العدد 1، 2022

15. أحمد مبروك، *المنظور الاستراتيجي الصيني تجاه قضية تايوان*، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 1، 2022

2/ المراجع باللغة الانجليزية

1. Baylis, Smith & Owens, *The Globalization of World Politics*, Oxford University Press, 2017
2. Immanuel C.Y. Hsü, *The Rise of Modern China*, Oxford University Press, 2000
3. Warren I. Cohen, America's Response to China: A History of Sino-American Relations, Columbia University Press, New York, 2010
4. Hichael H. Hunt, The Making of a Special Relationship: The United States and China to 1914, Columbia University Press, New York, 1983
5. John W. Garver, *China's Quest: The History of the Foreign Relations of the People's Republic of China*, Oxford University Press, Oxford, 2016
6. Philip Short, *Mao: A Life*, Henry Holt & Co., New York, 2000
7. Henry Kissinger, *On China*, Penguin Books, New York, 2012
8. James Mann, *About Face: A History of America's Curious Relationship with China, from Nixon to Clinton*, Vintage Books, New York, 2000
9. Frederic Wakeman, "China and Cautious Opening: Between Modernization and Strategic Reserve", *Modern China*, University of California Press, Vol. 15, No. 3, 1989
10. Griffo, J., The First Gulf War and Its Impact Upon Chinese Strategy, Bellarmine University, 2016
11. Intellectual Policy Digest. "How to Understand China's Post-Cold War Ascent." *Intellectual Policy Digest*, vol. 12, no. 3, 2023,
12. Graham Allison, Destined for War: Can America and China Escape Thucydides's Trap?, Houghton Mifflin Harcourt, 2017
13. Glaser, Bonnie S. 2018. *"U.S.–China Strategic Competition."* CSIS Brief no. 70. Center for Strategic and International Studies, Washington, DC, 2018
14. Xuetong, Yan. "The Age of Uneasy Peace." *Foreign Affairs* 98, no. 1 (January/February 2019
15. *David Shambaugh, China Goes Global: The Partial Power, Oxford University Press, 2013*
16. *Zhao Minghao, "China's Belt and Road Initiative and Its Geostrategic Implications," China International Strategy Review, Springer, 2018*
17. Xi, Jinping. *"Jointly Shoulder Responsibility of Our Times, Promote Global Growth."* Speech delivered at the World Economic Forum Annual Meeting, Davos, Switzerland, January 17, 2017. Published by the Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China. Accessed via: https://www.fmprc.gov.cn
18. *Yan Xuetong, "From Keeping a Low Profile to Striving for Achievement," The Chinese Journal of International Politics, Vol. 7, No. 2, 2014*
19. *Chen Dingding & Wang Jianwei, "Will China Rise Peacefully? The Rise of a Realist School of International Relations in China," The Chinese Journal of International Politics, Vol. 4, 2011*
20. *William Wohlforth, "The Stability of a Unipolar World", International Security, Vol. 24, No. 1, 1999*
21. *John J. Mearsheimer, The Tragedy of Great Power Politics, W. W. Norton & Company, 2001*
22. *The National Security Strategy of the United States of America, The White House, September 2002*
23. *Michael Pillsbury, The Hundred-Year Marathon: China's Secret Strategy to Replace America as the Global Superpower, Henry Holt and Company, 2022*
24. *Robert Sutter, U.S.-Chinese Relations: Perilous Past, Pragmatic Present, Rowman & Littlefield, 2018*
25. *The National Security Strategy of the United States of America, The White House, 1997*
26. *Henry Kissinger, On China, Penguin Books, 2011*
27. *The National Security Strategy of the United States of America, The White House, December 2017*
28. *Hal Brands and Michael Beckley, Danger Zone: The Coming Conflict with China, W. W. Norton & Company, 2022*
29. *Ali Wyne, America's Great-Power Opportunity, Polity Press, 2022*
30. *Jude Blanchette and Bonny Lin, "U.S.-China Competition: Evolution, Prospects, and Principles for the Future", Center for Strategic and International Studies, 2023*

31. Glaser, Bonnie S. *"U.S.–China Strategic Competition."* CSIS Brief, Center for Strategic and International Studies, May 2018. Accessed May 24, 2025. https://www.csis.org/analysis/us-china-strategic-competition
32. Wyne, Ali. *America's Great-Power Opportunity: Revitalizing U.S. Foreign Policy to Meet the Challenges of Strategic Competition*. Cambridge, UK: Polity Press, 2022
33. Brands, Hal, and Michael Beckley. *Danger Zone: The Coming Conflict with China*. New York: W. W. Norton & Company, 2022
34. *Graham Allison, Destined for War: Can America and China Escape Thucydides's Trap?, Houghton Mifflin Harcourt, 2017*
35. Carnegie Endowment for International Peace. *"U.S.–China Relations in Global Perspective."* Event transcript, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, September 12, 2023. Accessed May 24, 2025. https://carnegieendowment.org/2023/09/12/u.s.-china-relations-in-global-perspective-event-8164
36. Navarro, Peter, and Greg Autry. *Death by China: Confronting the Dragon – A Global Call to Action*. Boston: Pearson Education, 2011
37. Clinton, Bill. *"Remarks on China Trade Bill."* Speech delivered at the White House, Washington, DC, March 9, 2000. The American Presidency Project. https://www.presidency.ucsb.edu/documents/remarks-china-trade-bill.
38. World Trade Organization. *Annual Report 2020.* Geneva: WTO Publications, 2020
39. White House. *National Security Strategy of the United States of America*. Washington, DC: The White House, 2021
40. National Intelligence Council. *Global Trends 2040: A More Contested World*. Washington, DC: Office of the Director of National Intelligence, March 2021
41. The Guardian**.** "Huawei Hits Back over Trump's National Emergency on Telecoms 'Threat'." *The Guardian*, May 16, 2019. https://www.theguardian.com/technology/2019/may/16/huawei-trump-national-emergency-telecoms-threat-china-response
42. Center for Security Studies, ETH Zurich. *"China has engaged more extensively in cyber espionage than any other country… Chinese hackers entered the servers of the Pentagon and gained access to some fifty terabytes of data containing the designs and blueprints of U.S. stealth fighters, as well as other critical information."* ETH Swiss Federal Institute for Research, 2023
43. Jacques, Martin. *When China Rules the World: The End of the Western World and the Birth of a New Global Order*. 2nd ed. New York: Penguin Press, 2012
44. Bonnie S. Glaser and Matthew P. Funaiole, *Perspectives on Taiwan: Insights from the 2019 Taiwan-U.S. Policy Program* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2020
45. First island chain," *Wikipedia*, last modified May 2025, https://en.wikipedia.org/wiki/First_island_chain.
46. Hal Brands & Michael Beckley, *Danger Zone: The Coming Conflict with China*, W. W. Norton & Company, 2022
47. Reuters, "Philippines, U.S. hold joint maritime drills for seventh time," June 5, 2025, https://www.reuters.com
48. John Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics*, W. W. Norton & Company, New York, 2001
49. John J. Mearsheimer, "The Gathering Storm: China's Challenge to US Power in Asia", *The Chinese Journal of International Politics*, Vol. 3, No. 4, 2010
50. John J. Mearsheimer, "Taiwan's Dire Straits", *Foreign Affairs*, Vol. 94, No. 3, 2015
51. Zhong Yin. "U.S. Alliances Set Up a New Cold War." *China-US Focus*. Last modified July 2022. https://www.chinausfocus.com/peace-security/us-alliances-set-up-a-new-cold-war
52. Joanna Lewis, *"Climate Change: The US–China Relationship's Saving Grace?"*, in: Scott Kennedy (ed.), *US–China Relations in the Era of Strategic Competition*, Center for Strategic and International Studies (CSIS), Washington D.C., 2021
53. Robert Falkner, *Environmentalism and Global International Society*, Cambridge University Press, 2021
54. Joanna Lewis, "China's Strategic Climate Moment", *Foreign Affairs*, Vol. 100, No. 6, 2021

55. Michael T. Klare, *All Hell Breaking Loose: The Pentagon's Perspective on Climate Change*, Metropolitan Books, 2019
56. Joanna I. Lewis, *Green Innovation in China*, Columbia University Press, 2013
57. Mohamed Adow, "Climate Finance Is Failing the Global South", *Nature*, Vol. 598, 2021
58. Hale, Thomas. *Beyond Gridlock*. Cambridge: Polity Press, 2020
59. Ikenberry, G. John, *Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order*, Princeton University Press, 2011
60. Richard Gowan, "China, the United States, and the Future of Multilateralism", *United Nations University Centre for Policy Research*, 2020
61. Stewart M. Patrick, *The Sovereignty Wars: Reconciling America with the World*, Brookings Institution Press, Washington D.C., 2017
62. Stephen G. Brooks and William C. Wohlforth, *World Out of Balance: International Relations and the Challenge of American Primacy*, Princeton University Press, 2008
63. Kristina Spohr, "Multilateralism in Crisis: US-China Rivalry and Global Governance", *Survival*, Vol. 64, No. 1, 2022

الفهرس

العناوين	
مقدمة	01
الفصل الأول: الاطار النظري والمفاهيمي للعلاقات الأمريكية صينية	12
المبحث الأول: تأطير مفاهيمي ونظري للعلاقات الأمريكية صينية	13
المطلب الأول: مدخل مفاهيمي للعلاقات الامريكية الصينية	14
المطلب الثاني: مدخل نظري للعلاقات الامريكية الصينية	16
المبحث الثاني: بطاقة تعريفية بالدول محور الدراسة	18
المطلب الاول: الخصائص العامة لجمهورية الصين الشعبية	19
المطلب الثاني: الخصائص العامة للولايات المتحدة الامريكية	20
الفصل الثاني: العلاقات الامريكية الصينية: التطور والمحددات	23
المبحث الاول: الاطار التاريخي للعلاقات الامريكية الصينية	23
المطلب الاول: نشأة العلاقات الامريكية الصينية منذ القرن تاسع عشر الى الحرب الباردة	25
المطلب الثاني: العلاقات الامريكية الصينية خلال الحرب الباردة	38
المطلب الثالث: مرحلة ما بعد الحرب الباردة	42
المبحث الثاني: المرتكزات السياسية والاستراتيجية للعلاقات الصينية الامريكية	46
المطلب الاول: المرتكزات السياسية والاستراتيجية في الرؤية الصينية	46
المطلب الثاني: المرتكزات السياسية والاستراتيجية في الرؤية الأمريكية	50
الفصل الثالث: مستقبل العلاقات الامريكية الصينية: التحديات والفرص	58
المبحث الاول: التحديات البنيوية في العلاقات الصينية الامريكية	58
المطلب الاول: التنافس الاقتصادي والتجاري: من الشراكة الى الحرب التجارية	59
المطلب الثاني: الصراع التكنولوجي والرقمي: الهيمنة على المستقبل	64
المطلب الثالث: التوترات الجيوسياسية والعسكرية: تايوان، بحر صين جنوبي	68
المبحث الثاني: فرص التعاون ومجالات التقاطع في السياسات الثنائية	73
المطلب الاول: التعاون في قضايا المناخ	74
المطلب الثاني: التنسيق في المنظمات الدولية والازمات العالمية	78
المطلب الثالث: الدبلوماسية الوقائية وادارة المنافسة الاستراتيجية	82
خاتـــــــمة	87
قائمة المراجع والمصادر	91

ملخص مذكرة الماستر

تتناول هذه المذكرة موضوع العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية، باعتبارها من أبرز العلاقات الثنائية التي تؤثر في مسار النظام الدولي. حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقات من حيث التحديات والفرص في ظل المستجدات الدولية الراهنة، مع التركيز على الخلفيات التاريخية والاستراتيجية التي تحكم هذه العلاقة. وتنطلق المذكرة من فرضية أن الصين تهدف إلى رد اعتبارها بعد "قرن الإذلال"، بينما تحاول الولايات المتحدة احتواء الصين باعتبارها قوة صاعدة تهدد الأحادية القطبية. مما يزيد من احتماليات الصراع ويقلل فرص التعاون. وقد تضمنت الدراسة فصلًا تمهيديًا نظريًا، يليه فصلان رئيسيان: الأول تناول تطور العلاقات وسياقها التاريخي، والثاني ركز على التحديات الجيوسياسية والاقتصادية، مقابل فرص التعاون الممكنة. وفي الأخير، خلصت الدراسة إلى أن العلاقة بين البلدين تتسم بالتعقيد، حيث تتداخل فيها المصالح مع التنافس، مما يجعلها محورًا رئيسيًا في فهم تحولات النظام العالمي. واختتمت الدراسة بتوصيات تدعو إلى تعزيز الحوار والتعاون الدولي لتفادي الانزلاق نحو صراعات تهدد الأمن والاستقرار العالميين.

الكلمات المفتاحية:

1/ العلاقات الصينية الأمريكية 2/ النظام الدولي 3/ التنافس الاستراتيجي

4/ الحرب التجارية 5/ التحول الى التعددية القطبية 6/الاحتواء الامريكي للصين

Abstract of Master's Thesis

This thesis examines the evolving relationship between the United States and China as a major force shaping the international order. It argues that China seeks to reclaim its global stature after the "Century of Humiliation," while the U.S. aims to contain China's rise as a threat to unipolar dominance. The study explores historical roots, strategic rivalry, economic tensions, and limited areas for cooperation. It concludes that this complex relationship is central to understanding today's global power shifts and calls for increased dialogue to avoid conflict.

Keywords:

1/ Sino-American relations **2**/ International system **3** / Strategic rivalry

4 / Trade war **5** / Transition to multipolarity **6/** U.S. containment of China